

٧٩٣



نهاية البداية
في تحرير الكفاية

شيخ الاسلام

٢١٦٤
ن ١٠

نهاية الهداية الى تحرير الكفاية لابن الهائم

تأليف الانصاري زكريا بن محمد - ٩٢٦ هـ
بخط احمد بن يوسف الشنواني سنة ١٢٤٤ هـ
١٥٣ ق ٢١ س ٢٢ × ١٦ سم
نسخه جيدة ، خطها نسخ معتاد ،
المتن بالحمرة .

٧٩٣

الازهرية ٢ : ٧٢١ الاعلام ٣ : ٨٠
١ - الفرائض ، الفقه الاسلامي وأصوله
أ - المؤلف ب - الناسخ ج - تاريخ النسخ
د - شرح تحرير الكفاية لابن الهائم

١٠
شمس السلام
علي الفقه
ابن الهائم
في علم
الفرايض

وَمِنْهُمُ الَّذِينَ يَقُولُونَ
إِنَّا نَحْنُ الْحَقُّ وَبِالْآيَاتِ
نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ
يَعْلَمُونَ

في نويرة المبدد الفقيه
المرسله المتفاني
عبد الله الطالبي
الطبيبي الشافعي
مفتيها المبدد
طريقه علمه
والمبدد
ابن

هنا شيخ الاسلام

ابن خاتبة الهداية الى تحرير النقايا
المنعوم في علم القرايض للشيخ
الامام العام العلامة ابي

الحبيب بن محمد بن محمد بن

المهاجم الشافعي

تعمد البتة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحجرات

محمدي

اصلى
2

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات
 اسم الكتاب نهاية النور في معرفة الحروف العربية
 اسم المؤلف
 تاريخ النسخ ١١٢٤ هـ
 عدد الأوراق ١٥٣
 ملاحظات فرائض القياس ١٦٨٥٤

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسرنا
الحمد لله الذي من على العلماء معرفة الكفاية. وكلامهم
عنايته عن غريب الغواية. وجعلهم مصدقين بما أنزل
وموفقين للدراية. ومخبرين بما يخص كل وارث بالفضل
منه وكمال العناية **احمد** على ما اولانا من الانعام **واشكره**
على تزايد الاية الجسام واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك
له الواحد السلام واشهد ان سيدنا محمدا عبده ورسوله
سيد الرسل الكرام. صلى الله عليه وسلم وعلى اله وصحبه الائمة
الاعلام **وبعد** فان كتاب الكفاية المنظوم في علم الفرائض
للشيخ الامام العالم العلامة ابي العباس احمد بن محمد بن
الهائم السافعي تغمده الله برحمته واسكنه جنة جنة لما
كان موشحاً بالمعاني الغزيرة والقواعد الكثيرة. وقد تدلته
الطلية ليجتنبوا من لطيف ثماره. ويقتبسوا من ضياء انواره.
واستدت حاجتهم الى حل مبانيه. وابرار معانيه. وتحقيق
مسائله. وتحرير دلائله. التمس مني بعض الفضلاء شرحا
يفي بالمقصود. فاجبته لذلك راجيا العفو من ربنا المعبود.
مع ذكره فوايد لا يستغنى عنها المجد النبوي وفرايد بصيرها طالبا
مد الفتن فابتنافيه **وسميته** نهاية الهداية الى تحرير الكفاية.
واسمها الذي يوفقني لتمامه ويمن علي بافضاله وانعامه وان
يجعله نافعا للمستقلين به في الدنيا وسبيلا للفوز في الوعد
قال الناظم **بسم الله الرحمن الرحيم** ابتداء رحمه الله تعالى بها وبالهداية

كما ياتي اقتداء بالكتاب العزيز وعملنا بخبر كل امر ذي بال لا يبداه
بسم الله الرحمن الرحيم فهو اقطع وفي رواية بالحمد لله رواه ابو داود
وغیره وهو حسن كما قاله النووي وغيره ولا تغارض بين الروايتين
لان الاستدحقيق واضافي فيها بسمة حصل الحقيق وبالحمد
حصل الاضافي اتي بالاضافة الي غيرها وقدم البسمة عملا
بالكتاب والاجماع **يقول احمد** بصره للوزن **هو ابن الهائم** جملة
مستأنفة للبيان فلا محل لها او حال لازمة فحملها بالنصب
الحمد لله مقول القول والحمد لله المستغراق لان الحمد في الحقيقة
كله لله اذا ما من خير لا وهو موليه ولو بسط كما قال وما يكم
من نعمة فمن الله او للجنس او للعهد وعلى كل منها يفيد اختصاص
الحمد بالله اما على الاستغراق فظاهر واما على الجنس فلان
لام لله للاختصاص فلا فرد منه لغيره واللام يكن مختصا به
واما على العهد فعلى معنى ان الحمد الذي حمد الله به نفسه وحمد
به ابيائه واوليائه مختص بالله والغزيرة بحمد من ذكره فلا فرد
منه لغيره والحمد هو النشأ باللسان على الجميل الاختياري
على جملة التمجيل من نعمة او غيرها ومثله المدح لكن حذف
الاختياري تقول حمدت زيدا على علمه وكرمه ولا تقول حمدته
على حسنه بل مدحته والشكر فعل بني عن تعظيم المنعم بسبب
الانعام على الشاكر او غيره قولاً وعملاً واعتقاداً فهو اعظم منهما
مورد او اختص متعلقا وهما بالعكس وقد بسطت الكلام على
ذلك بعض البسط في منهج الوصول الى تحرير الفصول والله

علم على الذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد ومن ثم علق الحمد
به لا بصفة كالرحمن تنبها على انه يستحقه لذاته واصله الاله حذفت
همنته وعوض منها حرف التعريف ثم جعل علما وجملة الحمد لله خبرية
لفظا انشائية معنى لان القصد لها **النشأ الملك** اي المتعالي امره
في الملك **الرايم** اي الباقي وفي البيت من انواع البديع الخناس الاحق
وهو ان يختلف اللفظان في حرف من الحروف بشرط عدم تقارب
الحرفين اللذين بهما الاختلاف ومنه قوله تعالى ويل لكل همهم لم **يقر** بعد
الحمد **الصلاة** وهولغة الدعاء بخير وهي من الله رحمة ومن الملائكة
استغفار ومن الادميين تضرع ودعا **والسلام** بمعنى التسليم هو
او السلامة جمع بين الصلاة والسلام تاسيا بقوله تعالى صلوا
عليه وسلم واتسليما وخروجا من كراهة افراد احدهما **ابدا** ظرف
للمصلاة والسلام **على الرسول** بال العهدية كما في قوله تعالى اذ هم في
الغار وتبع فيه كثير من العلماء لكن روي البيهقي تخافي في شرح المذهب عن
السافعي انه كره ان يقال ذلك بل يقال رسول الله او نبي الله ولا يرد
قوله تعالى يا ايها الرسول اذ ناداه تعالى بنبيه صلى الله عليه وسلم
تشريف له باي خطاب كان بخلاف كلامنا والرسول انسان اوجي
اليه بشرع وامر بتبليغه والنبي انسان اوجي اليه بشرع فهو اعم مطلقا
من الرسول وقد يطلق الرسول على اعم مما قلنا قال النووي في شرح مسلم
انه اي الرسول يتناول جميع رسل الله تعالى من الادميين والملائكة
قال تعالى الله يصطفي من الملائكة رسلا ومن الناس ولا يسمى الملك
نبيا انتهى فبينهما عموم من وجه والرسول بمعنى المرسل **للانام**

اي الخلق وقيل ماله روح وقيل الانس والجن وهو المراد هنا كما قال الناطق
وقسروا بهما الخلق ايضا في خبر مسلم وارسلت الى الخلق كافة والعالمين في
قوله تعالى ليكون للعالمين نذير الخصوص رسالته بهما كما صرح به جمع
منهم الخليلي والبيهقي وحقى الامام الرازي في تفسير الآية الاجماع عليه مستند
به على قوله العالم مانسوي الله فيتناول كل مكلف من جن وانس وملك
فيقول الناطق ان الرازي زعم دخول الملك محتجا بالآية وهم نشأ
من قصور نظره على اول كلامه ان لم يكن راه في غير تفسيره ولفظ الانام اسم
جمع لا واحد له من لفظه ويقال الانيم **احمدا** بيان للرسول او بدله
والفه للاطلاق وهو في الاصل صفة مشتقة من الحمد ثم نقل علما له صلى
الله عليه وسلم ولم يستعمل به احد قبله بخلاف محمد فانه لما قرئت ولادته
وشاع ان نبيا بعث اسمه محمد فسمي قليل من العرب به ابناهم رجالا ان يكون
اباه **والله** وهم مومنون ابني هاشم والمطلب على الاصح خبر مسلم في الصدقة
انها لا تخل للمحمد ولا لآل محمد والذي حرم عليه الصدقة الواجبة من
اقاربه صلى الله عليه وسلم هو بنو هاشم والمطلب دون من سواهم واصله
اهل التصغيره على اهيل قلبت لها همزة والهمزة الفا وقيل اول التصغيره
على او ايل قلبت الواو الفا لثخنها وانفتاح ما قبلها ولا تستعمل الا في
الاشراف بخلاف اهل وانما قيل ال فرعون لتصوره بصورة الاسراف
والاصح جواز اضافته للضمير كما استعمله الناطق **وصحبه** بفتح الصاد
ويجوز كسرهما اسم جمع لصاحب عند سيبويه وجمع له عند الاخفش
والصحابي كل مسلم لقي النبي صلى الله عليه وسلم ولو لحظة على الاصح **الكرام**
صفة مدح لمن تقدم اي المكرمين عند الله وقرن ذكر الرسول بذكره تعالى

تاسيا بالقرآن نحو ومن يطع الله ورسوله وبقوله تعالى ورفعنا لك
ذكرك اي لا اذكر الا ذكرت معي واما الصلاة عليه فلو جوبها كلما ذكر
علي قول واما علي اله وصحبه فليخبر الصحيحين قولوا اللهم صل على محمد و
ال محمد ونصديق علي الصبح في قول وجوز الصلاة على غير الانبياء
وتكره استقلاله لانه عرفا صار شعارا للذكرهم ولهذا كره ان يقال
محمد عز وجل وان كان عزيزا جليلا وكالصلاة السلام الا اذا كان
خطابا او جوابا فان الابتداء به سنة ورده فرض وقوله في الصلاة
للعطف على الحمد لله كقوله **في الدعاء بالقصر للوزن شيخنا الامام** اي
المقتدي به في العلوم لاسيما هذا العلم اي الحسن **علي بن عبد الصمد**
المالكي الشيرازي الجلاوي بكسر الجيم نسبة الى جلالة قبيلة **وكل او**
حبر يقع الحاء وكسر ها اي العالم بتجويد الكلام وتحسينه **ناصر** للطلبة
وغيرهم **مداوي** يحسن التعليم للاذهان كالطبيب الحاذق للمداوي **الابن**
هذا مخلص وفصل خطاب كقوله تعالى هذا وان للطاغين لشرباب
اي الامر هذا او هذا كما ذكرنا وخذ هذا **وان افضل العلوم شريعة**
اي علوم شريعة **المصور** اي المفصل خلقه على صور مختلفة **الحكيم**
اي تام العلوم او الحكمة او المتكلم بالصواب او جميع ذلك اعمالا المشتهرة
في معانيه كما عليه الشافعي والشرعية ما شرعه الله اي بينه لعباده
وهو علوم الشرع من تفسير وحديث وفقه **لا سيما الفرائض** ينصب
سي بلا لانه مضاف ونكرة وان اضيف لمعرفة لانه كمثل معنى وحكما
ولا يوتي به بدون لا وان استعمله بعض المصنفين وتحرير القول
فيه انه كلمة تدل على ان ما يليها داخل فيما وليته واحق منه بما

اثبت

اثبت له فيكون علم الفرائض افضل العلوم اما افضليته على علم التفسير
والحديث فلهجوم الحاجة اليه وكثرة اعتنا الصحابة به وكونه من ثمتها
وغرة الشيء تربو عليه واما علي الفقه فهو وان كان منه فقد زاد بتخصيص
الشارع عليه بالخصوص واما علي غيرها فبالاوي ذكر ذلك الناظم
واستشكله بان اشرف العلوم اصول الدين لان شرها يشرف معلوماتها
ومعلومه وهو ذاته تعالى وصفاته اشرف واجاب **عنه**
بان المراد بالعلوم العلوم المصنفة واصول الدين بمعنى العلم بالله
وصفاته وما يجب له وما يمتنع عليه وما يجوز منه وان كان افضل
العلوم لكنه غير مصنف واما المصنف للمعبر عنه بالاهي اذا بحث
فيه على طريق الفلسفي ويعلم الكلام اذا بحث فيه على طريق المتكلم
فمتمم انه افضل من علم الفرائض انتهى ولحق ان مثل ذلك لا يرتفع
في مقام التخييم والترغيب كما هنا فتكون افضليته على الاطلاق ادعا
لاحقيقة والفرائض بالجر باضافة سي اليه وزيادة ما للتاكيد والرفع
بالخبرية لمبتدأ مضمرة وجعل ما موصولا ولا يجوز النصب بالتخييم
كما في قول امر القيس **ولا سيما يوم ابدارة جلال** على احدي
الروايات لان الفرائض معرفة وهو في الاصل جمع فريضة بمعنى موقوفة
مشتقة من الفرض وهو لغة القطع والحزوم منه فرض القوس للحز
الذي يقع فيه الوتر ويقال لعرف ذلك ايضا كما بينته في منبر
الوصول وغرفا هنا النصيب المقدر للوارث شرعا ويقال للعالم
بذلك فرضي وفارض وفريض وفراض وفرضي بسكون الراء وفي
حكاها الناظم ثم جعل اعني الفرائض كالموارث لقبها لهذا العلم

لا سيما

لما فيه من السهام المقدرة والمقادير المقتطعة ومنه قوله تعالى نصيبا
 مفروضا اي مقتطعا ولما صار لقبا اجري مجري المفرد ولذا وصفه
 الناظم بقوله **الذي انت فيه مقالة النبي** صلى الله عليه وسلم ويجوز تقدير
 مضاف اي علم الفرائض قال الناظم وفي نسخة بدل انت ثبت وانت اولي
 لعدم صحة الخبر يعني خبر ابن ماجة الا اني وسكن يا النبي للوزن **اشتهر**
 اي مقالته من **حده** اي حصنه صلى الله عليه وسلم **لنا على تحصيل علم**
 اي تعلمنا **وتعلينا** له خبر تعلم الفرائض وعلموها الناس فاني
 امره مقبوض وان العلم سيقبض وتظهر الفتن حتى يختلف اشان في
 الفريضة فلا يجدان من يقضي بهارواه الحاكم وصححه استاده وعلمنا
 ونعلينا تميزان **ومن تفضيله** صلى الله عليه وسلم له على غيره **بانه**
للعلم نصف في خبر ابن ماجة وغيره تعلموا الفرائض فانه من دينكم
 وانه نصف العلم وانه اول علم يزرع من امي قال البيهقي تفرد به حفص
 ابن عمر وليس بالقوي والمراد بالنصف الصنف كقول الشاعر
اذا امت كان الناس نصفان شامت واحرم من بالذي كنت اصنع
 وقيل سماه نصف لان سبب الملك نوعان اختياري كالشر وضروري
 كالآث وقيل غير ذلك كما بينته مع فوايد في منهج الوصول ومن في
 الموضوعين بيان لمقالة النبي وعطف على انت قوله **واشتهر** اي الفرائض
فضلا تميز لدا اي عند **محب النبي** صلى الله عليه وسلم **فمن عمر** رضي
 الله عنه **اذا اخذ ثم تخذ ثوابه** اي بالفرائض واذا هو ثم قال هو
 بالمرى رواه الحاكم والبيهقي وفي اثر مرفوع من علم فريضة كمن اعتق
 عشر رقاب ومن قطع ميرا ناطع الله ميراثه من الجنة اي قطعه

بعمره

بعمره او جهله **وذاك** اي مجموع الحث والتفضيل واستثمار الفضل
واضع لذي اي صاحب **تنبيه** مصدر تنبيه مطاوع بيمينته على الشيء
 وقفته عليه ثم اشار الى متصوّر في الذهن بقوله **وهذه اجوزة**
 من الجز وهو نوع من الشعر **ضمنتها** مقصود هذا العلم **واختصرتها**
 اي قللت لفظها وكثرت معناها **معولا** انا على الامام المجتهد اي
 عبد الله محمد بن ادريس **السافعي** اي مستعينا به لاخذ به مذهب
 زيد الذي شهد له رسول الله صلى الله عليه وسلم بانه افرض الامة
 كما صححه الترمذي حتى تردد حيث تردد ولم يقلده بل اجتهد في كل
 مسئلة لكنه لما وجد أدلته محررة وترجح عنده مذهب واستأنس
 به لخبر الترمذي ولانه لم يجر له في الفرائض قول اتفاقا بخلاف غيره
 كما قاله القفال قيل اخذ به واختاره ورعا نرك به القياس الجلي
 وعضد الخفي كقول الصحابة اذا التشر ولا مخالف قال السبكي قد
 يسمى اخذ بقول الصحابي اذا اعتضد بدليل خفي تقليدا كما قال
 السافعي في البراة من العيوب قلت تقليد العثمان في قول زيد ويلي
 خبر الترمذي اي المتقدم قال وليس هذا التقليد العام بل هو حقيقة
 اجتهد ولا يعارض الخبر المذكور خبرا قضائيا على لان دلالة الحصول
 اقوي من دلالة العموم **في الخلف** اي الاختلاف او المختلف فيه اما
 الاجماع والمجمع عليه فلا يختص التعويل فيه بالسافعي لعدم الاختلاف
ثم معولا بعد السافعي على الشيخ محيي الدين اي يتركيا يحيى بن سرف
النوري نسبة الى نوري من عمل دمشق وعلى الشيخ امام الدين اي
 القاسم عبد الكريم محمد **الرافعي** نسبة الى رافع بن خديج الصحابي

لا إلى زافغان بلدة بقروين كما قيل وإنما عول عليهما كما قال لان
 تجميعهما هو المعتمد في هذه الأعصار لانها محرر المنهيه وهما
 وفي البيت من انواع البديع الجناس المضارع وهو الجناس اللاحق لا
 انه يشترط فيه تقارب الحروف ومنه قوله تعالى وهم يهينون عنه
 وينبئون عنه واعلم ان المشتهر من الصحابة بهذا العلم على وابن مسعود
 وزيد بن ثابت وابن عباس وحيث اتفقوا وافقهم الامة او اختلفوا
 وفقوا فرادي اي احاد او ثلاثة وواحد وان منهم من تكلم في جميع
 اصول الفرائض وهم هؤلاء الاربعة ومنهم من تكلم في معظمها كابي
 بكر وعمر ومعاذ ومنهم من تكلم في معدود منها كعثمان وان اهل
 الجاهلية كانوا يورثون الرجال خاصة لتلقي النوايب ولهذا حرموا
 الصغار ويرثون الاخ وابنه زوجة الاخ والع كرها وبالحلف والنصر
 وكان التوارث في صدر الاسلام بالتبني والاخا وكذا بالحلف والنصر
 على المشهور لقوله تعالى والذين عاقدت ايمانكم فانتمهم نضيبهم ثم
 نسخ بالهجرة بقوله تعالى والذين امنوا ولم يهاجروا الآية ثم
 نسخ بالقرابة بقوله تعالى والوالد الارحام الآية ثم نسخ بايات المزاين
 التي هي الاصل فيهما مع اصول اخر من السنة والاجماع والقياس كما
 سيأتي ذلك مفصلا **سميتها اي** الارجوزة **كفاية الحفظ لجمعها**
المعاني الكثيرة بقوله الالفاظ اي مع قلتها والعلم قد يوضع لمعني
 في المسمى كما فعل الناظم لكن لا يكون الاطلاق مشروطا به لاطلاق
 اخر مثلا على من سمي به وفيه حرمه وان زالت وبه يعلم الفرق بين
 اعتبار المعنى في اطلاق الصفة على الموصوف واعتباره في المسمى



عند التسمية وعطف على الحمد لله قوله **واسئل الله الكريم العونا**
على كمال اي كمال **نظمها والصونا** اي الحفظ عن عابث يعوقني
 عن كماله وقد استجاب الله تعالى ذلك والى العونا والصونا
 للاطلاق والجملة خبرية لفظا اشائية معني لان القصد بها
 الدعاء **تعريف الفرائض وبيان موضوعه**
 لكل علم مباد وموضوع ومسائل وقد يدرج الموضوع في المبادي
 والامرفيه قريب فمباديه هي الاشياء التي يبنى عليها مسائله وهي
 اما تصورات او تصديقات **فالتصورات** تعريفه وتعريف ما
 يستعمل فيه كفايته **والتصديقات** مقدمات يولف منها قياسا
 العلم وهي اما بيينة بنفسها يجب قبولها وتسمى قضايا متعارفة وهي
 المبادي على الاطلاق لانها ليست مسائل بالنسبة الى علم اخر او غير
 بيينة يجب تسليمها اليه في علمها ومن شأنها ان تبين في علم اخر او في ذلك
 العلم لكن بشرط ان لا يدور اليها وذلك بان يبين بمسائل غير متوقفة
 عليها وهي مبادي بالقياس الى العلم المبني **ومسائل بالقياس**
 الى العلم الاخر وذلك العلم ايضا وموضوعه ما يبحث في ذلك العلم
 عن اعراضه الذاتية وهي ما يلحق الشيء لذاته كالادراك للانسان
 او جزئية كالحركة بالارادة لم بواسطة انه حيوان او خارج عنه مساو
 له كالنعجب بواسطة الادراك ومسائله ما يطلب نسبة محموله الى
 موضوعه في ذلك العلم كعلمنا ههنا بان نصف المال للبيت مثلا اذا انقضى
 ولما كان كل علم مسائل كثيرة تضبطها جرمه وحدة باعتبارها تقيد
 علما واحدا ويكون تعريفها خيرا ان لم يتبعها جهات اخر من الوحدة

العرضية كالفائدة او كونه الة لغيره ورسم ان تبعها شي من ذلك كان
 الواجب في التعليم لكل طالب قبل شروعه في علم ان يتصوره بوجه ما
 لاستحالة توجه النفس نحو المجهول المطلق وكان الاحتمال ان يتصوره
 بتعريفه حدا ورسم ليكون على بصيرة في طلبه وبموضوعه لتفصيل
 عن غيره اتم تميزا واذ تميز العلوم كذلك في ذاتها ليس الا بتميز الموضوعات
 ولو بالاعتبار صدر الناظم مباحث هذا العلم من مبادئه بحده ثم بموضوعه
 فقال **فقه المواريث** اي الفقه المتعلق بها اثباتا ونفيا ورتبة وهي
 جمع ميراث واصله موراث قلت واوه باللكسرة قبلها وهو اما الارث
 او الموروث فرضا كان او تعصيبا **وعلم الحاسب** عطف على فقه **موصول**
 صلاة علم **العلم قدر الواجب** صلاة موصول **لكل ذي حق من التركة**
 بفتح التاء وكسر الراء ويفتحها وكسرها مع سكن الراء صلاة الواجب
فذاك حده لذي اي صاحب **معرفة** بالحدود وغيرها لتحقيقته من
 من الفقه والحساب الموصوفين بما قال وخرج كما قال بالمواريث
 غيرها كالوضوء والصلاة والفقه به ليس من هذا العلم ودخل في
 علم الحاسب الى علم الجبر والمقابل وما الحق به من الطرق المعمول بها
 في الوصايا والدوريات كصناعة الكفات والطرق الهندسية وطرق
 الدينار والدرهم وخرج به من علم الحساب ما لا يوصل لذلك كالارتماطيق
 وهو استقرار خواص العدد قال ودخل في حق الارث وغيره كالوصية
 والدين والعق بتدبير وغيره وان لم ذكر الوصية هنا لانه
 لا يخرج افراد بعض اجزاء العلم بالتصنيف فافراد الرهن مثلا لذلك
 لا يخرج عن سمي الفقه **وموضوعه التركات** اذ يبحث في هذا العلم

عن

عن عوارضها الذاتية كخلق حق الميراث بموت التجهيز منها وحق الورثة
 ونحوهم بباقيها وكثيرا بها لم بالحساب حسبما ورد به الشرع وجمع
 التركة وان كانت اسم جنس لاختلاف انواعها **لانفس العدد كما راي**
 العلامة ابو محمد عبد الله بن ابي بكر يحيى بن عبد السلام **الصوري**
 المالكي في نهاية الرايض في علم الفرائض لان حقيقة هذا العلم مركبة
 من الفقه والحساب على الوجه المتقدم والعدد موضوع للحساب فلا
 يكون موضوعا لغيره لان العلوم تتمايز بموضوعاتها كما تتمايز بتعريفاتها
 فكما ان تعريف كل علم لا يكون تعريف لغيره كذلك موضوعه لا يكون
 موضوعا لغيره فان قلت **يلزم** على جعل هذا العلم مركبا من الفقه
 والحساب جعل العدد موضوعا له قلت **نعم** لكن لا على الاطلاق
 الذي هو المحذور بل مع موضوع الفقه اعني افعال العباد من حيث
 تعلق الاحكام الشرعية بها فموضوعه كلا الموضوعين المعبر عنهما
 بالتركات كما ياتي بيانه لاحدهما فقط ولا يلزم الترجيح بلا مرجح
 وهو لازم للصوري والموضوع كما يكون واحدا يكون متعددا لكن
 بشرط تناسب افراده بان تتشارك في ذاتي كالخط والسطح والجسم
 التعليمي اذ جعلت موضوع الهندسة فانها تتشارك في الكم المتصل
 القار الذات او في عرضي كبدن الانسان واجزائه والادوية والاغذية
 ونحوها اذ جعلت موضوعا للطب فانها تتشارك في كونها منسوبة
 الي الصحة التي هي غاية ذلك العلم وقد ظهر انه لا بد من تناسب بين افعال
 العباد والعدد ليصح كونها موضوعا للفرائض وان عبر عنها بالتركات
 فتأمل وان هذا العلم اخضر من الفقه والحساب فيجب ان يدرج موضوعه

Copyrighted material

تحت موضوعيها كما اشرت اليه لان موضوع الاخص يجب اندرجه
تحت موضوع الاعم كعلمي الطب والطبيعي فان موضوع الطب وهو بدن
الانسان مندرج تحت موضوع الطبيعى لانه ينظر في الجسم مطلقا ولا
ومنه البدن قال الناظم وطريق اندراج التركات التي هي اعيان معدودات
تحت موضوعي الفقه والحساب اللذين ليسا كذلك بتقدير مضاف
في الاول اي تناولها واستحقاقها او نحوه كقولنا المحرم جرم اي شربها
وباعتبار كميته في الثاني **فهو** اي راي الصوري **منتقد** بما عرفت قال
الناظم ومنتقد اسم مكان من الانتقاد المطاوع لنقدته لا اسم مفعول
للزوم فعله وما قاله ممنوع بل يصح كونه اسم مفعول لان فعلة بمعنى
نقد لا مطاوعة قال الجوهرى نقدت الدراهم وانتقدتها اذا خرجت
منها الزيف بل كونه اسم مفعول اولى بل لو كان لازما كما زعم مع ايضا
بحذف صلته للوزن بل انتساعا كقوله تعالى بل مكر الليل والنهار ^{سلي}
نظيره **ترتيب الحقوق** الخمسة الاتية **المتعلقة بتركه الميت** وهي
تراثه وضبطه الخويجي بانه حق قابل للتجزى ثبت لمستحق بعد
موت من كان له ذلك لقراءة بينهما او نحوها قال فقولنا حق يتناول
المال وغيره كالخيار والسفعة والقصاص وخرج بقابل للتجزى
الولا والولاية اذ ينتقلان الى الابد بعد موت الاقرب لعدم قبولهما
التجزى قال ولا يرد القصاص والسفعة والخيار لانه ليس المراد بقوله
التجزى قبول الافراز بل ما يمكن ان يقال فيه لهذا النصف ولله الثلث
وتخوذلك وهذه الثلاثة كذلك وما فسر به قبول التجزى ابطاله ابن الرفعة
والسبكي بحذف القذف على القول بان احد الورثة اذا سقط حقه سقط

الكل وعلى القول بانه لا يسقط منه شي بل يستوفيه الاخر مع انه
موروث **وتجيب** بانه قابل للتجزى بذلك التفسير والسقوط وعدم
لا يخرجانه عن ذلك نعم في كون الولا غير قابل للتجزى مطلقا نظر
قال وخرج بقولنا بعد موت من كان له الحقوق النابتة بالشر او الاتفا
وغيرها وبقولنا القرابة الوصية اي على قولنا انها تملك بالموت
ودخل في قولنا او نحوها الزوجية والولا وغيرهما يعني الاسلام ولو
عبريه كان اولى قلت وخرج بثبت الخ ما اذا اختلفت شخصات وتعد
استحلاله لموته فلا يكفي استحلال وارثه بل يستغفر الله تعالى
كما نقله الرافعي عن الحنظلي وغيره والترتيب لغة جعل الشيء في
مرتبة وهو المراد هنا وعرفا جعل الاشياء بحيث ينطلق عنها
الواحد ويكون لبعضها نسبة الى البعض بالتقدم في الرتبة العقلية
فهو اخص من التاليف لعدم اعتبار هذه النسبة فيه والحقوق جمع
حق وهو الحكم المطابق للواقع يقال حق الله الامر اي اثبتته واجبه
وحق الامر بنفسه اي ثبت ووجب والميت من قام به الموت وهو
عدم الحياة وقيل عدمها عما من شأنه وقيل عرض يضادها القول
تعالى خلق الموت والحياة ورد بان المعنى قدر والعدم مقدر وللزم
فعدم الملائكة مخلوق لماله من شايبة التحقق والمراد هنا بالميت
من قام به الموت او شارفه ليدخل من انتهى بحالته للزعم بجراحة
حقا مفعول قدم بعين **تركة** اي نفسها ضله **تعلقا** بالافلا ^ق
اي **قدم** انت ذلك على الحقوق الاتية بتقديمها للصاحب التعلق كما
في الحياة وسياتي تصويره في كلامه وقدمه ذكر اعلى مون التجريد

لتقدمه حكما وعكسه الجمهور للزوم اللون للتركة حيث لا عارض والتعلق
بالعين نادر فضلا عن لزومه **فجهيزا** اي ثم بعد تقديم الحق المتعلق
ان كان قدم مون تجهيز الميت ومن تلزمه نفقته من كفن وحنوط
وغيرهما بالعرف كما ياتي مع ما يستثنى من ذلك خبر الصحيحين
في المحرم الذي وقصته ناقته كفنه في ثوبه اذ لم يسأل صلي
الله عليه وسلم هل عليه دين او لا وخرج الحق المتعلق بعين التركة
بما مر في تقديم تكفين الميت وقيس عليه تكفين من تلزمه نفقته
وبقية مون التجهيز ولان الحق يقدم بما يحتاجه في حجر الفليس فكذا
الميت بل اولى لانقطاع كسبه واعلم ان المفلس اذا مات بعد الحج
عليه تقدم مون تجهيزه على دين الغريم وان كان متعلقا بالتركة
نقله في الروضة عن الاصحاب **فدينا مطلقا** عن التعلق بعين التركة
لكونه حقا واجبا على الميت واما تقديم الوصية عليه ذكرنا في قوله
تعالى من بعد وصية يوصي بها او دين فلكونها قريبة والدين مبدوم
غالبا ولكونها مساهمة للميراث من جهة اخذها بلا عوض وساقاة
على الورثة والدين نفوسهم مطيئة الى ادايه فقدمت عليه بعثا
على وجوبها والمسايرة الى اخراجها ولذا اتي بالوللنسوبة
بينهما في الوجوب عليهم ولتضييد تاخر الارث عن احدهما كما يفيد
خبره عنهما بمفهوم الاولى وقوله **وصية** اي لاجنبي مبتد الوصية
بقوله **من ثلث باق** بعد اخراج ما مر خبره **تريغ** الثلاثة قبلها
اي تكون رابعتهما وهي لغة الايصال من وصي الشيء بكذا او صله
به لان الموصي وصل خير ديناه بخير عقباه وشرعنا بغير حق غير

تدبير

تدبير مضاف لما بعد الموت ويلحق بها حكما التدبير والتدبير ع
المجزي في مرض الموت او الملقق به وقدمت على الارث للالاية
المتقدمة وتقدم المصلحة الميت كما في الحياة ومن للابتداء
فتدخل الوصية بالثلث وبيعضه ويوضحه قوله الاتي فثلث
المحل للوصية مع انه مفعول عن قوله من ثلث باق اما الوصية
بما يزيد على ثلث الباقي فتوقف على اجازة الورثة كالوصية للورث
ولو من الثلث كما ياتي ايضا **والارث** مصدر ورث الشيء
وراثته وميراثا وارثا واصله ورثا قلبت الواو همزة وهو
لغة الاصل والبقية ومنه خبر مسلم اثبتوا على مشاعركم
فانكم على ارث ابيكم ابراهيم اي اصله وبقية منه وشرعنا ما مر
عن الخوارج والمراد هنا ما يتسلط عليه الوارث بالنظر فقط
ليصح تاخره عما قبله والافسياني ان الدين لا يمنع الارث
بعد كلهن تركيب اضافي ويجوز ضم الدال بقطع الاضافة والظن
على التقديرين خبر للارث وكلهن على الثاني مفعول **يتبع** المو
لما قبله على التقديرين كما ذكر ذلك الناطم ويجوز ان يكون الخبر
يتبع والظرف حال مؤكدة والخصر في الحقوق الخمسة كما قال
استقرابي قال والا قرب في ضبطها ان يقال الحق اما للميت
وهو التجهيز او عليه فاما ان يتعلق بالذمة فقط وهو الدين
المطلق او لا وهو المتعلق بعين التركة او لال ولا عليه فاما اختياري
وهو الوصية او اضطراري وهو الارث ثم شرع في بيان صور
تعلق العين تفصيلا فقال **فعلقة الدين** اي التعلق بها اي

العين المتعلق بها حق كحان ولو بلا اذن يهدم جناية
 لوجب ما لا متعلقا برقبة او قصاصا وعفى على مال
 فيقدم به المجني عليه منه باقل من الامر من قيمته
 والامر من متعلق حقه به وعطف على حان قوله
 اي مرهون مع المذكورات بعد حذف العاطف ليخرج
 اكثرها فقدم منه المرهون بقوله ربيده لما مر
 بان ابتاعه بتمش في ذمته ومات مفسا به
 ولم يتعلق بالمبيع حق لا زجر ككتابة فالبايع مقدم
 به وكذا مضى ان قبض الاخر خير ايمار جلمات او فلس
 فصاحب المتاع احق بمناعه اذا وجد به بعينه قال الشافعي
 موصول والمأخر صحيح الاسناد والسبكي في هذه الصورة
 وصورة الزكاة الابنية اشكال يطلب مع جوابه من منهج الوصول
 وخرج بالمفلس غيره فلاحق للبايع في العين اذ ليس له الفسخ
كتاب اي كتابة **الفن** بان كاتبه سيده ثم قبض الخوم ثم
 مات قبل الايتا وهي باقية او بعضها فالمكاتب مقدم منها
 بقدر حقه **فرض** بان اقترض شيئا ثم قبضه ومات عنه فالفرض
 مقدم به **قراض** بان مات المالك قبل قسمة مال القراض فيقدم
 العامل منه بقدر حصته من الربح **مسكن** لسكنى معتدة وفاة
 فتقدم بها **ونذر** بغير مئلا صدقة او اصبحة فالجهة المعنية
 مقدمة به وهذا كما قال علي مرجوح انه لا يزول ملكه عنه حتى
 يذبح ويتصدق بلحمه والراح زواله عنه بالنذر **كسب**

لرقيق

لرقيق فيقدم منه بقدر نفقة زوجته وان كان ملكا لسيده
 لتعلق حقها به ومثله نفقة الامة المتروجة وان كانت ملكا
 لسيدها **كاه** فتقدم الاصناف بقدرها **رد عيب** اي معيب
 او ذي عيب وقدمات البايع والتمن باق والمستري مقدم
 به **فادر** اي فاعلم ذلك وهو تكلمة وليست الصورة منحصرة
 في المذكورات كما اشار اليه بالكافي او لها والحاصرها التعلق
 بالعين فمنها الواصف فيها عينا ثم طلقها قبل الدخول وماتت
 والعين باقية في يدها فيقدم الزوج بنصفها وصورتها ان
 يحدث بالعين نقص او زيادة لتكون تركة والا فالزوج
 بملك نصف المهر بالطلاق على الراجح بلا توقف على اختيار ومنها
 اذا اعطى العاصب قيمة المغصوب للميلولة ثم قدر عليه رده
 ورجع بما اعطاه فان كان تالفان تعلق حقه بالمغصوب وقدم
 به ومنها الشفيع مقدم بالسقوص اذا دفع ثمنه للورثة ثم
 كيفية التجهيز بقوله **وينبغي** لمتولي التجهيز **تجهيزه بالعرق** اي
 المعروف وابدل منه على سبيل البيان قوله **بلائي** بالشرع حال
 كونه **مقتصد** اي معتد **لاي الصوف** على تجهيز الميت بحسب
 يساره واعساره ولا اعتبار بما كان عليه في حياته من اسرافه
 وتقتيره ويجوز كما قال فبح الصاد على انه مصدر انتصت بالمصدر
 على حذف مضاف اي تجهيز مقتصد اي اقتصاد وليست شيئا مما
 مر من ان تجهيز الميت من تركته ما بينه بقوله **تجهيز زوجته** قوله
 رجعية **على الزوج** الغني **يجب** ولو كانت غنية لاستقرار النكاح

واجابه الارث وهذا الخرجاها من المون ولانه يلزمه
 موثقا في الحياة فكذا بعد الموت كالامة مع السيد ويستثنى
 ايضا المطلقة باينا وهي حامل كما تجب نفقتها وخادم الزوجة
 فانها في حكمها كما ذكره الزاغي في النفقات ويستثنى من كلام
 الناظم الناشئة على الاظهر عند الروياني من احتماليين حكما
 عن والده ومثلها صغيرة لان نفقة لها عليه وظاهر اطلاقه
 كغيره انه لا فرق بين الحرية والامة وبينعي ان يكون محله في الامة
 اذا سلمت له ليلا ونهارا **وذا الوجه** القائل باستثناء الزوجة
انتخب اي اختير وصححه الشيخان كالشيخ ابي حامد والمجا
 وصاحب المذهب ومقابلته صححه الروياني والفارقي ونقله
 الجويني عن اكثر الاصحاب لانها بالموت صارت اجنبية ثم بين
 من يلزمه تجهيز فاقد مومن تجهيزه فقال **تجهيز ميت فاقد على**
من ينفق عليه اتفاقا **احتما** من قريب وسيد وهو حي **برزق**
 حال من ضمير عليه اي على من تلزمه نفقته حتما حال حياته
 لو عجز عنها فبعد خال الولد الكبير لعجزه بموته والمكاتب لانفسا
 كتابته بموته اما من كان ينفق عليه تبرعا فلا يلزمه تجهيزه
فان فقدناه اي من ينفق عليه **فبيت المال** محل تجهيزه فان
 فقدناه **فالمسلمون** كذلك على سبيل فرض الكفاية كنفقة الحي
 فيها فان قام به بعضهم فقط عن الباقي كسان فرض الكفاية
 ويجوز لهم ومن تلزمه نفقته الاقتصار على كفن ويجب ذلك
 فيما اذا كان من بيت المال او من الاكفان الموقوفة او من تركته

ومنع

ومنع الغريم من الزيادة على واحد فان لم يمنع فثلاثة فلو قال
 بعض الورثة تكفنه في ثوب وبعضهم بثلاثة ولا غريم فثلاثة
 على الاصح ولو اتفقوا على واحد قال في الروضة قال في التمهيد
 يجوز وفي التمهيد على الخلاف قلت قول التمهيد اقبس انتهى ولو
 تطوع اجنبي بكفنه وحنوطه ابقا للتركة على غرمائه لم تجز الورثة
 على قبوله وقيل له ان اردت صلته فاقض دينه ان لم تقبل الورثة
 منك المنة او جماله وحفر قبره اجبروا على تركه الا ان يجتاروا
 القيام بذلك او يكفنه ثم نبش قبره فتلطف بالكل ذيب او غيره كان
 الكفن للورثة قاله الشافعي واجمعوا على انه لو استغنى عنه قبل الدفن
 رجع الي التطوع ذكر ذلك النسبكي وقول الناظم **حيث كان** اي بيت
 المال **حالي** بالوقف يحذف الحركة والالف على لغة ربيعة ثم بين ما
 يتعلق بالدين المطلق بقوله **وتركة المديون** يسكون **الراكمون**
 في تعلق الدين بهما لانه احوط للميت واقرب لبراة ذمته فلا يصح صرف
 الوارث فيها بلا اذن الغريم قطعا الا ان يكون عتقا وهو موسر فيجوز
 على الاظهر وقيل تعلقه بها كتعلق الارش برقبة الجاني لنسب كل
 منهما بغير اختيار المالك فيجري في التصرف فيها خلاف بيع الجاني ومقتضى
 كلامه انه لو زاد الدين على التركة فوق الوارث قدرها لم ينفك الرهن
 والاصح خلافه ولو وفي بعض الورثة قد حصته انفق بضيقه
 والفرق بينه وبين مالورهنها ثم مات وادى بعض ورثته حصته
 حيث لا ينفك الا بتوفيه الجميع ان الورثة يخلفون في هذا مورث
 وهو لا ينفك شي من رهنه الا بتوفيه الجميع فكذا خليفته بخلاف

ما
على
الدين

ما نحن فيه **فان تصرف** باسكان الفالورن وارث المديون **مفقود**
وبعد ذاي التصرف **وجد** اي الدين **كالرد للمبيع** **بالعيب** او بالخيار
او التزدي بغير تعدي الميث بحفرها **في الاقوي** من الوجهين **اعتمد**
صحته اي التصرف لجوازها ظاهر والثاني فسادها كالفارق لتقدم
سببه **وذلك** اي الدين الذي وجد بعد التصرف **ان لم يسقط**
بادا او ابرا او غيره **يفسخ** اي التصرف ليصل المستحق الي حقه فان
سقط فلا فسخ وشمل قوله كغيره يفسخ العتق وغيره والظاهر
ان مراده كغيره ان ذلك في غير اعتاق الموسر اما فيه فلا فسخ كافي
نظيره من الرهن بل اولى لطريقتان التعلق على التصرف **وذو التراث ذو**
نسلط **فقطعا على امساك عين التركة** **ويقتضي الدين من اللدغة في**
الذي **ملكه** بغير الارث كورثه ولانه قد يكون له فيه عرض ولا ضرر على
الغرماء فلورثه الدين عليها فطلبها هو بالقبة والغريم بيعها رجا
زيادة راعب قدم هولان الظاهر عدم الزيادة ولو اوصى ببيعها وقضا
دينه من ثمنها او بدفع هذا العبد لغريمه بدلا عن دينه نفذ ذلك
كما يحتمل الدافع فيها وجزم به البند ينحى في الاولى وصحة الرواية
في الثانية ولا يخفى ان محله في الثانية اذا ساوت قيمة العبد الدين
او رادت عليه مما لا يزيد على الثلث والا فيفتقر لجازة الورثة ما
زاد عليه ولو كان الدين من جنس التركة فللغريم الاستقلال بالاخذ
ذكره الشيخان وفيه كلام للعلامة اي محمد عبد الرحمن الرشيد في ذكره
في منزه الوصول ويقتضي منصوب بان حصة عطف على امساك كقول
الكلبية للبس عبادة وتقرعيني احب الي من لبس الشفوف **والارث**

لم

لم يمنع دين على الميث **في الاصح** من ثلاثة اوجه ادليس في الارث
المفيد للملك اكثر من تعلق الدين بالتركة تعلق رهن او ارش جناية
وذلك لا يمنع الملك في الموهون والجاني فكذا هذا والثاني بمنعه لقوله
تعالى من بعد وصيه يوصي بها اودين ولقضا الدين من تركته هي
ملكه واجاب ابن عبد السلام عن الاول بان المراد بيان المقادير لا المقدرات
اي ان المقدركا لثمن انما يعتبر مقدرا بعد الوصية والدين ويجلب
عن الثاني بان الوارث خليفة مورثه فالتركة له والغريم مقدم كما
كان مورثه والثالث موقوف ان لم يسقط الدين تبين المنع
والاعدمه **وانتهى هذا الخلاف في الكسب** الحاصل من الرقيق وفي الولد
وغيرهما من الفوايد الحادثة بعد الموت وقبل وفاة الدين **انقع** قعلي
الصحيح تكون للوارث فلا يتعلق بها حق الغرماء وعلى الثاني للميث
فيتعلق به ذلك وعلى الثالث موقوفة على السقوط اما الحادثة قبل
موته وان لم تبز كحل وثمر لم يورث فتركة **وحيث كان دينه** الثابت
عليه **مستغرقا للتركة فالارث والوصية ابو مطلقا** اي سوا كان
الدين لله تعالى ام لادمي ثبت بالبينة او الاقرار ولو في مرضه حالا
او موقعا لخلوله بالموت خرابية الذمة به قال المص والمرا دنف اثرها
اي الاخذ بهما من التركة لا يقيمها لانه لو سقط الدين بابر او قضا
متبرع لم ينفيا ولا يخفى انهما منفيان بهذا المعنى في غير المستغرق
ايضا مع انما ذكره هنا قد علم مما مر **وان ترد** على التركة **ديونه**
المشتركة فانها رها **او المشتركة** بفتح الراء ضبطه اي بين اربابها
خاصصوا اي بقدر الدين الذي **لهم في التركة** بان تجتمع الديون

الادمي وقوله **تعلم** اي الديون صفة لها **والعكس في قول** ثان لبنا دين
 الادمي على المشاحة ودين الله على المسامحة **والامرية** اي فضيلة لاحد
 على الاخر **في قول ثالث** كما الامرية في الوجوب وقوله **بل كل** اي ديون الله
 تعالى والادمي **سويه** اي سواء ترك كما قال لما قبله اما لو كان على الحي
 فان لم يكن محجور عليه قدم دين الله ايضا والا فدين الادمي ويستثنى
 مما صححه الجزية مع دين الادمي فالاصح استوائهما لان المقلب فيها
 حق الادمي من جهة انما اجرة ولو اجتمع عليه ديون لله فقط والوجه
 كما قال السبكي التسوية واستعمل الناظم كما قال سوي اسما متصرفا كما
 رحمه ابن مالك كالرجاج على ان الجمهور وان الرموها الظرفية جوزوا
 تصرفها في الشعر ثم بين الحق الرابع وهو الوصية بقوله **والباقي من التركة**
بعد دينه المقضي عنه منها ان كان قد اوصى بها او ببعضها لاجني
 والمراد به من ليس بنوارث عند الموت **فتلثه** اي ثلث الباقي هو **المحال**
للوصية فينظر ان لم يزد قدرها على ثلث الباقي **فواجب التقطع** لذلك
 الاجنبي اجماعا والاحبار الصحيحة كخبر الصحيحين الثلث والثلث كثير
 روي بالثلثة وبالموعدة وخبر ابن ماجة ان الله اعطاكم ثلث اموالكم
 في اخر اعماركم زيادة في اعمالكم وهذا وان لم يصح فيقوي بكرة طرقة كما قاله
 الناظم كغيره **وان يزد** قدرها على ثلث الباقي **او حصر الوصي وارثا بها**
 اي بالوصية وان لم يزد قدرها **فحكمها ميبين في بابها** في غير هذه الار
 من الكتب قال وقد شرعت في ارجوزة اخرى في الوصايا وعملت منها قطعة
 كبيرة والمرجو من الله المعونة على اتمامها وحاصل حكمها ان باطلة في
 الزايد للاجنبي ان لم يكن للميت وارث خاص لتعذرا الاجازة فمن له

الحق

الحق وهو كل المسلمين والافقييل كذلك للنهي عنها ولتعلق حق الورثة
 كما في الرهن والاصح انعقادها موقوفه على اجازتهم لانها تصرف صادق
 ملكه وانما تعلق به حق الغير كبيع الشقص للشصوع واما حكمها للوارث
 فان كانت بقدر ما رثه فلا غيبة والافقييل باطلة لخبر ان الله قد اعطي كل
 ذي حق حقه فلا وصية لوارث حسنه الترمذي والاصح انها كالوصية
 وغيره من روايته عطائي ابن عباس لا وصية لوارث الا بالزائد
 للاجنبي لما مر وخبر البيهقي وغيره من روايته عطائي ابن عباس لا وصية
 لوارث الا ان يحجز الورثة قال الذهبي انه صالح الاسناد لكن قال
 البيهقي ان عطائي قوي ولم يدرك ابن عباس والتركة معتبرة يوم
 الموت لا يوم الوصية **والارث بعد ما ذكرنا من الحقوق الاربعه يثبت**
لمستحقه على ما بينعت اي يذكر بعد ذلك وقد يقال لا يحتاج الى
 هذا لان حاصله ان الارث موخر عن بقية الحقوق وهذا قد علم
 من قوله والارث بعد كل من يتبع كما علم مراتب البقية ثم وانما اعادها
 لبيان احكام اخر بخلافه ويمنع بانه اعاده ايضا لبيان حكم اخر
 مستفاد من قوله على ما بينعت **اسباب الارث** هي جمع
 سبب وهو لغة ما يتوصل به الي غيره وعرفا ما يلزم من وجوده
 الوجود ومن عدمه **العدم لذاته** عقليا كالنظر للعلم او شرعا
 كالصيغة للعتق او عاديا كحز الرقية للقتل وخرج بقيد لذاته
 الذي قد يترك لتبادره للفهم ما اذا اختلف الحكم عند وجوده لوجود
 مانع او لفقد شرط وما اذا وجد عند عدمه لخليفة سبب اخر نظرا
 للظاهر المناسب للوجود الخارجي من ان كلامنا سبب والاف السبب

اسباب
الارث

حقيقة احدهما مبهم في ضمن اي معين منهما وعرفه الامدي بانه
كل وصف ظاهر منه ضبط دل الدليل السمي على كونه معروفاً لم يتم شرعي
وهو ان نسب لكونه تعريفاً للسبب الشرعي فقط الذي الكلام فيه ولا يضر
اثنائه فيه بكل لانه قصد جعله ضابطاً محيطاً في بكل المفيدة للاحا
والاول ان نسب ببيان حقيقة السبب مطلقاً **وجملة الاسباب للوراثه**
اربعة بالاستقرار على ما اثبتته الدليل الشرعي واما التوارث بالنصرة والحلف
والمواخاه والهجرة فنسوخ كما مر وما زاده ابن القاص من سبب النكاح
بنا على انه غير النكاح وذلك في المبتوتة في مرض الموت اذا قلنا بالقدوم
بالحائز المطلق لا طائل تحته لانه على ضعيف ولا ينافي عليه انما تترث
بالنكاح نفسه لاسبابه لو تعقل له سبب يورث به وقد اوضحت ذلك
في منهج الوصول ثم **الاسباب الاربعة** اسباب مطلق الارث لا الارث قد مر
من نصف او غيره والارث تقاوت المسبب مع اتحاد سببه واما ارث القدر
المعين فلا دلالة تاتي **فخصت ثلاثة** من الاربعة ببعض الورثة **وهي**
النكاح اي عقده الصحيح لادلة تاتي **والولا** اي ولا العتق اجماعاً ولانه
صلى الله عليه وسلم ورث بنت حمزة من مولى لها رواه النسائي واعلم بالاساس
ولا يضر لا اعتضاده بالاجماع وخبر الولا لحمة كل حمة النسب لا يباع ولا
يوهب صحح الحاكم اسناده وخالف البيهقي فاعله قال السبكي لكن
يحتاج لبيان وجه الدلالة منه والمعنى فيه ان معتق العتق كوالده
في ان كلامهما سبب لوجوده الذي يتخلص به لعبادة الله تعالى وسوا
كان الولا مباشرة ام سرية حصل بعق تطوع او واجب مجزاً ومعلق
بابلاد او غيره كما ياتي بسط ذلك في بابه **والرحم** اي القرابة اي مطلقها

فيدخل

فيدخل قرابة ذوي الارحام ولا يضر تاخرهم عن غيرهم كما لا يضر تاخر الاخ
عن الابن مع ان سبب ارثهما القرابة وهي محصورة في البنوة والابوة
والاخوة والعمومة والخولة وسياق دلائل الارث بها **وبعد** اي بعد الثلاثة
اسلام لخبرنا وارث من لا وارث له اعقل عنه وارثه رواه ابو داود وصححه
ابن حبان وهو صلى الله عليه وسلم لا يرث لنفسه بل يصرفه للمسلمين ارثاً
كما ياتي ولا يهرع يعقلونه فيرثونه كالعصبة ثم نعت الاسلام بقوله
عمومه علم لا يمتثل لانه لا يختص به احداً من المسلمين وجعله في القصور
خاصاً والثلاثة عام عكس ما هنا والموافق للائمة ما هنا وان كان لما
قاله ثم وجه وهو ان الرابع خاص بكون الميت مسلماً حتى لو كان كافراً
ولا وارث له يستغرق انتقلت تركته او باقية الي بيت المال فيا لا ارثاً
كما ذكره في الحجب بخلاف الثلاثة وبالجملة **لامساحة** في الاصطلاح قال
وايراد الثلاثة للخاصة بهذا الترتيب لان النكاح لا يورث به الا بالفرض
والولا لا يورث به الا بالتقصيص والرحم يتصور فيه الامران فاخر ذلك
وقدم النكاح وضمما للتقدم الفرض شرعاً ولان النكاح يورث به من الجانبين
ابدوا الولا من احدهما ابدأ فقدم النكاح على الولا والرحم تارة كذا وتارة
كذا فاخرت لشبههما فان قلت قد يورث بالولا من الجانبين كما
اذ اعتق ذمي ذميائهم التحق بدار الحرب فاسترقه عتيقه واعتقه
فانه يثبت لكل منهما الولا على الاخر مباشرة او اشترى عتيق ابامعته
واعتقه فانه يثبت للسيد على عتيقه ولا مباشرة ولعتيقه عليه
ولا السرية او ملك شخصاً فعتقت عليه ثم اشترت الام اباولها
واعتقته فانه يثبت الولد على امه ولا مباشرة ولا امه عليه ولا السرية

قلنا اما ارت العتيق من معتقه في ذلك من حيث كونه عتيقا واعلم ان
للارت مواعيد تاتي في كلامه في الحب وشرائطه لم يذكرها في النظم نعم يعلم بعضها
من الكلام على ارت المفقود والحمل وقد افرد لها في الفصول فصلا وبينتها في
شرحها فراجعها **بيان عدد من يرت بالاسباب الخاصة** المتقدم بيانهما
والوارثون بهما من الذكور والاناث قسمان مجمع على ارتهم ومختلف فيه
والجمع عليه قسمان ذكور واناث ولهم في عددها طريقان خلطهما وتخييرهما
ولهم في كل منهما عبارتان بسط واجاز وقد سلك الناظم طريق التخيير
بعبارة الاجاز لقرينها للضببط والذكور عليها عشر **الابن** بدرج همرته
وابنه وان سفل **والاب** بالدرج ايضا **والجد** ابوالاب وان علا **والاخ** **بابي** من
الابوين او الاب ام الام **النسب** **وابن الاخ المدي** اي المتوسل الى الميت
باصلي اي ابوين **واب** بدرج همرته اما ابن الاخ المدي بالام فهو من
المختلف في ارتهم **والعم** وان علا **وابنه** وان سفل **كذا** اي المدليات بالابوين
او الاب من **النسب** حال لازمة كما قال من الابن وما عطف عليه **والزوج**
والذي يعتق انما بالف الاطلاق ولما لم يتناول المنعم بالعتق عصبة
ومعتقه وعصبة معتقه وهكذا عقبه بقوله **او ذوات** **وسل** اي تقر
الى الميت **بذاك** اي بالذي انعم بالعتق على ان الراضي قال المراد بالمعتق
المباشر والمتوسل به **فاعلم** تكلمة والفقه بدل من تون التوكيد وعلى عبا
البسط خمسة عشر الابن وابنه وان سفل والاب والجد وان علا **والاخ** **والابوين**
والاخ **والاب** **والاخ** **والام** **وابن الاخ** **والابوين** **وابن الاخ** **والاب** **والعم** **والابوين**
والعم **والاب** **وابن العم** **والابوين** **وابن العم** **والاب** **والزوج** **والمعتق** **والامساكة**
في ذلك وللراضي اي الطيب هنا اعتراض ذكرته مع جوابه وما يلزم عليه

مع جوابه ايضا في منهج الوصول **والاناث** **الوارثات** **كلهن** من المجمع على
ارتهم على عبارة الاجاز سبع **البنت** و**بنت ابنه** وان سفل اي ان لم يتوسط
بينه وبين الميت انثى كما يعلم مما ياتي **وامه** **والاخت** **والابوين** **والاب** **والام**
وجدة **لالام** **والاب** **وزوجة** **باللغة** **القليلة** **والافصح** **الاشهر** **زوج** **بلاها**
نعم يحسن الاتيان بالاولي في الفرائض كما قاله النووي للتخيير **ومعتقة**
على ما مر بيانه في المعتق **ولم يورث غيرهم** اي غير المذكورين من الذكور
والاناث **من قد فقه** بفتح القاف بضبط الناظم اي غلب غيره في الفقه
ومعناه بالضم صار الفقه له سجية وبالكسر فهم والمراد بغيرهم كما قال
ذوو الارحام ففي ارتهم خلاف ياتي في النظم مع بيان الراجح وعلى عبارة
البسط عشر البنت وبنت الابن وان سفل والام والجددة **والجددة**
والاب **والاخت** **للابوين** **والاخت** **للاب** **والاخت** **لالام** **والزوجة** **والمعتقة**
واعلم انه اذا طلقت النسبة فهي الى الميت فان اريد غيره صرح به فاذا
اطلق الاخ مثلا فالمراد به اخ الميت ونظيره الكسر فاذا اطلق حملا على
كسر الواحد فان اريد غيره صرح به فيقال ثلث اربعة مثلا **فصل**
في بيان من يجوز التركة ومن لا يجوزها ومن يرت ومن لا يرت عند الاجتهاد
وكل وارث من الرجال العشرة **ان ينفرد** عن وارث معه **بحر جميع المال**
الاخ **لالام** **والزوج** لان ذلك حكم العصبة بنفسه اما هذان فلا يرتان
الا بالفرض فلا يتجاوزانه ولا من الجرف قوله اخ **لالام** ونحوه بمعنى من كقول
العرب سمعت له صرخا اي منه قاله الناظم **ومن يرد** من العلم الفاضل
عن الفرض على ذية من الرجال **ما استثنى ابن ام** بل الزوج فقط لوجود علة
الرد وهي الرحم في ابن الام دون الزوج وقوله **فاعلم** **تكلمة** **ولم يحرم النسا**

بالقصر للوزن من تنفرد من جميع المال **الا التي لها الولد بالقصر للوزن** اذ ليس
 فيهن عصبية بنفسه غيرها وقوله **فستبد** اي تنفرد به ايضاح **ومن**
يرد الفاضل عن الفرض على ذبه من النساء **الوجه الستين** لما مر في الزوج **نقط**
 اسم فعل بمعنى انته وكثيرا ما يصدر بالفا كما صنع تزيين اللفظ وكأنه
 كما قال التفتازاني جزا شرط محذوف اي اذا استثنيت الزوجة فقط اي
 فأنته عن استثنائها وهذا المعنى علم من تقدم الزوجة على عاملها فقط
 ايضاح وقد يقال اي به لرفع احتمال كون التقدم للوزن **وجملة الذكر**
ان يلغوا اي يوجد واسقط **غراب وابن وزوج** فيسقط ابن الابن
 بالابن والجد بالاب والباقيون بكل منهما او بالابن لقوته على الاب عصبية
 فاسناد المحب اليه اولى اما الاب والابن والزوجة فلا يسقطون بل للزوج الربع
 وللاب السدس والابن الباقي فتكون من اثني عشر وقوله **دونهم** اي الاب
 والابن والزوجة ايضاح **او يلفي جملة الاناث فالاربعة** الخمس **لام** بدرج الهمزة
وزوجة والبنت وابنة ابن والاخت من اصلين وتسقط الباقيات لجهة
 بالام والاخت للام بالبنت او بنت الابن وان شئت قلت بالبنت لقوتها
 والاخت للاب والمعتقة بالسقيقة فللام السدس وللزوجة الثمن والبنت
 النصف ولبنت الابن السدس والسقيقة الباقي فتكون من اربعة وعشرين
 وقوله **فاحفظ عني** اي ذلك تكلمة **او يلفي محكم الجمع من الصنفين** الذكور
 والاناث بان يوجد كل الذكور وبقيّة الاناث فيما اذا ماتت الزوجة او كل
 الاناث وبقيّة الذكور فيما اذا مات الزوج **فللذي يلفي من الزوجين** اي
 فالاربعة الخمسة للزوج او الزوجة **وابن وبنت وأمة** اي الميت **والاب**
 بتشديده على لغة وعطف الاربعة على الموصل ويسقط الباقيون

والي

والي ذلك اشار بقوله **وسرعذا ظاهري في المحب** كما ظهر هنا مما تقرر فاصل
 الاولي من اثني عشر وتصح من ستة وثلاثين والثانية من اربعة وعشرين
 وتصح من اثني وسبعين قال وقولي محكم الجمع كعبارة الشيخين
 مشعر باستحالة جمع الصنفين وبه صرح في البحر وغيره لاستحالة اجتماع
 الزوجين على ميت واحد وليس كذلك فقد ذكر له صورتان احدهما اذا
 قام رجل بينة على ميت مملوك انه امراته وهو لا اولادها منها واقامت
 امرأة بينة انه زوجها وهو لا اولادها منه فكشف عنه فاذا هو ختي
 له الاثنتان ففي طبقات العبادي وادب القضا للهروي ان السافعي قال
 يقسم المال بينهما وقال الاستاذ ابو طاهر بينة الرجل اولى لان ولادتهما
 صحت بطريق المشاهدة والالحاق بالاب امر حكيم والمشاهدة اقوى
 فعلى النصف يجمع الصنفان فما لا يختلف كنصيب الابوين واضح واما
 ما يختلف فما لا تنازع فيه يدفع لصاحبه وما فيه تنازع يقسم بينهما
 والباقي للاولاد الذكور والاناث من الجهتين بين الصنفين للذكر مثل حظ
 الانثيين فيما لا تنازع فيه وما فيه تنازع يقسم كما تقدم الثانية ان يقيا
 بينتين على غائب او مدفون ثم يظهر حاله قال ذلك شيخنا شيخ الاسلام
 قال ولعل ما ذكر عن السافعي على قول استعمال البيهقي بالقسمة فما
 اذا فرغنا على ابطالهما او الترجيح فلا يقسم قال والارجح ترجيح بينة
 الرجل كما قاله الاستاذ انتمى كلام الناظم نفعلا عن شيخه وقد بينت في
 منهج الوصول معنى عبارة شيخه المفرعة على النص مع تاصيل المسئلة
 وتصحيحها **بيان جملة الارث** فرضا وتقسيمها **بالفرض** او **بالتقسيم**
الارث انقسم قال اي انقسم بسببهما فلا يكون متعرضا لعدد الاقسام

اولا لث كايين لهما وجلة انقسم تكبير فيكون متعرضا له واو على الاول
بمعني الواو وعلى الثاني منوعة وبالحاجة فالارث اما بالفرض والتعصيب
عليها مانعة خلوجا واجتماعهما كما ياتي فاما **اد والفرض فهو من له**
نصيب او قسم نصا في الكتاب او السنة قال وفيه مجازان احدهما
في المفرد وهو استعمال الارث باسم اي الامتثال في الاعتماد والثاني في
التركيب وهو اسناد اعتماد النص لصغير النصيب ونصا مفعول ارثتم
انتهى والاولي ان يقال نصا منصوب بفتح الحافض وارثتم من الرسم
المأخوذ منه الرسم بمعنى التعريف وبمعني الكتابة وهو الاثر اي نصيب
تعرف وتحدد بنص **واما ذ والتعصيب فهو من يعد في من اجمعوا**
عليهم اي على ارثهم والحالة انه ينتفي في حق **الفرض الذي تقدم** اي
ينتفي من تلك الجهة المجمع على ارثه تعصبا باعتبارها قابن العلم الذي هو
زوج او اخ لام فيه جهتان مجمع عليه باعتبار كل منهما لكن من جهة الزوجية
والاخوة ليس عاصبا لثبوت الفرض له باعتبارها والاب مع البنت عصب
من جهة اخذه الباقي لانتفاء الفرض له باعتبارها اما من يعد في من اختلفوا
في ارثه وهم ذوو الارحام فلا يسميهم من ورثهم عصبه كذا في الروضة
كاصلها ورده الناطق بتصرع المتولي وغيره بانهم يورثون بالعصوبة
على مذهب اهل القرابة قال واما على مذهب اهل التزويل وهو الصحيح
فيتقسمون كالمسلمين الى ذوي فروض وعصبة وعلى كل الحد غير
مانع انتهى ويجاب بان المراد من يرث بالقرابة الخاصة وسياقي في
العصبات السببية محال كلام الروضة كاصلها على ما يوافق الصحيح **خلة**
الفروض المقدرة للورثة في ما اي القرآن الذي **احكاما** اي نظم نظاما محكما

لا يعثره

لا يعثره اختلال من جهة اللفظ والمعنى ستة **ثلث وربع ونصف كل**
منها **ضعفه** او النصف والثلثان ونصفها ونصف نصفها او الثمن
والسدس وضعفها وضعف ضعفها او غير ذلك كما ذكرته في منهج
الوصول واحصرها ما في النظم وخرج كما قال بكونها للورثة المفهوم من
النظم الخمس في قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شئ فان لله خمسة ويكون
في القرآن نحو ثلث الباقي في العمريتين وفرض الجدي في بعض احواله مع الاخوة
والفروض العائلية كالسبع فانها مقدرة بالاجتهاد لا بالقرآن قال كذا
ذكره جماعة وهو ممنوع بل هي داخلية في الستة لفظا فان الكسرة تارة نصا
لكل الشئ وتارة لبعضه والستة مضافة في القرآن للباقي من التركة لتقد
موتة التجهيز والدين والوصية فكذلك الباقي هو ثلث لكنه مضاف
للباقي بعد الباقي فلم يخرج عن الستة وكذا في العزل ولذا يقولون سدس
عائل ونحوه ابقا اللفظها في القرآن وكلامه لتعلقه باللفظ كما ذكره لا يلا
كلامهم لتعلقه بالمعنى وهو ان هذه الفروض اجتهادية لا قرآنية ثم
اخذ في بيان ذوي الفرض تفصيلا فقال **فالنصف فرض خمسة الزوج**
حيث وصفه **فقدان فرع وارث للميت** لقوله تعالى ولكم نصف ما ترك
اذا واجكم ان لم يكن لهن ولد والمراد ولد الصلب وولد الابن وان سفل اعمالا
لفظ في حقيقته ومجازة كما عليه الشافعي وغيره وقد اجمعوا على ان ولد
الابن كالولد وفقدان الفرع الوارث بان لا يكون فرع او يكون لكنه غير وارث
لقيام مانع به او لكونه ولد البنت والمراد انه غير وارث بخصوص القرابة
فلا يضر ارثه بمطلقها كما في ولد البنت اذا ورث **والبنت وابنة ابنة اي**
الميت والاخت لغيره اي لابوين او لاب **انفردن** اي حالة انفرد كل منهن

Copy and paste the text into a text editor to remove the watermark.

عن معصمها ومن يساويها من الاناث اما البنت وبنت الابن فلقوله تعالى
وان كانت واحدة فلمها النصف وللإجماع واما الاختان فلقوله تعالى ان امرؤ
هلك ليس له ولد وله اخت فلمها نصف ما ترك والمراد كما قال البيضاوي
وغيره الاخت لغير الام لانه جعل أخوها عصبة وابن الام لا يكون عصبة
وما قيل ان الآية لا تشمل الاب لاب لاقتضائها حينئذ لواجتمع الصنفان
يكون للذكر مثل حظ الأنثيين ولا قابل به يرد بان هذا الاقتضايده
ما تقر في عقل آخر ان الاشقاء مقدمون واما قوله تعالى اول السور
وان كان رجل يورث كلالة الآية فاجمعوا على انها في الاخوة للام وفي
ذلك جمع بين الابن وقرار من النسخ اذ لو حمل كل منهما على مطلق الاخوة
لكانت تلك لنا حرها ناسخة لهذه في المقدار والتساوي بين الذكر والانثى
والممكن اجتماعه من ذوي النصف الزوج والاخت **الرابع** فرض اثني بل
ثلاثة كما استعلمه **للزوج ان يشركه في الارث منها اي الزوجة فرع**
وان لم يكن فرع له لقوله تعالى فان كانت لهن ولد فلكم الربع مما تركن
ومنها حال من فرع واكتفى كما قال عن وصفه بوارث بقوله ان يشركه
وزوجة ولو رجعية فصاعدا ان يفقد الفرع الوارث لقوله
تعالى ولهن الربع مما تركن ان لم يكن لكم ولد ولا يمكن اجتماع الزوجين
نعم قد يفرض الربع للام وذلك مع الاب والزوجة لكن اطلقوا عليه
تلك الباقي لما ياتي فعليه يجتمع الربعان فرضا وقوله فصاعدا حال
من العدد المقدري ذهب عددها الى حالة عدد الصعود على
الواحدة ولا يجوز فيه غير النصف ولا يستعمل الاب الفاء ثم قاله
ابن سيده **والثمن فرض زوجة او عدد منها بالفرع اي مع**

الفرع

الفرع الوارث لقوله تعالى فان كان لكم ولد فلهن الثمن مما تركن **والثلاث**
فرض العدد من ذات نصف فهو لاربعة اصناف اثني فصاعدا من
بنات الصلب او بنات الابن او الاخوات للابوين او للاب اما فصاعدا
من البنات وبنات الابن فلقوله تعالى فان كن نساف فوق اثنتي فلهن
ثلث ما ترك وللإجماع واما الثلثان فمنهما فلا إجماع ايضا وماروي عن
ابن عباس ان فرضهما النصف لمفهوم الآية منكرا يصح عنه بل صح عنه
موافقة الناس كما قاله ابن عبد البر وخبر جابر جات امرأة سعد بن الربيع
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله هاتان ابنتا سعد
قتل ابوهما معك يوم احد ولم يدع عنهما لهما مالا الا اخذه فما تري ووالله
لا اتخمان ولا مال لهما فقال يقضي الله في ذلك فترك فان كن نسبا الآية
فامرهن ان يعطى البنتين الثلثين والمرأة الثمن وياخذ الباقي رواه ابو داود
والحاكم وصححه اسناده لكن فيه عبد الله بن محمد بن عقيل وقد تكلم فيه
من جهة حفظه ولا يضر لاغتضاده بالإجماع وكلمة فوق قبل صلة كقوله
فاضربوا فوق الاعناق وقيل المعنى اثني فافوقهما على التقدير والتاخير
ولانه تعالى لما بين ان للذكر مثل حظ الأنثيين ان كان معه انثى وهو
الثلثان اقتضى ذلك ان فرضهما الثلثان ثم لما اوههم ذلك ان يتراد الخط
بزيادة العدد رده بقوله فان كن نسبا الآية ولما في خبر ابن مسعود
الاتي من قوله صلى الله عليه وسلم للبنت النصف ولبنت الابن السدس
تكملة للثلاث ففيه اشارة الى ان ذلك فرض البنتين لانهما اولي من بنت
مع بنت ابن ويؤيد ذلك ان الواحدة لما استحققت الثلث مع اخيها
فبالاولي ان تستحقه مع اختها وان قد فرض للاختين الثلثان بما ياتي

فبالاولي البنات واما الاختان من الابوين او الاب فلقوله تعالى فان كانتا اثنتين فلها الثلثان مما ترك وللإجماع واما فصاعدا منها فبالاولي بل خبر الصحيحين عن جابر قال اشتكيت ولي سبع اخوات فدخل علي النبي صلى الله عليه وسلم فقلت ما اصنع بمالي وليس يرثي الاكلالة فخرج ثم رجع وقال قد انزل الله في اخواتك فين وجعل لهن الثلثين قال جابر ففي نزلت اية الكلاله يدل علي ان المراد بالاية الاختان فصاعدا قال الناظم وقولي والثلثان الخ اخضر من قول الاشعري لكل اثنين فصاعدا من فرض النصف الا الزوج قال لكن يرد عليهما اخويته واخت لابوين او اب فانه يصدق عليهما ذلك وليس لهما الثلثان والعبارة السالمة فرض اثنتي متساويتين فاكثر من يرث النصف وبهما عبر في الفصول كسبعة الايام البلقيني ودوي فرض الثلث اعد ثلاثة اصناف **اما اذ الميراث** اي يوجد فرع الميراث اي فرعه الوارث **ولم يكن انسان ذو اي صاحب اخوة** بالتشديد لقوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلامه الثلث مع مفهوم قوله فان كان له اخوة فلامه السدس وهذا كما قال اذ الميراث معهما الاب واحد الزوجين والافله الثلث الباقي كما ياتي واما بذكر بعض من دوي **واثنين او اكثر من اولاد الام** بدرج الهرم لقوله تعالى وان كان رجل يورث كلالة الآية وتقدم انهما في ولد الام ويد عليهما قرأة ابي وغيره وله اخ او اخت من الام والقرأة السادة كالخبر علي الصحيح المنصوص خلافا للنووي في شرح مسلم لان مثل ذلك انما يكون توقيفا ففي يورث اي منه في الآية صفة رجل وكلالة خبر كان او يورث خبرها والاخر لها يجعلها تامة وكلالة حال من ضميره وهي من لم يخلف والدا ولا ولد يرث بالقرابة

الخاصة

الخاصة او مفعول له او نعت لمصدر محذوف اي وراثة كلالة وعليهما فهي قرابة ليست من جهة الوالد والولد ويجوز ان يكون الرجل هو الوارث ويورث من اورث لامن ورث فالكلالة ميت لم يخلف والدا ولا ولد او وارث ليس معه والد ولا ولد وقيل غير ذلك وهي في الاصل بمعنى الكلالة قال الاعشي واليت لا ارثي لها من كلالة **ولا من خفي حتى تلاقي محمد** ثم استعيرت لقرابة ليست بالعضية لانها كلالة بالاضافة اليها ثم وصف بها المورث والوارث كما مر بالغة او بمعنى ذي كلالة كقولك فلان من قرابي اي من ذي قرابي وقد بسطت الكلام علي ذلك بعض البسط في منهج الوصول في فصل حجب الحرمان والناظم افرد الكلام علي الكلاله فيما ياتي وسر يده ايضا حاتم وقوله واثنين يشمل الذكركين والاثنتين والخنثيين والمختلفين من ذلك وهو عطف علي اما وكذا قوله **والجد بالاخوة** اي مع الاخوة لغير الام في باب **لهم** ياتي وذلك فيما نقص بالمقاسمة عن الثلث كجد وثلاثة اخوة ولا يمكن اجتماع صنفين فرض كل منهما الثلثان او الثلث ثم اخذ في بيان صور خالف فيها ولد الام غيرهم **وولدها** بضم الواو جمع ولد كما سجد جمع اسد وبكسر هالفة فيه قد خالفوا في ارثهم غيرهم من الورثة في خمس صور فصلها بقوله **ففي انقسام ثلثهم عليهم ساوي** انا ثم ذكرهم كما انهم عند انفراد لذكرهم وانما هم النساء **ويعلم** بالاف الاطلاق للاية المتقدمة بخلاف غيرهم فان الذكر ضعف ما للانثي اجتماعا وانفرادا لقوله تعالى يوم يصير الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين وقوله وان كانوا اخوة رجالا ونساء فللذكر مثل حظ الانثيين والمراد الاخوة لغير الام كما مر ويقاس

اي التعبد والنفقة

Copyrsity

عليهم بقية العصبات الامايات استثنائه ولا يرد الاستثاني المشتركة
لان علة ارثهم فيها كونهم اخوة لام والحاصل ان كل ذكر وانثى اتخذ جهة
وقربا فله ضعف مالها الاولاد الام لان ارثهم محض الرحم كالابوين مع
الابن والا المعتق والمعتقة لاستوايهما في العتق ومن هنا علم ان الكلام
في غير هاتين **وخالفوا غيرهم ايضا في ارثهم مع من به ادلوا وهي الام لان**
شرط جيب المدي بالمدي به اتخذ جهة كما كالب مع الجدا واستحقاق
المدي به كل التركة لو انفرد كالب مع الاخ **وولد الام معهما ليس كذلك**
فان قلت هذا غير خاص بولد الام فانه لو خلف بنت ابن وابن ابن ابن
هو ابن ابن عمرها بان نكح ابن ابن الميت بنت ابن الاخ فولد لهما ولد فانه
يرث مع امه ولو نكح ابن بنت هند بنت بنت بنتها زينب فولد لهما
ولد فميرث جدته من جهة ابيه وامه لكنها من جهة ابيه اقرب لانها ام
ام ابيه وام ام امه فهي باز ابنتها زينب فالسدس بينهما فورثت معها
مع انهما مدلية بها **قلت** الولد انما ورث لادلبه بابيه لابعامه والجدة
انما ورثت لادلبها بام الاب لا ابنتها زينب **وفي ان نجب اي من ادلوا**
بههم نقصا بنصبه على التمييز وان ججوا بغيرهم لا بما نفع قام بهم
كابوين واخوين لام فانما يجبانها الى السدس وان ججبا بالاب لعموم
فان كان له اخوة فلامه السدس وغيرهم اذ الميرث لوجود غيره لم ينقص
من ادلبه **وخالف السنن** بفتح السين اي **وخالف ذكرهم** طريق غيره
حيث **ادلي بانثي ويرث** بخلاف ذكر غيرهم ولا ينقص هذا بعصبة
المعتقة من جهة انه يدلي بانثي ويرث لان الكلام في غيره كما مر وخرج
بذكرهم انما هم فانما لا تنفرد بذلك لمشاركة الجدة لهما فيه اذ انقدر

ذلك

ذلك **فقد تفردوا بخمس فاضطربت** انت بها من ضببت بالشئ
واضطربت به اذا قبضت عليه بكفك ثم استعير للضبط ثم بين ان
للأم فرضا ثانيا في مسئلتين بقوله **وثالث ما يبق من التركة للام** بدفع
الهمزة **بالاب** اي معه **بعد جني** وهو ما يجني من ثمر وغيره والمراد هنا
الارث اي بعد ارث **زوجته** بان خلفت زوجها ابوين فللزوجة النصف
وللام ثلث الباقي وللأب الباقي فتكون من ستة او خلف زوجة وابوين
فللزوجة الربع وللأم ثلث الباقي وللأب الباقي فتكون من اربعة ففرضها
ذلك فيهما **في الاصول** من ثلاثة مذاهب وهو ما قضى به عمر وتبعه
عثمان وزيد بن ثابت وغيرهما كما لو كان مع الابوين ذو فرض غير الزوجية
كبت ولان كل ذكر وانثى ياخذان التركة اثلاثا ياخذان الباقي بعد الزوجية
كذلك كالأخ والاخت ولان الاصل انه اذا جتمع ذكر وانثى في درجة يكون
له ضعف مالها وتغير هم بالاصل لانها في التسوية في بعض الافراد كما مر
لخروجه بدليل ثاني **المذاهب** لهما فيهما الثلث كاملا وهو قول ابن عباس
لقوله تعالى وورثه ابواه فلامه الثلث وكما لو كان بدل الاب جدا قلنا
الاية فيما اذا ورثه ابواه فقط والاب في درجة الام والجد بعد منها
فلا يصح القياس على ان ما قاله مخالف للاجماع قبل اظهاره الخلاف
بناء على صحة الاجماع قبل انقراض العصر وهو الصحيح **الثاني في مسألة**
الزوج ثلث الباقي والزوجة الثلث كاملا وهو قول ابن سيرين ليلا
تفضل الاب في الاولى وفي الثانية لم تفضل بل فضلها بنصف سدس
واذا عهدت المساواة كما في ولد الام فالمفاضلة بشئ اولي ولان لها في
الاولى السدس وهو فرضها في الجملة وفي الثانية الربع وهي لارثته

قطقلنا هذا قول مخالف للجمع عليه من التسوية بينهما ولا
المعهود مساواة الذكر للاثني او فضله عليهما بالضعف وكلاهما مفقود
في الثانية وعنه قول اخر كقول ابن عباس **واعلم** ان فرضا بالحقيقة
على الاصول في الاولي سدس كما انه في الثانية الربع كما مر لكن اطلقوا
عليه تلك الباقي ابقا للفظ القران في قوله تعالى وورثه ابواه فلامه الثلث
قاله القاضي وغيره ثم بين ان الجذر فرضا ثانيا بقوله **وقد يكون** اي تلك
الباقي **جد** حال كما قال من خبر يكون اعني **فرضا** او خبر وفرضا تمييز
مع اخوة كام وجد وثلاثة اخوة كما ياتي في بابهم مع دليله واستشكل
كونه فرضا وقوله **فقد هذا** اي تلك الباقي فرضا الجذر **ايضا** اي كما عرفت
لام تكلم وايضا مصدر راض يرضي اي غاد **والسدس فرض سبعة** **ابن جد**
والام حيث كان اي وجد مع الثلاثة **فرع** وارث اما الاب والام فلقوله تعالى
ولا يورثه لكل واحد منهما السدس الاية وللإجماع واما الجذر فلاية ايضا باعني
اعمال اللفظ في حقيقته ومجازه وللإجماع ايضا في غير احواله مع الاخوة واما
فيها كما ياتي بيانهما فلات الاولاد لا ينقصونه عن السدس فالأخوة اولى **والورد**
انسان فاكثر **من اخوة** ولو لام **يردها للسدس** لقوله تعالى فان كان له اخوة
فلامه السدس والجم هو على ان المراد هم عدد ممن له اخوة من غير اعتبار التثنية
سوا كان من الاخوة ام الاخوات بناء على التغليب كما هو المعروف وعلى ان اقل
الجمع انسان كما عليه جمع واقتضاه كلام الكشاف او ثلاثة كما عليه المحققون
ولكنهم يطلقونه على الاثنين مجازا ويجب المصير اليه **هنا الدلالة** الثانية
وقال ابن عباس لا يجب الام من الثلث هادون الثلاثة **ومعاذ** وكذا **البحر**
علي ما نقله البيضاوي لا يجزئها الاخوات لخالص اخذ بالظاهر ويرد عليهما

خبر افرضكم زيد القابل مجزئها بذلك وللإجماع كما نقله القاضي ابو الطيب وغيره
وانما كان الانسان كالثلاثة لانه يجب يتعلق بعدد يجب البنات لبنات
الابن وخرج بالاخوة بنوهم لانهم ليسوا باخوة بخلاف ولد الابن لاطلاق لفظ
الولد عليه مجازا شياعا بل قيل حقيقة ولقوة جهة البوة على جهة الاخوة ولو
اجتمع مع الام فرع وعدد من الاخوة فالظاهر كما قال ابن الرفعة وغيره ان الجواب
الفرع لانه قوي قال ابن القطان ولو ولدت امرأة ولدين ملتزمين لهما راسان والربعة
ايد واربعة ارجل وفرجان فما كالاتين في جميع الاحكام فيجب ان الام وبرتان
الثلث كالجذر في حال ياتي في بابهم كما يكون معه ام وبرتان واخ فانه يرث السدس
بهذا الجنس اي جنس الاخوة اي لغير الام كما ياتي في **الماور** **وجدة** فاكثر من قبل
الام والاب علي ما ياتي تفصيله في بابها لانه صلى الله عليه وسلم قضى للجدة من
الميراث بالسدس بينهما رواه الحاكم وقال صحيح على شرط الشيخين **وولحد**
ذكر اواني او خنثى **من ولد الام** بضم الواو وكسرها ودرج المهم لقوله تعالى وان
كان رجل ثورث كلاله الاية **ولا بنت ابن** وان سفل **اوبنته** سواك من ابن واحد
ام ابنتان ولدك قال **وعم** انت الابن في حقيقته ومجازه وافراة اي الابن يري
باني كما ياتي وانما يفرض لها اولهن السدس **بالبنت** اي معها وفسره تبعا للخبر
الذي يقوله **اي تكلمة الثلثين** بالرفع او بالنصب باعني اشارة الى ان فرض البنات
لا يزد على الثلث ولا ينقص وانه لا فرض لبنات الابن مع البنات ودليل
ذلك قبل الإجماع خبر البخاري عن ابن مسعود انه صلى الله عليه وسلم قضى في بنت
وبنت ابن واخت بان للبنت النصف ولبنت الابن السدس **تكلمة** الثلثين
وما بقي للاخت **والاخر** فاكثر **الاب بابنة** ماد غام الباقي الباقي مع ابنة
الاصلي وقوله **كمثل بنت ابن** فاكثر **مع البنت الصلبية** في ان فرض من معها

السدس تكلمة الثلثين خبر كما قال عن الاخت وفي كلامه إشارة إلى دليل الحكم
وهو القياس والكاف كما قال زايدة **فبان** أي ظهر بما ذكرنا من **له فرضية**
عشرة بالإجازة أربعة من الذكور **زوج وجد وابن أم وأب** وست من النساء
وجدة أي من جهة الأم أو الأب **تنسب** وبنت وبنت ابن واخت **مطلقا**
لأبوين أو لأب أو أم **وزوجة** وجملة بهم بالجمع **يضاد** الـ بأربعة عدد الذكور
وطا بتسعة عدد الإناث بالبسط **ما** موصولة **سبقا** أي الصفان أي عدد
الصفين الذين سبقا له وطا وقصر الطرز وترك الشقيق مع أنه يرث
بالفرض في المشتركة لدخوله في ولد الأم كدخول فرضه في فرضهم مع أنه سيفر
بالذكر **العصبات** **النسبية** قد مر ما على السببية لأصالة ما حذر
لحمه كحمية النسب ولأنه يتعلق به أحكام كثيرة كالنفقة وسقوط حد القذف
وغيرهما ولتقدم ما حكما وهي جمع عصبية جمع عاصب ويسمى بالعصبية
الواحد وغيره ذكره الكلاباذي في ضو السراج لكن قال ابن الصلاح إطلاقها
على الواحد من كلام العامة وشبههم وهي لغة قرابة الرجل لأبيه سموها لأنهم
عصبوا به أي احاطوا به وكل ما استندار حول الشيء فقد عصب به ومنه
العصايب أي العجايب وقيل لتقوي بعضهم ببعض من العصب وهو المنع
ومنه العصاة لشدة الراس بها وقيل غير ذلك وأصطلاحا ما يأتي وقبل
الشروع فيه بين أن العاصب ثلاثة أقسام بقوله **والعاصب** برقعته
ونضبه وهو الأرحم **أقسامه** **لدى** أي عند **تقريره** إلى عاصب **بنفسه**
وهو المراد عند الإطلاق حتى في الحدود وسمي بذلك لانتصافه بالعصوبة
بنفسه أي بلا وسط وعاصب **بغيره** وعاصب **مع غيره** قال الرافعي
ويفرق بين هذين بأنه إذا قلنا عصبية بغيره فالعبر عصبية أو مع غيره

لم يجب كونه عصبية وهو اصطلاح والحقيقة واحدة انتهى فالسببية
ويجوز جعلها لالاصاق كما أفصح به غيره حيث قال الباقي بغيره لالاصاق
وهو أنما يتحقق بين المشيئين بالمشاركة فيه بخلاف مع فأنما للقران وهو
يتحقق بينهما بالمشاركة فيه كما في قوله تعالى وجعلنا معه أخاه هارون
وزيرا أي حين قارنه في النبوة فلا يكون الغير عصبية كما لم يكن موسى عليه الصلاة
والسلام وزيرا **وليس** **تخلو حده** أي العاصب أي كل من أقسامه **من نقد**
وإن كان عنه جواب كما يأتي وذلك كقول التنبيه كل ذكر ليس بينه وبين
الميت أني فإن فيه كل الدلالة على الأفراد والحد وضع للماهية من غير تعرض
للأفراد فيبنيها ما فاة ولأنه يراد على طرده الزوج وعلى عكسه المعتقة
وكقول المنهاج من ليس له سهم مقدر من الجمع على توريثهم وهو مساو لحد
النظر له فيما مر بقوله وذو التعصيب الخ وتقدم ما فيه مع جوابه وكقول
الرافعي كل ذكر يرد إلى الميت بغير واسطة أو بتوسط محض الذكور فإن فيه
مع التطويل ما في حد التنبيه فأنهم عدوا الزوج ممن يرد إلى نفسه وأصح
حدوده كل ذي ولا يود ذكر نسب ليس بينه وبين الميت أني ومع أصحبه
فيه كل والعاصب بغيره كل أني عصبها ذكر والعاصب مع غيره كل أني
عصبها اجتماعها مع أخرى وفيها كل أيضا مع ذكر ما يتوقف عليه الحدود
ويجاب عن ذلك كل بما في حد السبب وعن التوقف أن هذا حد لمن يعرف
التعصيب دون العاصب أو المراد بالتعصيب معناه اللغوي ولما كان في
حدوده ما فيه ما على ما عرفت وإن أتى الناظر ببعضها كما مر قال **فبين في تعريفه**
بالعد لسلامته من ذلك **والأول** وهو العاصب بنفسه تسعة بالإجازة
ابن لأنه يأخذ كل التركة إذا انفرد وقيل ليس بعاصب لأنه لا يجب بحال كبقية

العصبة قال في البسيط والخلاف لفظي اي راجع الى اللفظ والتسمية
ولا يضر ان له فائدة كالوصية بمنزلة نصيب عاصب لان ذلك حكم فقهي
لادخله في التسمية **وابنه** وان سفل **واب** **وجد** ابوه وان علا **واخ**
لغير الام وابنه وان سفل وقوله **بعد** تكلمة **والعم** وان علا **وابنه** كذا اي
لغير الام لا يقال بقي عليه ذو الولا في تعريفه بهذا التعريف نقول لان نقول
كلامه في العصبات النسبية **والثاني** اربع البنت وبنت الابن والاخت
للأبوين والاخت للاب كل من يعصبها والي ذلك اشار بقوله **من فرض**
النصف وهذا كما قال كاف في التميز بقوله **والثلثان** تنبيه على التثنية
بين الواحدة وما زاد عليها وقوله **كل تعصب بالذي ساواها** بادغام
الباقي الباقي في البيت بعده حال استغني فيها عن الواو بالضمير كقوله
تعالى بعضكم لبعض عدوي فمعصبة كل منهن بمساوئها في الدرجة للميت
فدخل ابن عمها المساوي لها وذلك في بنت الابن فتمتاز بذلك كما تمتاز بمباينة
بقوله **تمتاز بنت الابن عن سواها بان تعصب بابن الابن النازل** عنها في
الدرجة **ان لم يكن الفرض لها حاصل** لانه اذا حصل اخذته فرضا ولا تعصيب
وانما لم يجمع لها بينهما كالاب والجد لان خبر الحقوا يمنع من ذلك ههنا بخلافه
ثم ولقوة العاصب بنفسه على العاصب بغيره وليلا يلزم مخالفة اصلان
للذكر ضعف ما لا ياتي في الجملة اما تعصيب المساوي فلقوله تعالى يوصيكم
الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين وقوله وان كانوا اخوة رجالا ونساء
فللذكر مثل حظ الانثيين واما النازل فبالاولي لان التي فوقه اقرب من
التي في درجته وانما لم يعصب التي دونه وان شاركت غيرها في بؤنة الابن
لان مقتضى التعصيب ليس المشاركة فقط بل هي مع القرب او المساواة

له ولو سلم فارثا حينئذ بالعصوبة والذكر اقرب منها في محرمها وانما لم
يعصب غير من ذكر اخته لانها لا تراث بخصوص القرابة والحكمة في ان كلا
من الاربع لها نصف ما لم يعصبها ان الذكر ذو حاجتين غالباً حاجة نفسه
وحاجة عياله والاني ذات حاجة لنفسها فقط وان شهادته مثل اشهادها
ولم يسلكوا ذلك في ولد الام والابوين مع الابن والمعتق والمعتقة لما مروا
هذه المناسبة تذكر والاف الحكم بذلك لله تعالى وخرج بالذي ساواها الاخ
للأب مع الشقيقة وابن الابن مع البنت **والجد قد يعصب الاختين اعني**
التي من اب او من اميلين بدرج همزة او فامتازتا بتعصيب الجد لانه
بمرتبة اخيهما والحاصل ان البنت يعصبها واحد وكل من الاختين اثنتان
وبنت الابن ثلاثة **والثالث** وهو العاصب مع غيره **الاخت** فاكثر **لغير الام**
مع بنت اب وبنت ابن او بالضم بدرج الهمزة فيهما اي او مع ضم بنت الابن
للبنات والاصل في ذلك خبر ابن مسعود المتقدم فان فيه وما بقي للاخت قال
الامام والسبب في جعلها عصبة مع البنت تخصيص النقص بها قال السبكي
وهو حسن اذ لم يكن ثم عصبة ذكر والافقيه شي خبر فلا ولي رجل ذكر فانه
اقوي دلالة من خبر ابن مسعود اذ هو واقعة حال لا تدري هل كان ثم عصبة
ذكر او لا وجوابه ما قاله الاستاذ ابو منصور انهم اتفقوا على تقدم الاخت
وان خبر ابن مسعود خاص فيتقدم على الخبر الاخر العام ولو كان مع البنت
اخت ومعهما اخ يساويهما ورثت بعصوبتهما بالغير حتى يكون لها نصف
ماله لا بعصوبتهما مع الغير لان تعصبيهما بالبنت انما هو للضرورة بخلاف
تعصبيهما بالاخ وليلا يلزم مخالفة اصلان للذكر ضعف ما لا ياتي في الجملة
في بيان احكام العصبة وهي ثلاثة اقسام اثان مشتركان وواحد خاص

بالعاصب بنفسه فقال **وحكم كل من العصبة اراث ما يبقيه ذوالقرض**
 لخبر الصحيحين الحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فلا ولي رجل ذكر مع قوله تعالى
 للذكر مثل حظ الأنثيين ليبدل العاصب بغيره ومع خبر ابن مسعود ليدخل
 العاصب مع غيره وفايدة ذكره بعد رجل في الخبر ما قاله جماعة أن الرجل
 لما كان يطلق في مقابلة المرأة ومقابلة الصبي جالوصف بذكر لبيان أنه
 في مقابلة المرأة وهذا كما قال علما المعاني في مثل وما من دابة في الأرض ولا طائر
 يطير بجناحيه إلا اسم الجنس محتمل للفردية والجنسية معا وبالصفة يعلم
 المراد فلما وصف الدابة والطائر في الأرض وبطير بجناحيه علم أن المراد
 الجنس لا الفرد وقال النووي فايدته التنبيه على سبب استحقاقه وهي
 الذكورة التي هي سبب العصوبة والرجح ولذا جعل للذكر ضعف ما للأنثى
 قال **والأولي هو الأقرب لا الأحق والأخلى عن الفائدة لانا لا ندرى من الإخوة**
وقال غيره فايدته قطع توهم عدم الفرق بين الرجل والمرأة لأنها في معناه
كقوله صلى الله عليه وسلم من وجد متاعه عند رجل ومن اعتق شركا له في
عبد والسقوط يلتقيه أي كلام من العصبة أن توصف الفروض
باستغراق لأنه معها إنما يأخذ الباقي للخبر ولا باقي ولا يرد الشقيق في
 في المشركة وإن استثناه في الفصول لأنه ساقط من جهة عصوبته وقد
 يقال في إسناد اراث الباقي والسقوط لكل من العصبة نظرا لأن العاصب
 بغيره لا ينفرد عن العاصب بنفسه حتى يقال فيه وراث الباقي
 أو سقط بالاستغراق بل إنما يرثه أو يسقطان بالاستغراق معا والآخر
 والبنث لا يسقطان بالاستغراق لعدم تصورهما معا وجوابه أنه غلب
 في الأول والقضية كما قال في الثاني شرطية لا تستلزم الوقوع كقولك أن

كان

كان الحجر إنسانا فهو ناطق ولو ترك يلتقيه لا غنى عنه عطف السقوط على
 اراث **والأول** بنصبه لقوله **أخصصن** بالنون المشددة والباقي **باستحقاق**
 داخل على المقصور وهو الاستعمال العربي وكثيرا ما تدخل على المقصور عليه
 وهو الاستعمال العربي أي وأخصص العاصب بنفسه دون العاصب بغيره
 ومع غيره باستحقاق **كل التراث عند الانفراد** له عن الورثة **لأنه غني** بأعلاله
 للوزن أي غني **عن اعتضاد** له بأحد في عصوبته بخلاف العاصب بغيره ومع
 غيره ودليل ذلك قوله تعالى وهو أي الأخ يرثان لم يكن لها ولد وكالاخ غيره
 من العصبة بنفسه أجماعا واستثنى في الفصول من الحكم الأول والثالث
 العتق البعض كان يشترك أربعة في عتق عبد فلكل ربع الولا عليه ولو انفرد
 أو كان معه ذو فرض ولم يستغرق كان له ربع التركة أو ربع الباقي فقط مع
 أنه عاصب بنفسه وهذا كما قال لا يرد على النظم أدل أنقرض في الباب لعصبة
 السبب **فأب** رة العصوبة قد توتر في أصل الاستحقاق كبنث ابن وابن
 ابن مع بنتين أدلوا لعصوبتهما سقطت وقد توتر في النقص كبنث وابن وقد
 توتر في الحرمان كبنث ابن وابن ابن مع بنت وزوج وابنوين **والوارثون**
قسموا بالبن المفعول لأربعة أقسام **من يرث بالفرض حسب** بمعنى
 قط أي كاف يقال حسبك وقطك ذاك أي كافيك **أو بتعصيب وراث**
 وترك حسب الكفاية تقدم المعمول وبقرينة قوله **أوارثته بذاتارة**
وذاك أخري **جامعا بينهما أو غير جامع** وذا مفعول **أعد** أي أعد
 الذي يرث بهما غير جامع **رابعا الأول** وهو من يرث بالفرض حسب
 أي من الجهة التي سمي بها وإن وراث بغيرها كزوج هو ابن عم خمسة **الزوجة**
ثم الأم وولدها بضم الواو وكسر هاء ذكر كان أو أنثى أو خنثى **وجدة**

ن

من قبل الام او الاب **تنص** تكملة **والثاني** **دفع** **عصوبة** **بنفسه** **سوي** **اب**
وجر الميت المعبر عنه كما قال بقوله **رحمن** **رحمه** **صرح** به وان كان
معلوما تكملة اي وجدرهين تراثه قبه وفي الخبر نفس المومن مرتمة
يديه في قبره الي ان يقضي عنه والرمس في الاصل مصدر كما في الصحاح
فمن يرث بالتعصيب حسب سبعة بالايجاز الابن وابنه وان سفل
والاخ لغير الام وابنه والعلم كذلك وابنه وذو الولا وان كان المناسب لصنعه
ان لا يعد ذو الولا هنا **والثالث** **المستثنيات** سابقا اي الاب والجدر فلو
كان مع احدهما ابن مثلا ورث بالفرض فقط او ذو فرض غير بنت وبنت ابن
او انفرد فبالعصوبة فقط او بنت او بنت ابن او هما بالفرض لطلاق الية
والعصوبة لخبر الحقوا **الرابع** **من فرض احد من نصف** وقوله **شاي** تكملة
فمن اربع فلو انفردت احدها عن معصبتها ورثت بالفرض فقط او كان
معها معصبتها فبالعصوبة فقط وليس لها حالة تجمع بينهما في **او غدر**
بالبناء للمفعول **من هذا** **الرابع** **الاخ** **الشقيق** **فاكر** **فروا** **اي** **عند** **مشارك**
له مع الاخوة للام **حقيق** بان يعد من الرابع **والفرض** **بنصبه** **ورفعه** **قدمه**
على **التعصيب** **لخبر** **الحقوا** **الفرايض** **وتقدمه** **كما** **قال** **يكون** **حجب** **ذية**
للقاصب **او** **بالبداهة** **به** **في** **الاعطاء** **وبعد** **اي** **الفرض** **الاحق** **بالتعصيب** **بنصبه**
ورفعه **بالترتيب** **اي** **مصاحبا** **لترتيب** **الاتي** **بيانه** **لخبر** **الحقوا** **قال** **احق**
هنا للاستيعاب كقوله فلان احق بماله اي لاحق لغيره فيه لالدلالة على
المشاركة والترجيح واقول بل هو للدلالة عليهما اذا المتجه ان يقال للمجدد
من العصبة عاصب **حقيقة** **لصدق** **تعريفه** **عليه** **ولقولهم** **اول** **العصبة**
البنون **ثم** **بنوهم** **الي** **اخوه** **وقولهم** **اذا** **اجتمع** **في** **الشخص** **جهتا** **تعصيب** **وارث**

باقواها

باقواها ولسقوط الاخت بلخيرها في صورة الاستغراق اذ لو انضافا بالعصوبة
لما سقطت وغير ذلك فثبت الاطلاق والاصل فيه الحقيقة ولا يلزم من كونه
عاصبا رثه اذ الاخ في هذه الصورة عاصب ولم يرث غاية ما في الباب ان
العصوبة مقولة بالتشكيك فانما في الحاجب اقوي منها في المحجوب فينبط
الحكم بالاقوي حتي لو اوصي بشي او وقفه على عصبة فلان قدم الحاجب كما
جرم به الشيخان ويؤخذ من النظم ان الوارث بالفرض اقوي منه بالعصوبة
لتقدمه عليه ولانه لا يسقط لصيق التركة وبه جزم في شرح الأشمسية وجزم
الرشيدي في شرح المعبرية بعكسه لانه يستحق بها كل التركة ولانه انما فرض
لذي الفرض لضعفه لئلا يسقطه القوي ولذا كان اكثر من فرض له الاناك
ولم يفرض لذكر قريب غير الاب وولد الام لضعفها حالة الفرض اذ لو لم يفرض
لها السقط الاب مع الولد في بعض الصور لضعف الابوة عن البنوة وولد الام
مطلقا لضعفه بادلايه بانني **فالاولي** **بالعصوبة** **الابن** **لان** **الله** **تعالى** **جعل**
للاب **معه** **السدس** **واعطاه** **الباقى** **وهو** **يعصب** **اخته** **فدل** **على** **قوة** **عصو**
على **الاب** **فابنه** **وان** **سفل** **كالابن** **ولان** **جدة** **البنوة** **مقدمة** **وتعبد** **لجدة**
للمقدمة **مقدم** **على** **قريب** **الموخر** **كما** **ياتي** **ثم** **الاب** **اذ** **بقية** **العصبة** **يدلون**
به **وانما** **قدم** **على** **الابن** **في** **الصلاة** **على** **الميت** **والتزويج** **لان** **التقدم** **ثم** **بالولاية**
وهي **في** **الابادون** **الابن** **وهنا** **بقوة** **العصوبة** **وهي** **في** **الابن** **اقوي** **فالجدر** **وان** **اعلا**
والاخ **لغير** **الام** **لان** **الجدر** **كالاب** **وانما** **شاركه** **الاخ** **لاقتضا** **القياس** **تقدمه** **لانه**
ابن **اي** **الميت** **والجدر** **ابوابه** **والبنوة** **اقوي** **لكن** **اتركناه** **لاجماع** **الصحاب** **على**
انه **لا** **يقتدم** **فشاركنا** **بينهما** **كما** **علم** **من** **عطفه** **بالواو** **واكد** **كما** **قال** **بقوله** **ولا** **اي**
وليس **بينهما** **ترتب** **وانما** **شارك** **الاخ** **ابو** **الجدر** **وان** **علا** **لشمول** **اسم** **الجدر** **ودقة**

وقوله **قال** في التهمة لان الجد قطب النسب لا تسقط قوته ببعده الدرجة
 فان لم يكن اخ فالاولي الجدة وان علا فان لم يكن جد فالاح لابوين ثم لاب كما ياتي
 في القاعدية بالاجماع ولقوله صلى الله عليه وسلم اعيان بني الام يتوارثون دون
 بني العلات يرث الرجل اخوه لانيه وامه دون اخيه لانيه حسنة الترمذي
 لكن في سنده الحارث وهو ضعيف وقوله فيه يرث الرجل اخ تفسيرا لما قبله والقصد
 من ذكر الام فيه بيان ما يترجح به بنو الاعيان على بني العلات وسمى ولد الابوين
 ببني الاعيان المرادين بقوله اعيان بني الام يتوارثون لانهم من عين واحدة
 اي اب واحد وام واحدة وولد الاب ببني العلات لان الزوج قد عدل من زوجته
 الثانية والعلل الشرب الثاني يقال عدل بعد زحل وعله يعمله ويعله سقاه
 ثانيا قاله الجوهرى وقال غيره لان ام كل منهم لم تغل الاخرى لم تنسقه لبيها
 واما ولد الام فيسمون ببني اخياف ومنه الناس اخياف اي مختلفون قاله
 الجوهرى وسياتي الثلاثة في النظم في فصل اولاد الاعيان وانما فسرتم
 هنالان اكثرها وقع في الخبر ثم بعد الجد والاح **ابنه** اي ابن الاخ لقوة عضو
 على من ياتي وابن الشقيق اقوي من ابن الاب كما سياتي وانما لم يشارك ابن
 الاخ الجد كالاخ لضعفه عنه بدليل انه لا يعصب اخته ولذلك لا يشارك
 اب الجد ايضا وان بعد لتقدم جهة الجد ودة وسياتي ذلك في باب الجد والاحوة
 فان لم يكن ابن اخ **فعم ميت** بالتخفيف لغرام **فابنه** ويقدم منهما الشقيق
 على الذي للاب كالاخ وابنه وقوله **عم الاب** اي ابى الميت مبتدا وقوله **التاخير**
عن اي عم الميت خبر **شانه** والمجالة خبر المبتدأ ثم **ابن هذا** اي عم الاب ثم **عم**
الجد ثم **ابنه** **واخذ** بالمعجمة امر من جذوت النعل بالنعل اذا قدرتها
 عليها والمراد القياس لانه لغة التقدير اي قس **علي** **والجد** اي الضابط

من تقدم الاولي فالاولي وقد وضع ذلك بقاعدة مستقلة على الاثر
 فقال **قاع** **ر** في معرفة الاولي بالعصوبة والارث وهي لغة
 الاصل واصطلاحا قضية كلية يتعرف بها احكام جزئياتها ومقتضاها
 الضابط كما ياتي في كلامه لكن فرق ابن السبكي بينهما ذا الكرامتهما المدرك
 بان ماعم صورا ان قصد به القدر المشترك بينهما في الحكم فالمدرك والا
 فان قصد ضبطها بنوع من الضبط من غير نظر في ما خذها فالضابط والا
 فالقاعدة وهو فرق بالاعتبار والحقيقة واحدة **ان يتحد في اثنين قرب**
للميت وجهه كشقيق واخ لاب **قدم شقيقا** خبر الحق **او يتحد فيهما مجرد**
الجهة دون القرب كابن وابنه **فاسقط البعيد** **بالقريب** لقربه ويعلم
 من قوله **فانقح** **بمد الضابط العجيب** مساواة الضابط للقاعدة ولا مشا
 في مثله ذلك **مثاله** اي اتحادهما قريبا وجهة **اخ شقيق واخ لاب والوارث**
هو الذي بالاصلين بدرج الرهمة **النسب** للميت لانه اقوي قرابة ومثله
 العم الشقيق والعم للاب وكذا في بني الاخ والعم ومثاله اتحادهما جهة اقربا
 كما اقتضاه كلام الغزالي **وابن الاخ الشقيق** والاخ فان ابن الشقيق
يحجب بالاخ للاب لان قرب الدرجة اكد من قرابة الام ولذا يعصب الاخ للاب
 اخته بخلاف ابن الاخ وقال الرازي الاشبه ان بنوة الاخ جهة براسها واول
 عليه كلام الغزالي المقتضي لما مر من انها مع الاخوة جهة واحدة ويرحمه
 كما قال الناظم ان الاخوة في مرتبة الجد دون بنينهم وهو نزاع لفظي ومثاله
 ذلك ايضا **ابن ذاك** اي ابن ابن الشقيق وابن الاخ للاب فان ابن ابن
 الشقيق يحجب **بابن ذالرخي** اي بابن الاخ لقربه وكأنه وصف بالرخي لانه
 نظما ورتبة عن الشقيق ولم يتعرض له الناظم بل قال ويقال رجل رخي

البال اي واسع الحال بين الرخامد ود قال في الصحاح واما اذا اختلفا
 جهة واتحدوا اختلفا قريبا فهو ماد كره بقوله **ومن يقدم جهة علي غيره**
يقدم ارتاوان تراخي عن الميت لقوة جهته وقوله **وسواه يحرم اي من**
الارث ايضا وذلك **نكاح ابن اخ** اي ابن ابن الاخ **وان يبعد عن**
الميت مقدم على عم زكن اي علم وهو العرف غير والحاصل كما قال ان التقدم
 يكون اول الجمة ثم بالقرب ثم بالقوة وما احسن قول **الحجج بري**
في الجهة التقديم ثم بقربه **وبعدهما التقديم بالقوة اجعلا**
 قال السبكي وقد يتوهم ان الشقيق ليس باقرب من الاخ للاب لكن اقوي
 وليس كذلك فقد صرح الاصحاب بانه اقرب اي اريد قريبا ولذا اعلموا في الوقف
 والوصية واعلم ان القاعدة التي ذكرها الناظم قد تاتي كما قال في الفصول
 في غير العصبية مثاله في اتحادهما قريبا وجهة شقيقان واختان لاب
 ومثاله في اتحادهما جهة لا قريبا بنتان وبنتان ابن ومن هنا اخذ في بيان
 العصبية السببية ورتبة ارثهم فقال **العصبات السببية**
وهو ذوو الولا ان لم تكن عصبية من النسب فارت ذي الولا عند ذوا
اي فقد عصبية النسب وجب اجماعا وتقدم دليل اصل ارثه عند
الاسباب واما تعصبيهم اي ذوي الولا فانما يثبت للعاصب بالنفس
لا بالغير ولا مع الغير فلا يثبت لبنت المعتق ولا لبنت ابنه ولا لاخته
فلا يرث به لان الاناث لا يرثن بالنسب المتراخي كبنات الاخ والعلم بالولا
الاضعف اولى والمحرم بكسر الراء المصير رقيقة حرا **اولاهم عصبية**
ذكر ان اواني او خشي لانه المباشر للتحرير ثم عصبية من النسب
 المتعصبون بانفسهم ثم معتق المعتق ثم عصبية وهكذا علي ما ياتي

المصبات
السببية

بيانه

بيانه في باب الولا كما ذكره بقوله **وغيره اي المحرم من ذي عصبية الولا**
ترتيبهم ياتي في باب مفصلا ثم بين اخر رتب العصبية وهو جهة الاسلام
ومن يمت عن غير وارث غير اي مضي ذكره والغابر من الاضداد يقال
علي الماضي وعلي الباقي اي ومن يمت عن غير وارث لكل التركة بان لا يكون
له وارث او يكون لكنه لا يرث الكل فماله او فاضل الفرض او التعصيب
في الولا كان يموت عتيق جماعة بعد موتهم الا واحد اعن الواحد وليس
لغير الواحد وارث خاص استقر في بيت مال المسلمين المنتظم ارثا كما
 ياتي وانتظامه بان يلي امام عادل وانما وضع في بيت المال مع ان الوارث
 له المسلمون لتعذر ايضا له جميعهم وليجهد الامام في مصرفه **قال** **وتقيدي**
 بالمسلمين لا للاحرار عن شي بل حرم يا علي الغالب او تغلبيا والافهوبيت
 مال الكفار ايضا كالفي ويصرف منه لبعضهم ايضا انتهى وانت خير بان
 ذلك صار مالا للمسلمين فالتقييد لبيان الواقع واعلم ان الظرف المستقر
 يجب حذف عامله الا ان يقصد غير الكون المطلق لقوله تعالى فلما راه مستقرا
 عنده اي ثابتا غير مقلقل اذ لو اريد الكون المطلق لم يذكر فكلام الناظم هنا
 وفيما تراه بعد ان كان من ذلك فذاك والا فجاز للوزن وقوله **علي الاصح** متعلق
 باستقر ومقابل له انه يرد علي ذوي الفروض النسبية فان لم يكونوا صرفا لذوي
 الارحام لقوله تعالى والولوا الارحام بعضهم اولى ببعض وقوله يوصيكم الله
 في اولادكم وخبر الحال وارث من لا وارث له يعقل عنه ويرثه واستدلوا بالاصح
 بما مر في الاسباب وبيان المسلمين عصبية وهم مقدمون علي هولاء وفي ذلك نظر
 واجابوا عن الآية الاولى بانها منسوخة باية الوصية كما مر وبيان المراد منهم المذكورون
 في اية الوصية لقوله تعالى في كتاب الله فاية الوصية مبينة للمقدار لا لاصل

Copy and Share with University

التوريث ولذلك يرث الزوج ولا يرث ابن العم البعيد المال كله دون
الحال وهو اقرب رحمة عنه وعن الثانية بان الولد انما يقال حقيقة على ولد الصلب
وعن الخبر بانه ضعيف وان مع فهو لنا لانه نفى فيه ان يكون للميت وارث والحال
ان له خالا فلو كان وارثا لما نفى ان يكون له وارث فالمراد انه ليس بوارث كقولهم
الصبر حيلة من لا حيلة له والجوع زاد من لا زاد له لا يقال المراد انه وارث من
لا وارث له غيره لان القابل بتوريثه يورثه مع الزوجين وبان المراد منه حال
ابن عم او مولى وفاء بة تخصيصه رفع توهم سقوطه لكونه خالا وبان الحال
يقال على السلطان فهو المراد في الخبر على معنى انه ينقله لبيت المال ويصرفه
في مصارفه **او فساد** اي وان علم فساد بيت المال بان لم يلي امام عادل
فينظر ان لم يكن له اي الهبة **ذو واسهم** فماله **حق ذوي الارحام** وان
كانوا اغنيا وهم كل قريب خرج عن المجمع عليهم وتفصيلهم يأتي في باب **وان يكونوا**
اي ذوو السهام او بعضهم **رد ما عنهم فضل** عليهم **بقسط** ارث قد حصل
لهم بالقرابة الخاصة كما يأتي بيانه في بيان وذلك لان التركة مصروفة لهم والبيت
المال اتفاقا فادانت جمة تعينت الاخرى والتوقف عرضة للفوات قال
السبكي كذا قالوه وهو صحيح في قضية التوقف دون لزوم تعين الاخرى لانه
انما يكون فيما هو لاحد منهما مبرمة وهنا بخلافه واقول بل يلزم هنا ايضا
لاختصار الحق في جهتين بينهما ترتب تغذرت احدهما وقدموا الرد على الارث
بالرحم قال الرافعي لان القرابة المفيدة لاستحقاق الفرض اقوى وهذا مع قوله
المقدم في بيان جمة الارث من ورت ذوي الارحام لا يسميهم عصبة يقتضي
انهم ليسوا كذلك اصلا بعصبة ولا ذوي فروض والوجه حملا على انهم ليسوا
كذلك اصالة بل تزيلا لما يقتضيه مجموع كلامه والافالارث لا يخرج عنها

لاحق

لاحق في الزوجين في الذي يرد اذا لا قرابة بينهما فان وجد بينهما مطلق القرابة
دخل في ذوي الارحام **وقيل** اي وقال الشيخ ابو حامد **بيت المال اولى**
من هؤلاء وان علم فساد لان الحق للمسلمين ولا يسقط بفقد نايهم كالزكاة
وهو رد اي مردود حكما بان الاول مذهب الشافعي كما قاله الماوردي
والصحيح عند المحققين كما قاله النووي وتعليل بان جهات بيت المال
انما تتعين باجتهاد الامام فاذا لم يتعين فلا استحقاق وان لم تعدم الجهات
كعزبي مات فانما تعلم ان له عصبة ادني ومع ذلك لا استحقاق لهم لعدم
تعينهم بخلاف الزكاة لتعين جهاتها وبان الزكاة من يقوم بصرفها وهو
المال ذكرهما الماوردي لكن اجاب السبكي عن الاول بان الموقف على تعين
الصرف لا الاستحقاق وعن الثاني باننا نجعل الامين الذي بيده المال كرب
المال وسبقه الى الجواب الاول الروياني وقال ان قول الشيخ اي حامد هو المشهور
وعليه ان كان المال بيد امين وثم قاض اهل فان اذن له في الصرف في المصالح
دفعه له والافقيل كذلك وقيل يفرقه الامين فيما وقيل يتوقف وضح في الرد
الاول ثم قال والمختار عندي ان يجيز بين الدفع والتفرقة **تنبيه** قال
السبكي الذي فهمناه من كلام الاصحاب القطع بانه لا يصرف لبيت المال عند
فساده وهو مشكل بجواز صرف الزكاة للامام الجائر في الاصح بل هو افضل
على راي بل يجب على قول في الاموال الطاهرة فينبغي ان يكون هذا كذلك لانهم
لا يتعزل بالجور على الاصح فهو نايب عن المستحقين وتحصل البراءة بوضوئه
اليه وكونه لا يصرفه مصرفه اثم عليه ولم يحضرن الا الفرق يجعل الشا
له ولاية على الزكاة بقوله تعالى خذ من اموالهم صدقة بخلاف هذا وقرق غيره
بان للمزكي غرضا صحيحا في براءة ذمته بيقين وبان في التفرقة كلفة على المالك

يع

وصرف زمن في الدفع للمستحقين بخلاف الميراث فيهما **ما يقابل به** من الصرف
 لبنت المال اولذي الارحام علي ما مر **فقل** يصرف اليهما **مصلحة** لانه في الاول
 لا يخلو عن عاصب وان بعد الحق بالصانع المايوس واما في الثاني فللزوجة
 الداعية اليه **وقيل** **توريثا** لثبوت الوارث من لا وارث له في الاول وقياسا علي
 القرابة الخاصة في الثاني **وهذا روجه اكثرهم** وصحة الشيطان في الاول
 والنووي في الثاني لكن قال الرافعي فيه الاشبه باصل المذهب انه مصلحة
 واختاره الروياني والسبكي قال ومستند النووي في تصحيح كونه ارثا
 كثرة القائلين بالصرف اليهم واجيب عن القياس بان هؤلاء لا يرتئون مع وجود
 المعق بخلاف ذوي القرابة الخاصة ونقل الناطم كالاسنوي عن نص الام انه
 يصرف لبنت المال مصلحة ثم قال ولقائل ان يقول لم يكن هو المذهب المتفق
 به قال واما خبرنا وارث من لا وارث له فقال البيهقي انه ليس بالقوي وان
 ابن معين كان يبطله ويقول ليس فيه خبر قوي وعلي ما روجه الاكثر في بيت
 المال لا يجوز صرفه للمكاتب والكافرو في القاتل وجهان اذ تمة الاستحقال
 لم تحقق فانه لم يتعين له واصحهما المنع وفي الموصى له وجهان احدهما لا يجمع
 بين الوصية والارث ويخير بينهما واصحهما الجواز بخلاف الوارث العين لغناه
 بوصية الشرع وعلي الوجهين في كونه ارثا او مصلحة يجوز تخصيص طائفة
 من المسلمين به لانه استحقاق بصفة كالنكاح الموصى به ولذا يجوز صرفه
 لمن طرا وجوده او اسلامه او حرية والاني فيه كالذكر للنسائي في الجربة
 ذكره في الروضة وغيرها ومقتضاه علي القول بانه ارث ان الطائفة يجوز كونها
 من غير البلد لكن منعه ابن الرفعة وذكر من نصه في الام فيمن ترك اخا
 كان النصف مردودا علي جماعة المسلمين من اهل بلده وفيمن لا وارث له

والمسلمون انما يعطون ميراثهم في البلد الذي يموت فيها دون غيره وقد
 بسطت الكلام علي ذلك بعض بسط في مناج الوصول وعلي ما رجوه في
 ذوي الارحام والرد لارثهم كيفية نبه علي محل بيانها بقوله **وكيف ارث**
ذي الرحم والرد ياتي عقد باب به نظم اي منظوما اي مجموعا وتشبيه
 الاحكام بالعقد بالكسري القلادة استعارة بالكناية واثبات النظم لها
 استعارة تخيلية **فصل** في بيان احوال الاب والجد من الارث
 بالفرض او بالعصوبة او بهما **عصوبة الاب** المحضة **لدي** اي كايته عند
فقد الولد الوارث الصلبي وغيره **وفرضه** المحض **باب** اي مع ابن **او ابن**
ابن وقوله **بعد** تكلمة **او كان ما يبقيه ذوالفرض اقل من سدسه**
 اي الاب **او عول او عدل** بدرجة الهرم **دخل** في الفريضة فهذه خمس صور
 يرث فيها الاب بالفرض وقد بين امثلهما غير مترتبة بقوله **فاضمم له**
 اي للاب **ابنتين مع زوج** فالباقي فيها اقل من سدسه فتكمله له وياخذه
 فرضا قال وتسمى ناقصة وكلامه في النظم يشير اليه وستعرف في بيان لنا
 والعدالة والعائلة في كلامه انها تسمى عيلة لاناقصة **او مع ام** فلبنتين
 الثلثان وللأم السدس والباقي سدس ياخذه الاب فرضا ويسمى مثلها عدالة
 لمعادلة اي مساواة مجموع فروضها للمال **او مع ما** اي الزوج والام فلبنتين
 الثلثان وللزوج الربع ولكل من الابوين سدس وياخذ الاب سدسه فرضا
 وتسمى مثلها عيلة **واضمم له ايضا ابنا او ابن ابن** وان سفل **نعم** بذلك الصور
 التي يرث فيها بالفرض فقط **وجمع** اي الاب **بين كلا الامرين** اي الفرض والتعصيب
بالبنات اي كابين مع بنت **او بنت ابن او بنتين** فاكثر من البنات او بنات
 الابن او منهنما وتقدم ادلة ذلك وعن زيد في احد روايته في بنت وابوين

احوال
 الاب
 والجد
 الخ

ان للبنت النصف وللام السدس والاب الباقي اي فلا فرض له وقد يقال
تسمي في لفظ الباقي فلا يخالف ما مر ويبيده لزوم خطأ العبارة كما سيأتي
في قصة الحجاج **والجد فيما قلناه** من احوال الاب في هذا التفصيل وغيره
مثل الاب في غير ما استثناه اهل المذهب من صور خمس بيننا بقوله
اخال غيرهم ورثوا قال اي جمهور العلماء وان كان ظاهر عوده لاهل المذهب
لانهم لم يتفقوا على استثنائه وان اتفقوا على استثنائه بعض ما ياتي اي ورثوا
اخال غيرهم **معه** اي الجد وعطف على اخا قوله **وام اب** بتشديده وعلى
محذوف اقتصار قوله **والثلاث اجمعه** لغة في الثلث وعلى اخا ايضا قوله
الام اي ورثوا **الام في المعزوتين لعمر** اي العريتين الثلث كله **والجد في**
الولا بقصر للوزن يحجبه اخ غير اي مضي وهو الاخ لغرام اي جدي
الولا يحجبه اخوه **ثم ابنته** اي الاخ وططفه ثم لراخي رتبته **وارثه** اي الجد
بالفرض بالبنت اي مع ما فيه **اختلفوا** على وجهين احدهما لا يرث الباقي
تخصيما لان لفظ لم يرد به النص في حقه بخلاف **الاب والمرضي** في الفتوي
توريثه به كالأب بجامع الولادة والعصوبة في ألف الجد الأب في كل ذلك
لان الأب لا يرث معه الأخ ولا أم نفسه لاداءها به بخلاف الجد هذا وجه
استثناهما والاولى منهنما يجب ام نفسه ولا ترث معه الأم في العريتين
الثلث بل الثلث الباقي كما مر ولا يحجبه في الولا اخ وابنه بل يحجبه كما ياتي
بيانه في باب الولا ولم يختلفوا في انه يرث مع البنت بالفرض كما اقتضاه
كلام الشيخين وغيرهما فان قلت لزوم ما روي عن زيد سابقا في ارثه
ايضا خلافا لما مر ان الشافعي يتردد حيث يتردد زيد قلت ان ثبت
الرواية فلا تسمي حمل ما مر على الغالب واستثنى ابو الطيب سادسة وفي

ان الجد لا يطلق عليه اسم الاب اي حقيقة **ويظهر الاثر** اي اثر الخلاف المذكور
فيما اذا وصي بجزء معتبر مما يبقى صاحب الفرض كان خلف جدا
وبنتا ووصي لاجنبي بثلث الباقي بعد الفرض فان قلنا لا يفرض للجد
فيها فالوصية بالسدس والاف بالثمن وعلم ان هذه الوصية كما قال
تضمنت وصية اخري لو ارث وهو البنت لادخال الضيم على الجد ونما
كما لو وصي بادخال الضيم عليه دونها فلم يدخل عليه الضيم ان لا يحجر
ما حصل به الضيم لان ضرر الوصية لا يختص ببعض الورثة ففي هذه
قد اختص الضيم بالجد فان اجاز للبنت فعلى الاول تضع من ستة للبنت
ثلاثة والموصي له سهم وللجد سهمان وعلى الثاني من ثمانية عشر للبنت
تسعة وللجد ثلاثة بالفرض وثلث الباقي سهمان للموصي له ويبقى اربعة
للجد بالعصوبة يجتمع له سبعة وان رد لها بطلت وصيتها ولم تقتصر وصية
الاجنبي الى اجارة لانها دون الثلث فهي على الاول وصية بالسدس ايضا
فتخرج من مخرجه ويقسم الباقي على اثني فتضع من اثني عشر للموصي له
ولكل من البنت وللجد خمسة وعلى الثاني وصية بالتسع ايضا فتخرج من
مخرجه ويقسم الباقي على ستة فتضع من تسعة بالاختصار للموصي له
سهم ولكل من البنت وللجد اربعة قال ولا يضر عدم صدق قول الموصي ادراية
صدقها انما يجب حال الاجارة واقول العبرة بالفرض المعلق به وصيته
لا بما اخذه الورثة في صدق قوله حال الرد ايضا قال واحتررت بمقتضى
اي معلوم بالثلث ونحوه عن المجهول كجزء او سهم او نصيب فانه لا يظهر
فيه الاثر واقول الصواب حذفه كما في الفصول فانه في المجهول يرجع الى
ويقبل تفسيره باقل مسمول وحينئذ يظهر فيه الاثر **فما** اي ليس

هذا الخلف لفظيا كما قد راعى راعى الشيخان وغيرهما ويروي ان الحاج
 سال الشعبي عن بنت واب فقال للبنت النصف والباقي للاب فقال له
 اصبحت المعنا واخطأت العبارة هلا قلت للاب السدس وللبنت النصف
 والباقي للاب فقال اخطأت واصاب امير المؤمنين قال السبكي وفي اصابة
 المعنى نظرا لانه لو اوصي في هذه بمثل نصيب من له فرض من ورثته كان كانه
 اوصي بالثلثين ولو لم يفرض للاب في هذه كان كانه اوصي بالنصف وفي نظم
 نظر **كذا في التاصيل** للمسئلة **تبدد والفائدة** اي تظهر فائدة الخلاف
 كما تراه عند ذكر القاعدة في التاصيل كان يكون مع الجد بنت فعلى الاول
 اصلها من اثنين وعلى الثاني من ستة وان رجعت بالاختصار الى اثنين
 ولو ترك قوله تبدد والفائدة لا غنى عنه قوله كذا اذ هو اشارة الى ظهور الاثر
 الذي عمنه هنا تبدد والفائدة **وقد يقال انه** اي الشاك **يبدا والاثر**
في القول بالجد كان يكون معه بنتان وام وزوج فعلى الاول يسقط وعلى الثاني
 يفرض له ونقول الى خمسة عشر او بنتان وزوج فعلى الاول ياخذ الباقي
 ولا عول وعلى الثاني نقول الى ثلاثة عشر فقد ظهر اثر الخلاف في ثلاثة اشياء
 هذا والاول فقهي والثاني حسابي قال **وفي هذا الثالث** الذي لم ارم ذكره
نظر كبير للزوم مخالفة الاجماع لقيامه على ان الجد لا ينقص مع الولد عن
 السدس ولان محل الخلاف صدق ضابط حالة الجمع بينهما وهو كون التاصيل
 عن الفرض اكثر من السدس واقول وفي الاولين ايضا نظر اذ الاول منهما امر
 فقهي والثاني امر حسابي لا دخل لهما في التسمية كما مر مثله في تسمية الابن
 غاصيا وجمع التعصيب **وفرض بنسب** واحد بنون وسين في اوله حكم
 مختص به جد واب واما خوز زوج ذكر او انثى حاله كونه معتق

٢١
اوابن عم او نحو ابن ام باحد دين بالادغام **انتم** من السمة وهي العلامة
 اي انصف بكونه معتقا او ابن عم **فجمعه** الفرض والتعصيب انما هو مع
اختلاف السبب فليس جمعه **تجد واب** لان ذلك بسبب واحد
 كما عرفت **فصل** في تفصيل جملة احوال الولد وولد الابن في
 الارث انفراد او اجتماعا **الابن قد** بالمعجزة اي فرد اي منفرد عن ذي
 فرض وهو حال من ضمير **حاز كل المال** بالاجماع وهو شان العصبة
 عند الانفراد ولان له مع البنت ضعفها فياخذ منفردا ضعفها منفردا
 وهو كذا **كذلك البنون** اثنان فاكثر **في ذالحال** اي حال انفرادهم بجوز
 كل المال فيقتسمونه بالسوية لان كل منهم بجوزة عند الانفراد ولا مزية
 لبنت تحوز النصف **والبنات** فصاعدا **لهن قل ثلثان** بزيادة
 قل وان يكن بنون مع بنات **فالمال بينهم على بنات** اي قطع لابن
 ضعف ما لبنت ادى بالنص في ذلك كما مر ولو ترك ادى لما اختل المعنى
وولد الابن بجمعه مع الثلاثة الانثى **عند فقد الولد كالمولد** اذ النقرة وا
 وقد عرفت حكمهم واد اجتمع البنتان فحكمه ما بينه بقوله **واجب عند**
الاجتماع بالابن **ولد الابن بالاجماع** ولقربه كما مر وان يكن له بنت
 ويكن من ولد ابنة **محض الاناث** واحدة فاكثر **حين** بعد اخذ البنت
 النصف ما اي سدس **يكمل به** بسكون اللام للوزن **فرض البنات** وهو
 الثلثان او يكن له معها بنو **ابن صراف** بكسر صاده اي محضا ونصيبه
 بالحالية **فالباقي** بعد فرض البنت **بينهم سوا** صراف بفتح صاده ونصيبه
 على التمييز او المصدر اذ لامرية لاحدهم **والشرط** فيما اي محض الاناث
 والذكور من ولد الابن **تساوي القرب** للميت وقوله **فكلا** في بعد جد

اي حقيق **بالحجب** ايضاح لما قبله فلو خلف مع بنته ابني ابن وابن ابن
 اخذ الاقربان الباقي دون البعيد **لحجبهما وان يك الذكور والانات** من
 ولد الابن **معها** اي البنت **فحالاتهم ثلاث** لانهم اما ان يتساووا قريبا او يكون
 الاقرب منهم ابني فاكتر او ذكر فاكتر ولو مع ابني وقديسها على هذا الترتيب
 بقوله **فالباقي** بعد فرض البنت **اقسم بينهم كما عرف** في اجتماع ذكور ولد
 الصلب وانا ثم **ان قرينهم من مبيتهم** بالتخفيف **لا يختلف** كبت وابن ابن
 وبنت ابن فالباقي بينهما على ثلاثة اسهم **وان يكن بعض الاناث اقربا او كلهم**
مع تساوقربا وجبا لهم سدس مكل للثلاثين والباقي بعد النصف
 والسدس **لنارلين** من ولد الابن **لا على الاطلاق بل اقرب** اي بل اقرب
 الذكور منهم **والموازيات** لهم **وساير الاناث العاليات** عليهم من بنات
 الابن لان الاقرب كالاخ في الموازيات واما في العاليات فلانه لا يمكن اسقاطه
 لانه عصبة ذكر فكيف يحرم من فوقه ويفرد بالميراث من بعده ولو ساوا
 لم يفرده مع قربه ولهذا لا يعصب من دونه ولا من فوقه اذا فرض لها وتقدم
 بيان ذلك شافيا وهذا يسمى القريب المبارك فلو خلف مع البنت بنت ابن
 وبنتي ابن ابن وابن ابن ابن وبنت ابن ابن وابن وبنت ابن ابن ابن فلبنت
 الابن السدس تكمله الثلثين والباقي لابن ابن ابن الابن مع من يجاديه ومن
 فوقه على خمسة اسهم ولا شيء من دونه وليس في الفرائض من يعصب اخيه
 وعمته وعمه ابيه وجده وبنات اعمامه وبنات اعمام ابيه وجده الا
 النازل من اولاد الابن وفي البيت الخيري عيب التدليل وهو زيادة حرف
 ساكن ثاني الحزم مع انه لا يدخل الرجز **ومن يكن من الذكور من ولد الابن**
اقربا حاز الباقي من المال بعد نصف وجبا للبنت مع الموازية له من

الانات

الانات للذكر مثل حظ الانثيين كما مر وقوله **واحرم سواهم من البنات**
 ايضاح وسكنها الموازية للوزن هذا اذا كان من ولد الصلب بنت فان كان
 اكثر فخيمه ما بينه بقوله **وان يكن من فرضه الثلثان من ولد صلب**
 بالجمع **بأي رجع بالحرمان بنات الابن** لا مطلقا بل حيث لا معصب
 من ذكر اقصى اي بعد **للابن ينسب** صفة لذكر اي حيث لا معصب لهم
 من ذكر من ولد الابن ابعد منهم او ذكر ذي مساواة لهم اما اذا عصبت
 احدهذين فلا يحرم من كما سياتي **والذكر فصاعدا منهم يفضلهم** صوابه
 يفضلهم **كما غير** اي مضى من ان للذكر ضعف ما للانثي **وان يك الذكور**
والانات من ولد الابن **مع البنات جات الاحوال الثلاث** اي التساوي
 قريبا وكون الاقرب منهم ابني فاكتر وذكرا فاكتر وقد عرفت حكمها **لكنه**
 اي الشك **لا فرض للتي دنت** من الميت لاستكمال فرض البنات **بل بالمساوي**
 لها **والبعيد عنها عصبت** وبنيه على ان ولد ابن الابن مع بنات الابن كولد
 الابن مع البنات بقوله **كذلك** اي حكم ولد الابن مع بنات الصلب **حكمهم** اي
 الذكور والانات من ولد ابن الابن **مع اللواتي** من بنات الابن **يجوز**
فرضا كان للبنات من النصف او الثلثين فلو خلف بنت ابن وبنت
 ابن ابن فلكل عليا النصف وللسفلى السدس او بنتي ابن وبنت ابن ابن
 فلبنتي الابن الثلثان ولا شيء للسفلى الا ان يكون في درجتها او انزل منها
 من يعصبها وما تضمنه هذا البيت فرد كما قال مما تضمنه قوله **فولد**
الابن نازل برفعه صفة لولد او جده صفة لابن **مع من علا منهم**
كولد ابن بولد بالجمع فيهما اي مع ولد جعل **وامثلة كل ذلك ظاهرة**
 فلا تطول بذكرها **فصل** في تفصيل جملة احوال ولد الاعيان



ولد الاعيان
والعلات

والعلات وبينهما وولد الاخيا في الارث وتقدم تفسير الثلاثة اما **اولاد**
الاعيان في حالة **الانفراد** فانهم يعطون **حكمهم للاولاد** بالنظر وقد
عرفته واما **ولدعلات** فانهم **كم** اي كولد الاعيان في ارث **التركه عند**
انفراد لهم لعموم النص وهذا في **سوي** **المشركه** بفتح الراء المشددة اي
المشرك فيها فخذ الجار والمجرور واوصل الصير بالعامل توسعا فيه واجزا
له مجري المتعدي وضبطها ابن يونس بالكسر على نسبة التشريك اليها
مجازا وحكي الشيخ ابو حامد وغيره **المشركه** بتا بعد الشين وابد منها
الناظم قوله **زوج وذات سدس من أم** **او جدة وعدد منظم اليها من**
ولد ام واخي **عصوبة** اي صاحبها من ولد اعيان فقل **بالشركه** في **الثلث**
بين ولدا الاعيان وولد ام باستوي **الذكران** من **الفريقين** اي ولد
الاعيان وولد الام مع **الاناث** منها **حكم ولد الام في التراث** ووجه التشريك
انما فريضة جمعت الفريقين فورا معا كما لو انفردا وان ولد الام لو كان
بعضهم ابن عم شارك الاخوين بقربا الام وان سقطت عصوبته فالاح
لابوين اولي وروي البيهقي وغيره ان عمر شرك بينهم بعد ان كان اسقطهم
في العام الماضي فقيل له فقال ذاك على ما قضينا وهذا على ما نقضي
ووجه الاستواء بين الذكر والانثى ان الارث فيما بقربا الام وهي مقضية
للاستواء سميت **بالمشركه** لما فيها من التشريك بين الفريقين ولها القاب
اخرتاني اخر الكتاب وعلم من كلامه ان لصور ثقا اربعة اركان زوجا
ومن فرضه السيد من ام او جدة وعدد من ولد الام ليحصل الاستواء
وعصبة من ولد الابوين فلو كان بدلا لآخر اخوة لاب سقطوا التفاق
لان التشريك بقربا الام واخوات فرض لهن واعيلت او اخت واحد

اسقطها

اسقطها اذ لا يفرض لها معه ولا تشريك وهذا يسمى الاخ المشووم وختي
شقيق في تقدير ذكرته هي **المشركه** وتصح من ثمانية عشر ان كان ولدا لأم
اثنين ويتقدير انوثته تقول الى تسعة وبينها داخل فتصحان من ثمانية
عشر فيعامل بالاض في حقه وحق غيره على قياسه كما ياتي بيانه والاض في حق
الزوج والام انوثته وفي حقه ذكرته ويستوي في حق ولد الام الامر ان فاذا
قسمت فقل اربعة موقوفه بينه وبين الزوج والام فان بان انثى اخذها
او ذكر اخذ ثلثه والام واحد واعلم ان التي وقعت للصحابه انما كان
فيها ام لكن لما شاركتها الجدة في ذلك الحقت بها و**ما به حكمت للاولاد**
في حال الاجتماع بالاحفاد جمع حقه جمع حافذ يقال على العون وعلى
ولد الولد والمراد ولد الابن **فاحكم به لولد الاعيان** عند اجتماعهم مع
ولدعلات يسكون مع **بلا فرقان** مصدر فرق بين الشيئين ففروقا **نا**
لكن الاخت للاب بتشديد النون ودرج الهمزة **انما تعصب** **بذي اخوة**
بتشديد الواو **اليها** اي الى الاخوة **تنسب** اي الاخت او الى الاخت
ينسب ذو الاخوة فلا تعصب بابن الاخ لانه لا يعصب اخته فكذا عمته
بخلاف ابن الابن **اما تراث ولد الاخياق** فقد مضى فيه بيان شافي
عند بيان جهة الارث وزدته ثم بيانا **وابن اخ لغير ام حكمه حكم ابنة**
فيما مر انفرادا واجتماعا **وهو** اي حكم ابنة **مر علمه** فلا تعصب له **نعم يخالفونهم**
اي يخالفوا بنوا الاخوة ابايهم في **سبع صور** بينها بقوله **لا يتقصون**
الام عن مقدم لها يعني الثلث لان النص في الاخوة وليس هو لا باخوة
بخلاف ولد الابن لوقوع اسم الولد عليه كما مر ولقوة الولد في المحب ولذا
يجبها الواحد بخلاف الواحد من الاخوة **ولا يعصبون** **اختهم** اذ لا يرث

لها **وامتنع بالجدار** ثم لبعدهم ولان الجد في درجة الاخ وهو كجهم **كذا**
قد ربح بفتح المخففة سقوطهم اي صار سقوطهم رابعا للصورة المذكورة
فتسقط بنو الاخوة اي لابوين **في ذات تشريك علم** لانتفاعه التشريك
فيهم ووجودها في ابايهم **وابن الاخ الشقيق** ما اي ليس **اخ لاب به حرم**
ويحرم بالشقيق لقوته **وابن اخ لاب ليس يحجب** **بجمل الشقيق** يعني
ابنه **والجميع** اي كل من بني الاخوة لابوين ولاب **يحجب بالاخت** لغير
الام **حيث عصبت بالبت** او بنت الابن والاخوة لا يحجبون بها مطلقا
بل بنت الشقيق مع الشقيقة والاخت للاب مع الاخت للاب **فاحفظ**
لما املت لك يا ذا التبت بسكون الباء معني التابت يقال رجل تبت اي
ثابت القلب او بمعنى الحجة يجعله مخففا من التبت بفتح الباء واعلم كما
قال ان قوله يخالفونهم من باب ركب القوم وقواهم في انه للتوزيع
بقريضة التصوير بعدة فان المخالفة في الرابعة تختص ببني الاخوة لابوين
وابايرهم فان الاخوة للاب وبنينهم يحجبون فيها وكذا في الخامسة فان الاخوة
للاب وبنينهم لا يحجبون الشقيق واما السادسة فتختص بالاخوة للاب
وبنينهم فان الاخوة للابوين وبنينهم يحجبون ابن الاخ للاب واما السابعة
فتختص ببني الاخوة لابوين وابايرهم مطلقا وبني الاخوة للاب وابايرهم
مع الاخت للاب دون الشقيقة فالها يحجبها معا وفي هذه اشكال اذا
لا يصدق فيها على الاخت اذا كان معها اخوها المساوي لها ايضا عصبت
بالبت كما صدق عليها في صورة ابن الاخ لما مر ان معصمها حينئذ انما
هو اخوها لكن الامر في ذلك سهل **الحجب** باب عظيم في
الفرايض وهو لغة المنع وشرعا منع من قام به سبب الارث من الارث

بالكلية او من اوفر حظيه والاول حجب حرمان وهو المراد عند الاطلاق
والثاني حجب نقصان كما بينا بقوله **والحجب حجب نقصان** **وجح حرم** **ن**
بدرج المرأة والمنع كما ياتي قد يكون لصفة في الشخص كالرق او التقدم
غيره عليه فان كان عصبية فلا يكون الاحرامان او من ذوي الفروض احتمال
كونه حرمانا او نقصانا او الحاجب ذا فرض والمحجوب عصبية فهو حجب
نقصان او عكسه احتمال الامرين ومن يسمى الاستغراق حجابا يقول اذا كان
الحاجب ذا فرض والمحجوب عصبية احتمال الامرين كعكسه **وليس بالمختص**
ببعض الورثة **الحجب والنقصان** بل يتاتي دخوله على كل منهم وهو
سبعة انواع ذكر منها في النظم اكثرهم ثلاثة مع اشارته الي عدم الحصر فيها
بالكاف في اولها المذكور بقوله **كالنقل من فرض الى فرض اقل** منه وذلك
لخمس **الام** من الثلث الى السدس او ثلث الباقي في العمرتين **والزوجين**
الزوج من النصف الى الربع والزوجة من الربع الى الثمن **والتي اقل بسبب**
الثلاثان وهي بنت الابن والاخت للاب وقد يورد الجد ايضا في الثاني ما ذكره
بقوله **او ما ينتقل منه** اي كانتقال من فرض الى عصبية **لم تستقل**
اي العصبية اي صاحبها بالوصف بها وهو اربع البنت وبنت الابن والاخت
لابوين والاخت للاب فانهم ينقص عن قدر فرضهم بوجود معصمهم
الثالث ما ذكره بقوله **او عكسه** اي او كانتقال من عصبية الى فرض **كرد**
الابن وابنه ابا وجدا للسدس لغة في السدس **عينه** تأكيد للسدس
لغة في السدس الرابع ان يكون بمزاحمة فرض كما في الزوجات والبنات
الخامس ان يكون بمزاحمة عصبية كالبنين والاخوة السادس ان يكون
بالعول السابع ان يكون بانتقال من عصبية الى عصبية كحجب الاخت

لا يوين اولاد باخيماعن كونها عصبية مع الغير الي كونها عصبية بالغير كما
 في بنت اوبنت ابن واخت واح لا يوين اولاد قال الناظم وفي هذا نظرون
 لم يعد المزاحمة حجابا كالمصالح كما ياتي بيانه يسقط نوعين من هذه
 الانواع ولما بين حجب النقصان اخذ في بيان حجب الحرمان فقال
الحجب ذو الحرمان قسمين انقسم حجب بشخص او وصف والاول
 يعبر عنه غالبا بحجب الحرمان حتي صار هو المتبادر منه وربما عبر عنه
 بحجب الاسقاط والثاني يعبر عنه غالبا بالمانع وهو لغة الحائل واصطلاحا
 ما يلزم من وجوده العدم ولا يلزم من عدمه وجود ولا عدم وهذا النوع
 المانع مطلقا واما تعريف مانع الحكم الشرعي الذي الكلام فيه فهو ما ذكره
 الامدي من انه كل وصف وجودي ظاهر منضبط مستلزم لحكمة مقتضاها
 تقيض حكم السبب مع بقا حكمته **وذا** اي الحجب بالوصف هو **الوصف** الثاني
 دخوله على كل وارث بخلاف الحجب بالوصف **فالوصف** المعبر عنه بالمانع
 ستة كما صرح به في الفصول وغيره تبعا لشجحه الامام البلقيني **قتل**
واختلاف الدين والردة واختلاف ذوي الكفر الاصلية **دعوة** وحرابة
والرق والدور الحكمي كما تاتي مفصلة على هذا الترتيب وما زاد عليها فمجاز
 لان انتفا الارث معة لانه مانع بل لا انتفا الشرط او السبب كما استعرفه
 لكنه قال في شرح هذا الكتاب الموانع الحقيقية اربعة القتل واختلاف الدين
 والرق والدور وانما اقرن الدور بالثلاثة لانه ليس وصفا وجوديا
 قال وما زاد عليها فمجاز **كالشك** في مقتضى الارث **بلا تبيين** كما
 سياتي تقريره فهو نظير المانع لا مانع ولذا ادخل عليه الكاف كما قال
 وذكرها الشيخان خمسة هذه الاربعة واستبهم وقت الموت انتهى

ومنها

ومنها كما قال المتولي النبوة للخبر الصحيح نحن معاشر الانبياء لانور ماتركنا
 صدقة والحكمة فيه ان لا يمتني احد من ورثتهم موتهم لذلك فيملك وان
 يكون ما لهم صدقة بعد موتهم توفير الاجور هم واما قوله تعالى حكاية عن
 زكريا عليه السلام فبلي من لدنك وليا يرثني فالمراد ارث النبوة والشر
 والعلم ثم اخذ في تفصيل الموانع فاشار الي الاول بقوله **فمن لم يقاتل**
 المضمون وغيره **مدخل** بعد او خطأ ولو من غير مكلف او باكره قصد به
 مصلحة كتاديب وسقي دوائم لاحكم به او شهد بزناه مثلا او باحصانه وغيره
 بزناه او زكي الشاهد بذلك كما ذكرها الشيخان وغيرها **منع** من الارث
 ليس للقاتل من الميراث شي رواه النسائي باسناد صحيح اتفاقا كما قاله ابن عبد البر
 لكن قال ابن الصلاح انه ليس بالقوي غير ان له شواهد تقويه والمعنى خوف
 الاستعمال في بعضها والحق به بعضها الاخر سد الباب واما خبر ارفع عن امي
 الخطا والنسيان وما استكرهوا عليه ورفع القلم عن ثلاثة عن الصبي حتي يبلغ
 وعن المجنون حتي يفريق وعن النائم حتي يستيقظ فمعناها رفع اثم ذلك
 ولا تعلق به للارث قال ابو عبد الله الشقاق من ايمتنا وهو شيخ الخبري لو حفر
 بيرا بداره فمات بها اخوه فمهور المذهب انه لا يرثه خلافا لابن سريج والاصطخري
 لكن قال الماوردي والرويان وغيرهما انه لا يمنع في غير المضمون لانه لا ينسب
 للقتل اسما ولا حكما وصحة الاذعي وصوبه بل قال ابن الرفعة في المطلب انه
 لا خلاف فيه في حفر البير بداره وكذا اوضع حجر بها وسقوط حايط عليه **والخلف**
 في مانعية القتل **باني تارة** وذلك في غير صور غير العمد العدو وان الخبرين المتقدمين
 وانتفا التهمة وتقدم الجواب عنها وقد بسطت ذلك بعض البسط في منهج
 الوصول فراجع **ويرتفع** تارة **اخرى** وذلك في صور العمد العدو وان وقد

يرث المقتول من قاتله بان جرحه فمات قبل المخرج وأشار الى المانع الثاني
بقوله **ولا تورث مسلم من كافر كعكسه** خبر الصحيحين لا يرث المسلم
الكافر ولا الكافر المسلم وقول الخصم ان المسلم يرث الكافر خبر الاسلام يزيد
ولا ينقص وقياسا على النكاح والاعتناء مردود بان الخبران صحيحان يزيدهما
بفتح البلاد ولا ينقص بالارتداد واما القياس فبان العبد ينكح الحرة ولا يرثها
والمسلم ينفق مال الحربي ولا يرثه **وعلمي** انت بابدال الفه من نون التاكيد الحكم
المذكور في القرابة والنكاح والولاة ومن اسلم قبل القسمة او بعدها اطلاق
الخبر واما خبر النساي لا يرث المسلم النصراني الا ان يكون عبده او امته فهو
وان صحه الحاكم وغيره فقد اعلمه ابن احرزم والقطان مع ظهور حملها على ان ما
بيده لسيده كما في الحياة لا الارث من العتيق ولان الولافة فرع النسب فهو اولي
منه بعدم الارث ويفارق ذلك نكاح بعض الكافرات لبنا التوارث على التام
والنكاح على التوالد وقضا الوطركن لما كان اتصالا بهم تشريعيا لهم اختص
باهل الكتاب لاحترامهم واستثنى بعضهم مالومات كافر عن زوجة حامل
فاسلمت ثم ولدت فان الولد يرث مع حكمنا باسلامه باسلامها وفي الاستثنا
نظر لانه انما ورث حال الحكم بكفره والولادة انما هي شرط لتبين ارثه **والكفريين**
واحد كيف فرض اي قدر من اتحاد العقيدة او اختلافها لقوله تعالى لكم
دينكم ولي دين وقوله فماذا بعد الحق الا الضلال اشعر با اتحاد دينهم ولا هم
كالنفس الواحدة في معاداة المسلمين والشرك يجمعهم قال الماوردي وغيره
هذا هو المذهب **وقيل اديان** بنا على ان المنتقل من دين الى اخر لا يقر عليه
فانه يقتضي انه اديان ولقوله تعالى لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا وخبر
ابي داود لا يتوارث اهل ملتين شتي قال ابن الصلاح له رتبة الحسن **وطا**

27
وجه رفض اي ترك لما مر ولا نسلم ان عدم التقرير يقتضي انه اديان انما
يقتضي اختلاف العقائد فعدم التقرير لا خلافا مع الانتقال لاختلاف
الاديان والآية معناها جعلنا لكل من دخل في دين محمد او لكل بني شريعة
وطريقا والخبر محمول على الاسلام والكفر ليل الرواية الاخرى لا يتوارث
اهل ملتين لا يرث المسلم الكافر فكانت بيان الاول و فرع على الوجهين
قوله **مات** اي فلو مات **يهودي عن اربعة بنين ابن مثله وابن مجوسي**
وقوله **خلاف شكله** حال مؤكدة **وابن ذي نون وابن نصراني فالمال**
بينهم ارباعا على الوجه المرضي **وقيل لابنه اليهودي فقط** على المرفوض
وقوله **وكل من سوي اليهودي سقط** ايضاح فان قلت كيف يتصور
توارث هؤلاء وخوهم مع ان انتقال من دين الى اخر غير الاسلام لا يقر عليه
قلنا يتصور بالولاة وبالزوجية ويكون احدا يوهبه يهوديا والاخر نصرانيا
بنكاح او وطى شبهة فان الولد يتخير بينهما بعد بلوغه كما جزم به الراعي
حتى لو جاء ولدان واختار احدهما اليهودية والاخر النصرانية جاز التوارث
بينهم بالابوة والامومة والاخوة على انه لا يحتاج لذلك فانه لا يقتل
بمجرد انتقاله بل يبلغ المامن على الاشبه في الروضة كما صلها في توارثه
تلك المدة على الظاهر والى المانع الثالث بقوله **ولا يرث ذوردة** غيره
كما عكس اي كعكسه ولو عاد الى الاسلام بعد موت المورث سوا كسب
في الاسلام ام في الردة خبر لا يرث المسلم الكافر قال المتولي ولانه لا مولاة
بينه وبين غيره لتركه دين الاسلام وعدم تقريره على ما انتقل اليه
الناظم بما الوارث اخوان الى النصرانية مثلا لبقا الموالاة بينهما ولا فرق
بين المار والقصاص وان استوفاه وارثه لولا الردة لانه لا يستوفيه

كما نقله السبكي عن الاصحاب وفيه كلام البلقيني اوردته الناظم في الفصول
وتكلمت عليه في شرحه فراجع **وماله** اي المرتد في بيت المال اذا وارث
له وقال به ابن عباس وزيد بن ثابت كما رواه الشافعي ولا يخالفهما
على انه روي انه صلى الله عليه وسلم بعث قرّة الى رجل عرس بامراة
ابنته وامره بضرب عنقه وتحميس ماله وكالمرتد الزنديق وهو من جفني
الكفر ويظهر الاسلام وهو في الحقيقة من افراد المرتد **كذلك من مرس**
اي دفن وكفي بالمرس كما قال عن الموت لانه لازم له غالباً مات **عن**
غير وارث يستوعب **وبالكفر انهم** حال من ضمير مرس اي ماله او الفار
عن ذي الفرض في كسائر ما يؤخذ من الكفار بلا قال في الفصول
وكذا اكل كافر له امان فنقضه ثم استرق ومات رقيقاً الا ما وجب له بحياة
في حال حريته وامانه وحصلت السراية في حال رقه فان قدر الدية لورثته
على ما رجوه والاولي ان يجعل ما في ماله في موصولة بان تفتح اللام
ليدخل الحقوق كالجاسة المنتفع بها في اصل الروضة في اذ اوقع
في الغنمة كلب ينتفع به ان اراده بعض الغنمين او اهل الخسر ولم
ينارعه غيره سلم اليه وان تنازعه وامكنت القسمة عدد اقسمت
والا اقرع بينهم وذكر وافي الوصايا انه يعتبر قيمتها عند من يري لها
قيمة وتعتبر منافعتها فيمكن ان يقال به هنا انتهى وقوله **والدار**
الاختلاف فيها كالروم والهند **كالعدم** في انه لا يمنع التوارث نص
بما علم من عموم قوله والكافرين واحد كيف فرض وتوطية لما هو
مستثنى منه اعني المانع الرابع المشار اليه بقوله **توارث الحربي**
والذي امتنع بحذف يا الذي للوزن في **اظهر القولين** لانقطاع الموالاة

بينما

بينما بخلاف العادل والباغي لاجتماعهما في اشرف الجهات وهي الاسلام
وهو المتبع تأكيد والقول الثاني لا يمنع توارثهما لشمول الكفر عليه
قال الدارمي ما حصل للحربي لا يدفع اليه ومقتضى اطلاقهم انه لا فرق
بين كون الذي في دارنا او كونه في غيرها لكن قبيد الصيمري في شرح الكفاية
بكونه في دارنا وقضيته انه لو عقد الامام الذمة لطائفة قاطنة بدار الحرب
انهم يتوارثون مع اهل الحرب قال الاذري يجوز تزييل الاطلاق على الغالب
فلا مخالفة والتركيب ليس ببعيد ومقتضى اطلاق الناظم ان الحربيين
يتوارثون وان راي بعضهم قتل بعض وبه صرح العمري والرافعي وغيرهما
وفي شرح مسلم والتبني للنووي نقلا عن الاصحاب لو كان حربيين يملكان
محاريبين لم يتوارثا ونقله عنه السبكي ولم يتعقبه لكن قال الاسنوي
وغيره انه وهم او غلط **وهل معاهد** يفتح الها وبكسرهما **وذو امان**
كل حرب بحذف يا النسب او كذا في الحرب حتى يمنع التوارث بينهما وبين الذي
او ذي ذمة حتى لا يمنع **وجها** وجه الاول انهما لم يتوطنا دار الاسلام
ولذا لا يجب الدفع عنهما ولا الحكم بينهما ولو استرقهما اهل الحرب جاز
لنا استرقاقهما منهم كالحربيين **والراجح الثاني** لعصمتهم بالعهود **الان**
فلومات ذي يهودي عن ابن مثله واخذ ذي نصرائي واخر معاهدي **دي**
فعلى الراجح الميراث بينهم وعلى الاخيرين الاولين فقط المانع الخامس الرق
وهو لغة العبودية وشرعاً حكم يقوم بالانسان بسبب الكفر والرق
ولو مكاتباً واعتق قبل القسمة لا يرث اذ لو ورث ملكه السيد وهو اجنبي
من الميت قال الرافي ولم يقولوا انه يرث ثم يتلقاه سيده بحق الملك
يعني كما قالوه في الوضعية لعبد غيره اذا دام رقه وفي الهبة والوقف عليه

اذا اطلق و فرق الناظم بان هذه الانواع تمليكات اختيارية يكفي في محلها
قابلية الملك بخلاف الارث على ان طاو و ساقال فيه بما قالوا في التكاليف
عنه المتولي وغيره لكن ردوه عليه بان الارث انما يكون لاسباب وهي
منتفية من العبد وفيه نظر ولا يورث اذ لا ملك له اوله ملك لكنه غير
مستقر ولما لم يكن في هذا المانع تفصيل ولا خلاف معتبر لم يعد له بعد
الناظم بل ذكر تقيته بقوله **ومن تبعنا يورث في الجديد** لتمام ملكه
كالحر وان كان بينه وبين مولاه مهاياة ومات في ثوبته ثم على هذا
المرتضى منهما جميع ماله لو ارثيه لاستيفامولاه نصيبه فلا حق له
في الباقي **وقيل مولاه شريك** لو ارثيه فيه اي في جميع ماله بالقسط اذ
سبب الارث الموت وقد حل كل البدن وفيه كما قال السبكي ضعف لانه وان
كان كذلك فحق الارث المال وهو مختص ببعض البدن فيختص حكمه به
وفي القديم وهو قول زيد لا يورث كعكسه وعليه وجهان اظهرهما عند
اكثرهم وعزوه لنصر القديم كما قاله الشيخان **ماله للمالك** الباقي لانه
نقص من الارث كما في القن **وقيل ان مال هذا المالك يكون من امواله**
بيت المال لاستيفامالك الباقي بمقابلته **وصح الفراض هذا التالي** اذ لا
علقة فيه لمولاه بولاولا غيره وعلى هذا يكون مصلحة لارث لان التفرغ
على انه لا يورث ولا فبالا لانه لم يورث من كافر بل قسماء لثاقاله السبكي
وقد يكون كافرا فيكون ماله فيا وعلم من النظم انه لا يرث اذ لو ورث ملك
مولاه بعض المال وهو اجنبي من الميت وبهذا فارق الارث منه وقيل
يرث بقدر حرثته وبه قال على رضي الله عنه قال الرافعي وعلى هذا
لومات الحر عن ابن نصفه حر فاح خرف النصف لابن والباقي للاخ

او عن

او عن ابنين واح كذلك فقياس قول علي عند جماعة من العلماء جمع بينهما
وهو ابن تام فيسقط الاخ وعند شافيان الثوري وصححه الفريسيون
ويشبهه ان يقول به من ورثه من الاصحاب انه يورث بقدر الحرية
والرق وغيره بان يورث مثل جز الحرية ويقسم بينهما بحسب ما فيهما رقا
وحرية ففي المثال تقسم نصف المال بين الابنين والباقي للاخ والجد فيمات
الشافعي يصره القديم ما قاله بالعراق وقد صنف مائة وثلاثة عشر كتابا
قاله النووي في شرح المذهب المانع السادس الدور الحكي وهو ان يلزم من
ثبوت الشيء نفيه فهو ههنا ان يلزم من ثبوت الارث نفيه واليه اشار بقوله
وامنع لدوراي لاجله ارث من يقضي اليه سقوطه تورثه هو فاعل
يقضي **مما لا ذلك بمن يموت عن اخ** حازر فيعرف اي الاخ **باب له** اي
الميت **فالابن عن ارث صرف** على الصحيح اذ لو ورث حجب الاخ فيبطل
اعترافه ويصير دورا لان ارثه يورث اليه نفيه وما ادي ثبوته اليه نفيه
انتفي من اصله والثاني يرث كما يثبت نسبته المشار اليه بقوله **وهو ثابت**
النسب لان ثبوته لا يرفع الاعتراف وقيل لا يثبت لان لو ثبت ورث ولو
ورث حجب المعترف فيبطل الاعتراف بالنسب وكالاخ كل من يحجب المقر
لو كان ثابت النسب **وشبهها اي** هذه الصورة **يدريه** اي يعلمه **كل من**
دريه يعلم الفقه اي اعتاده وضرري به وذلك كما لو اشترى المريض اباه
قال الرافعي اذ لو ورث لكان العتق او التسبب اليه بالشر او صبية للورث
فيبطل اي لتعذر اجازته لتوقفها على ارثه المتوقف على عتقه المتوقف
عليها فيتوقف كل من اجازته وارثه على الاخر فيمتنع ارثه وكما لو اوصى
لابني عبده به فمات الاب قبل قبولها وقبلها اخوه او تحوه ممن يحجب الموصي

اذ لو رث لجب القابل في بطل قبوله فيبقى هور قيق فيمتنع ارثه وان
قبلها من لا يجبه الموصي به كابن اخ لم يرث ايضا علي الصحيح اذ تورثه
يرد حق القابل الي نصفه ولا يصح من الموصي ان يقبل نصف نفسه الا ان
يكون وارثا وانما يكون وارثا اذا اعتق وانما يعتق اذا قبل فيبقى نصفه
رقيقا وكما لو ادعي علي ورثة ميت نسبافانكروا ونكلوا وحلف ورث
ان لم يجبههم والا فلا يصح المنع ليلان تبطل الحجة وكما لو اعتق الاخ او المعتق عبد
من الزكاة فشهدا بن للميت وكذا لو شهدا بن بنت او زوجة له والاخ والمعتق
معسر واعلم ان مطلق الدور ثلاثة اقسام كوني وحكي وحسابي فالكوني
توقف الشيء علي ما يتوقف عليه الاخر بمعنى توقف كون كل منهما علي كون
الاخر وهذا يقع كثيرا في اصولي الدين والفقه والفلسفة كقولهم ممكنا
في اثبات وجود الواجب الممكن يقتصر لغيره بدمية وذلك الغير لا بد ان يكون
واجبا او منتبيا اليه والا كان غير منته الى الواجب فان انتهى فتقاربه الي
الاول لزم الدور والافالتسلسل وهما باطلان فثبت وجود الواجب وهو
المطلوب والحكمي ان يلزم من ثبوت الشيء ثبوت غيره كما مر فهو يدور علي نفسه
بالابطال وهذا يقع في الفقه كدور الصلاة وغيرها كان يقول لامته
ان صليت صلاة صحيحة فانت حرة قبلها ففصلت مكشوفة الراس
مع قدرتها علي الستر ففصل لا تعتق قبلها لزوم الدور بل عقبها وبطل
قوله قبلها والمشهور انه لا تعتق بحال ابطالا للتعليل المفضي الي الدور قال
الرشدي ورجع الغزالي عن القول بصحة هذا الدور وصنف فيه جزءا
بين فيه بطلانه قال ولا ريب انه رجوع الي الصواب والحسابي كالكوني
لكن بمعنى توقف العلم بكل منهما علي العلم بالاخر وحاصله ان ينسب

عليها

عليها طريق العلم بمقدارين ووجه الدوران الحركة الدورية يرجع فيها
الدائر الي محله ويعود الامر الي ما كان عليه كما ان هذه الامور الدائرة
يعود الامر فيها الي ما كان عليه فلا يحصل كون ولا حكم ولا علم لكن الدور
في هذا يكون حيث يجعل كل من المقدارين دليلا علي الاخر لتوقف العلم
بكل منهما علي العلم بالاخر فلا يمتنع ان يعلم احدهما بسبب اخر وجيبه
فلا دور بالحقيقة بل يبادي النظر اذ الحقيقي يتعذر العلم بمجموله مثاله
مريضان وهب احدهما للاخر عبد افوهبه الثاني للاول ولما لم يلحقا غيره
وماتا فلا يعلم كل ماصح من هبة الاول وقدر ما رجع اليه الا بعد العلم
بالاخر فحصل الدور فقل صصح هبة الاول في شيء من العبد فيبقى عبد الاشياء
وصح هبة الثاني في ثلث الشيء يبقى مع الاول عبد الاثني شيء بعد ضعف
ماصح فيه هبته وهو شيء وضعفه شيان فبعد الجبر والمقابلة يبقى
عبد كامل بعد شيئين وثلاثي شيء وبعد القسمة يخرج ثلاثة اثمان وهو
الشيء فضع هبته في ثلاثة اثمان العبد ويبقى معه خمسة اثمان وهبة
الثاني في ثلث ثلاثة اثمان فيجتمع مع ورثة الاول ستة اثمان وهي ضعف
ماصح فيه هبة الاول ومع ورثة الثاني ثمان وهو ضعف ماصح فيه
هبة الاول وقس عليه **وما اللعان مانعا كما زعم** زعمه الغزالي وغيره
وذلك لان المعني بالمانع ما يجامع السبب كالرق واللعان ليس كذلك بل
هو قاطع لما به الارث علم وهو السبب والمراد هنا النسب فعدم الارث
اي من الولد والملاعن وكل من يدلي به كابعاضه انما هو لان تنافا النسب وهذا
بقي الارث بحاله بينه وبين امه واخوته منها الثبوت النسب مجتمعا
فان يكذب نفسه الثاني للولد ثبت ما كان مقطوعا من النسب

والارث وان كان الاستلحاق بعد موت الولد وقسمة التركة وكان في ذلك
وارثه بعد موته وولد كالمفني الا انه لا يستلحقه الثاني **فخذ** الحكم
عن ثبت اي حجة **ولا تورث** انت **احدا بالشك** في وجوده او نسبه
او ذكوريته وانوثته مع الوجود كالحمل او دونه كالحنثي وسباني يالها
في محالها والمراد كما قال من عدم الارث فيه التوقف في القدر المشكوك
فيه الي زول الشك بالحكم بعدم الارث ولذا لم يعده مانعا **ولا تورث**
احدا اذ الريدر سبق الهلك لمورثه وذلك بان يموت بانحو غرق او حرق
او هدم او غربة او معركة وعلمت المعية او لم يعلم سبق ولا معية بل تركه
كل لسائر ورثته لو لم يخلف الاخر اذ حياته عند موت صاحبه لم يتحقق
كالجنين المنفصل ميتا بعد موت مورثه اما اذا علم سبق الهلك فان كان
معه عين الهالك فحكمه بين ان لم يطول لبس والاوقف الارث الي البيان
او الصلح لان التذكر مرجوح قال ويمكن ادراج هذه في اول البيت لانها في
معين ما يريد به وان لم يعلم عينه فلا ارث كالقسمين الاولين قال وفي
فهم من النظم تعسف ولا يؤخذ من اول البيت لان المنع هنا مستعمل
كما مر **فصل** في قسيم الحجب بالوصف وهو الحجب بالشخص
والحجب بالشخص انفه عن ستة اب بتشديده **والام والزوجين**
وولد الصلب بالاجماع ولادلايم الي الميت بانفسهم بلاعتق كما نبه عليه
في ضبطه لم بقوله **اي كل من ادلي بغير واسطه** الميت بتخفيفه **الامقا**
خذ ضابطه اي ضابط ذلك بجعل الها كما قال ضمير اقال ويجوز جعلها
للتانيث لاستعمال الضابطه بمعنى القاعدة فهي على الاول مفعول اخذوا
من فاعله وعلى الثاني مفعول اوصفة تحذوف اي خذ مقالة ضابطه

ثم ذكر

الحجب بالشخص

Copy University

بعد اهل اولاد الموجود في كلام البغوي حكاية القولين بل ان ترجح ولا يلزم
 من الترتيب على خلاف المساواة في الراجح منه قال ومن اكثر النظر لا يتوقف
 فيما صححناه **بالاب** بالتشديد **وابن وابنه** **اجب** بسكون الباء **الاخوة**
 مطلقا يحذف الهمزتين ونقل حركة الثانية للام كسر او ضم لانها لغتان
 في الهمزة ودليل ما ذكره الاجماع وغيره كما امر **وللاخ** **الشقيق** **فيهم** اي الاب
 والابن وابنه **اسوه** بكسر الهمزة وضمها اي قدوة **في حجب** **جميع** **اولاد**
الاب لما مر **كذلك** **كلام** من اولاد الاب ذكرنا وانتي **بالشقيقة** **اجب** اذا
بانتي من البنات او بنات الابن او منهما **عصبت** لانها اقوي عصبية فهي
 كالشقيق **وبالعبد** **من صنف** اي الشقيقة **بنات** **علات** **تحد**
 بالحالمة بضبط الناظم اي تمنع قال الشاعر انما الفقر والغني بيد الله
 فهذا يعطى وهذا يحقد ولو قري بلجيم اي تقطع كان صحبها بنات العلات
 يمنع بالعدد من بنات الاعيان **ان لم تعصب** اي بنات العلات فان
 عصبت لم يمنع **وبنت الابن** **فاكثر مع** **من فرضها** **الثلاث** من البنات
 او بنات ابن اعلا او منهما **ارثها** **المتنع** **ان لم تعصب** فان عصب لم يمنع
وبكل عاصب ذكرنا وانتي ممن **ذكرت** **انفا** **من محجوب** فقط وهو ولد الاب
 او محجوب تارة وحاجب اخري وهو ولد الابوين **او من حاجب** فقط
 وهو الاب والابن وابنه اي وبكل من هو **لا ولد** **فاجب** **كل عاصبي**
 وقد بينه بقوله **ابن اخ وعم** **وبنيه** **ومعتق** ثم بين بقية حاجبي ولد الام
 بقوله **بنت وبنت ابن وجد** **ايضا** **احرم** **بهم** اي بكل منهم **اولاد الام**
الفرض وكل ذلك مع دليله علم مما مر **وكل عاصب** ذكرنا وانتي **فساقط** اذا
اهل الفروض **استغروا** **التركة** كما علم ذلك من حكم العصبية وانما اعاده كما

قال

قال للتنبيه على ان الاسقاط معدود في الحجب واستثنى منه مسيلتين
 بقوله **واستثنى** **ذا** اي صاحب **عصوبة** **في ذات** **تشرىك** وقد مر بيانها
وما اي والتي **لا كدر** بصرفه للوزن **تغري** اي تنسب وسياتي بيانها في
 باب الجد والاخوة وقوله **لقلب** اي من العصبية الي الفرض **فيهم** اي المسيلتين
 تعليل لعدم السقوط فيهما قال وانما اقتصر عليهما وان كان ثم غيرهما
 من مسائل المعادة لتفردهما بالانقلاب الي الفرض بعد الاستغراق قال
 وتسمية هذا الاسقاط حجا اصطلاحيا في القلب منه شي لانك لا تكاد
 تجده في كتب المتقدمين ولانه خارج عن نوع حجب الحرمان اما عن حجب بالوصف
 فظاهر واما عن الحجب بالشخص فلانه ليس على وتيرته في اسناده الي ارب
 خاص حتي يقال هذا الحجب ابد ولانه لو كان حجا لم يستقم تعديد الشجين
 من حجب كل واحد من بطرقهم الحجب بالشخص كقولهما ابن الابن لا يحجب الا
 الابن ابن ابن اقرب مع تصور سقوطه بالاستغراق كما لو كان معه ابوان
 وبناتك انتهي ولا يخفى على المتأمل ان ذلك لا يمنع تسميته حجا ثم هو
 اصطلاح لا مشاحة فيه **فصل** في الفرق بين الحجب بالوصف
 والحجب بالشخص وتقدم فرق اخر وهو ان الاول يتادي دخوله على كل
 الوارثة بخلاف الثاني وبدل الحجب بالوصف فقال **ومن حجب بالوصف** **لا**
يحجب به احدا ولا تحجب انت به احدا لاحرامنا بالاجماع ولا نقصانا بالقيا
 وما روي عن ابن مسعود مما يخالفه تمسكا بطواهر الاري كقوله ان لم يكن
 لهن ولد وقياسا على حجب الاخوة للام مع وجود الاب فشاذا والصحيح عنه
 موافقة الجمهور والمراد من الولد ونحوه في الاري الوارث كما في نوصيكم الله
 في اولادكم **وحجب** **الاخوة** فيما ذكر خارج عن الاصل مع ان قوتهم فيه باقية

محجوب
 بين الحجب
 بالوصف
 الخ

اذ المعنى الذي جبههم وهو اقربية الاب في غيرهم ومثل الناظم لما ذكره بقوله
كان يموت كافر بربه عن مسلم من البنين وابن عم موافق للميت في
كفره فذا اي ابن العم له المال وقوله **يضم نكحة وان يتخلف** اي الكافر **زوجة**
ما مشركة بزيادة ما للتوكيد كما في قوله تعالى فيما رحمة من الله مع **دين**
 اي الابن المسلم وابن العم الكافر **حازت** اي الزوجة **ربع التركة** ولا يحجبها
 الابن الى الثمن لقيام المانع به والباقي لابن العم ولا يحجبها الابن في صورتين
 لذلك ثم ثني بالحجب بالشخص فقال **ومن يصير بالشخص ذا حرمان** **فما**
يجب غيره **بالنقصان** لا بالحرمان وذلك في ثمان صور بيننا بقوله **كلام**
مع ذوي اي صاحبي **اخوة والاب** بالدرج **او مع ولديها مع جد** فانها
تحتجب للسدس فيهما المكان الاخوان والباقي لمن حرمها كما ياتي او **كلام**
مع اخ شقيق واخ لاب او مع واحد من الشقيق والاخ للاب مع ولديها
انتسب **والجد** وهذه صورتان باعتبار الشقيق والاخ للاب كما جرى عليه
 في شرحه ويجوز عدها واحدة كما في الفصول **او كلام مع شقيقة وابن اب**
وزوجها اي الميتة واعاد كما قال حتم الاربع الاخيرة بقوله **فالام للسدس**
احب بالشقيق والاخ للاب في الثالثة وبالشقيق والاخ للاب مع ولديها
 في الرابعة والخامسة وبالشقيقة والاخ للاب في السادسة مع ان احد
 الاخوان فيهما محجوب تنبيه على ان بينهما وبين الاولين تخالفا وهو ان
 المحجوب فيهما لم يستقل بالحجب بخلافه في الاولين **واضم لها** اي الصورة
 المذكورة **مسائل المعاددة** التي يسقط فيها ولد الاب كجد وشقيق واخ
 لاب فهذا حجب الجد من النصف للثالث مع انه محجوب بالشقيق **كذا يضم**
لها اب وجدتان الواحدة منها **لالام** كام ام **والاخرى له** اي الاب كام

المعاده

اب فان هذه **تجب به** اي بالاب ومع ذلك **تمنع الجدة الاولى على وجدي**
 مضارع وهي الشيء اذا ضعف اي تمنعها على وجه ضعيف **عن نصف**
سدسها ونصفه الاخر للاب كما ياتي لانه الذي حرم امه فترجع قابضة
 الحجب اليه كما في بقية الصور والاصح ان لها السدس لانفرادها بالاستحقاق
 قال الرافي وليس كما مر يعني في الاولين لان الاب يرث بالعصوبة وامه بالفرض
 فلا يناسبه رد الفائدة اليه وهناك كل منهما يرث بالعصوبة فناسب ذلك
 وابطله الناظم بام واب او جد مع ولدي ام فان فائدة الحجب ترجع الى الاب
 او الجد مع انه يرث بالعصوبة وولدي الام بالفرض قال والفرق السديدا
 قاله ابن الصلاح ان رجوع ام الام لنصف السدس اذا ورثت معها ام الاب
 ليس من قبيل الحجب بل من قبيل الارحام كما في الابنين والمدرئين ياخذان
 البعض عند الارحام والكل عند الانفراد فاذا لم يوجد من ام الاب مزاحمة لسقط
 بالاب اخذت ام الام السدس واما رجوع الام للسدس فلم يكن لارحام اذ هو
 فرض اصلها وعلى هذا في عد المعادة وهذه الصورة من الصور المذكورة نظر
 اذ الكلام في الحجب الا ان يقال ذكرت المناسبة في مطلق المنع واما على القول
 بان ذلك يجب كما مر بيانه اول الحجب فلا اشكال **فهذه صور ثمان ينقص**
المحجوب فيهما من غير حظ وفصل من غير اي مضي بقوله **اما اي في الست**
الاول وجد اي في السابعة ثم جدة اي في الثامنة **وما يفوتهم** في الصور
 كلها **يحوزها من حرما** اي حرم من جبههم وهو الاب في الاولى والثامنة والجد
 في الثانية والرابعة والخامسة والشقيق في الثالثة والسابعة ودوا القرو
 في السادسة لترجع فائدة الحجب اليهم قال وفي الرابعة والخامسة والساد
 سة نظر اما في الرابعة والخامسة فقضية قوله يرجع فائدة الحجب الى حجب

الحاجب ان السدس الذي حجب عنه الام للجد وليس كذلك واما في السادسة
فليس للاخ للاب فيها شي يحبوه عنه حتى يجوزوه وهو لو ورت مع ذي
الفرض لم يرث الا الباقي وانتفارتها انما هو لانتفا الباقي وهذا يويد ما قلنا
من النظر في عدم الاستغراق حجابا واول في نظم نظرا اما في الرابعة والخامسة
ولاننا سلم ان مقتضى قولهم ما قاله بل مقتضاه ان له نصف السدس فقط
لان الجدا لما حجب نصف الحاجب للام وقد علمنا بهذا المقتضي واما في
السادسة فلانه توهم ان حاجب الحاجب يجوز ما كان للحاجب لولاه
وليس كذلك فانه انما يجوز ما حجب عنه المحجوب نقصانا بالمحجوب حرمنا
ولو مع ما توهمه فكل محجوب غير الاخ يقال فيه ايضا ليس له مع حاجبه
شي يحبه عنه بل المعنى انه يحبه عن ما كان ياخذ لولا الحجب فالموضعان
سواء وقوله لو ورت مع ذي الفرض الخ حاصله لو ورت عند عدم الاستغراق
لم يرث الا الباقي الخ ونحن نقول بمثله في كل محجوب فانه لو ورت عند عدم
حاجبه لم يرث الا ما قدر له وانتفارتها انما هو لانتفا ما قدر له وان يكن
اخ واخت من اب مع شقيقة وزوج سببي هو ووصف موكد
فالخت الاولى بدرج همزة الاولى باخيهما تسقط اي هي عصبة به
وقد استغرقت الفروض ومن رأي استثنائها اي هذه الصورة من
قولهم ان المحجوب بالشخص لا يحجب غيره حرمانا **يخلط** في ذلك قال
فقسير الرافعي حجب الحرمان بان يسقط الشخص غيره بالكلية والاخ
لا يسقط اخته بالكلية بل في صورة الاستغراق ولانه لم يستقل
بسقوطها بل هو مع الاستغراق واستثنى مع ذلك ايضا زوج وابوان
وبنت وابن ابن وبنت ابن وكذا ام وولداها واخت لابوين واخ واخت

لاب **فصل** في بيان حكم اجتماع تعصبيين او فرضيين او تعصيب
وفرض في شخص وقد بينا على هذا الترتيب فقال **ان يجتمع في الشخص**
تعصبيان كابن هو ابن ابن عم **فالارث بالاقوي** منهما لا بهما لما مر في
ترتيب العصبة **كذا الفرضان** يورث باقواهما لا بهما لانها سببان يورث
بكل منهما فرض عند الانفراد فيورث باقواهما عند الاجتماع كالاخت لابوين
بخلاف ما مر في اجتماع فرض وتعصيب لان الجمع بهما مع بود كما في الاب مع
البنت وبين محل تصور اجتماع الفرضيين بقوله **وفي تكاح المجوس ذاي**
اجتماع فرضيين في شخص **مصور وفي وطى اشتباه** وانما لم يتصور في غيرهما
لان الشرع منع من مباشر قسيبه وتعرف القوة بثلاثة امور بينهما بقوله
والقوية من القرايتين **اعرف** انت اما بحجبها **الاخري** واما عدم حجبها
دون الاخري بضم العين وسكون الدال واما كونها **اقل حجابا** من الاخري
وقوله **خذلها** اي بهذه الامور تكلمة ثم مثل لها باللف والنشر بقوله **كلام**
حالة كونها **جدة** بان يطي امه فتلد ولد ابي امه وجدته ام ابيه فالجد
محجوبة بالامومة **واخت الاب** بان يطي بنته فتلد بنتا فالاولى ام الثانية
واختها من ابيها فترث بالامومة دون الاخوة لان الام لا تحجب بخلاف الاخت
وكالقي دين اي الجدودة والاختية **حوت** بان يطي بنته فتلد بنتا فيطوها
فتلد ولدا فالاولى جدته ام امه واخته لا ييه فترث بالجدودة دون الاخوة
لان ام الام انما تحجبها الام والاخت يحجبها جماعة **فاستقرب** ذلك اي اطلب
قربة لفرمك بما ذكرنا تحده قريبا وهذا تكلمة ولو نكح بنته فولدت بنتا
ثم ماتت عنها فلم يماثلان ولا عبرة بالزوجية اتفاقا فلم ماتت بعد
الصغري فالمخلفة ام هي اخت لاب وقد مرت او الكبرى والمخلفة بنت هي اخت

ان يجتمع في
الشخص
تعصبيان
الخ

لاب فتنسقط الاخوة ولو وطى الصغرى فولدت بنتا ثم ماتت فقد خلف ثلاثة
بنات لهن الثلثان فان ماتت بعده العليا فالمخلفة بنت وبنت بنت هما
اختان لاب فلبنت النصف بالبنوة ولبناتها الباقي بالاخوة او الوسطى فالمخلفة
ام وبنت هما اختان لاب وكل من الامومة والبنوة اقوي من الاخوة فتنسقط
او السفلى فالمخلفة ام وام ام هما اختان لاب وهذه تأتي في كلامه مثالا لقوله
وان تكن اقواما اي القرابتين محجوبة فالارث قد يجاز بالمغلو به في القوة
كام ام تنسقي اي تنتسب اختا لاب بالنسب على التمييز محجوبة بالنسب
بالحالية بالام وهي في المثال اخت لاب ايضا كما عرفت فترث بالامومة
لا بالاخوة كما مر وام الام بالاخوة لان الحدوددة محجوبة بالام **والنصف وجب**
لها كونها بالاب بالدمج والتشديد مدلية ومحلها اذا لم تحجب اما اذا حجب
كما لو كان معها شقيق فلا ترث شيئا ولذا عبر بقدر المفيدة للتقليل **وهذه الصورة**
المحجوبة بضم الهمزة واحدة الاعاجيب كاحد وثمة واحاديث **في الاجبية** بضم
الهمزة وتشديد اليا لكنه خففها للوزن ويقال الاجوة وكلاهما من الحوي
وهي الحاجة يقال حاجيته فجوته اذا القيت عليه كلمة تمجبة مخالفة المعنى
للفظ قاله الخليل في كتاب العين وقال الجوهرى حاجيته فجوته اذا دعيته
فغلبته فهذه الصورة يحاجها فيقال خلف اما وجدة فورثت الجدة مع الام
او فورثت الام الثلث والجدة النصف او خلف اختين لاب فورثت احدهما النصف
والاخرى الثلث او ورث شخص مع من يرث به وليس ولد ام **وجمع تعصيب**
وفرض قدمضي مبنيا في الفصل المذكور فيه احوال الاب والجد قبل
تاكيد لمضي الامر **اقتضى** بيانه ثم وهوان الجمع بينهما قد يكون جهة وقد
يكون جهتين ويتعلق بذلك فرع بيته بقوله **ومن حواه اي جمع الفرض**

والتعصيب

22
والتعصيب ان يساوه شخص اخر **عصوبة** بنسبه على التمييز والحالة انه
ليس **ثم** بها السكت اي هناك شخص **خاطر** اي مانع **الفرض كابي عمه**
اي الميت **والواحد من اخ لام والقرين** وهو ابن العم الاخر **فاقد** للاخوة
بان ينكح اخوان امرأة قتله لكل ابنا ولا حدهما ابن من اخري فابناه ابنا عم ابن
الاخر واحدهما اخوه لامه **فالنص** فيها ان يقاسم الثاني اي فاقد الاخوة **الا**
في الباقي بعد فرضه وهو السدس وقوله **بلا ارتخا اي ابطانكملة ونقص**
في ابي عم موي اي معيق ينتسب بعض منهما اي احدهما **اخا المولي**
لام على ان يجب ترأته اي الميت لصاحب الوجهين اي لابن العم الذي هو
اخ **فاختلف الصحب على نهجين** اي طريقين **نهج** بجره بالبدلية اورفعه
بالقطع **بتمحرج ونقل صفة نهج يحكي اي النهج قولين** في كل من المسيلتين
قولا بانساق الشراك بين ابني العم بل الكل ياخذ ذوا الوجهين لاختصاصه
بقربه الام **كالم للاصليين والعم للاب** والقول **الاخر الشريك** فيهما اي
المسيلتين **وجب** لاختصاص الاخ جهة فرض فلا تنسقط مشاركتة في
العصوبة كابي عم احدهما زوج وعلى هذا يتساويان في صورة الولاد الا فرض
فيه **ونهج قاطع بالنص** فيهما **ذو تقرييق** بينهما بان الاخ يرث في النسب
بالفرض فياخذه ويجعل الباقي بينهما التساويهما عصوبة بخلافه في الولا
فرجح بالامومة كما في اخ لا يورث واخ لاب **وذا النهج هو الاصح في التحقيق**
كما قاله الشيخان وغيرهما **وقولا في كلامه بدل** والاخر عطف عليه اي وقولا
اخر **بوجوب الشريك** ويجوز رفعه مبتداه خبره محذوف اي يقول الشريك
فيهما **وجب وقاطع عطف على نهج** فقيه الوجهين فيه **وذو تقرييق** خبر محذوف
على الاول وصفة ثانية **لنهج المحذوف على الثاني** والخلاف الذي ذكره في

المسيلتين يجري في ابني عم اب احدهما اخ لام ثم فرع علي الخلاف صورة بقوله
وان تخلف المرأة ابن عم حالة كونه **زوجا** وابن عم اخرا بصرفه للوزن حالة
 كونه **اخا لام** يلجأ اي يستند فهو موزن لكن ابدله للوقف وهو تكلمة فان
 نقل فيما مر بالصحيح **فالنصف** في هذه **الزوج والاخ السدس والباقي**
اقسم بين الاثنين سواء قلش تكلمة اي فذك امر من لاس يلووس لواسا
 بالفتح اي ذاق ذواقا قاله الجوهر **وان نقل بما وهي اي ضعف والنصف**
للزوج والباقي لثان وقوله **يقف** اي يتبع الاول تكلمة ثم ما ذكر في صورة
 ابني عم احدهما اخ لام محله اذ لم يكن حاجب للاخوة فان كان فحكمه ما بينه
 بقوله **فان يكن للفرض حاجب كان يكون في الصورة الاولى ابنة فجا**
عن ابني بكر محمد بلاتوين المعروف بابن **الجداد** وهو الاقوي عند الشيخ
 ابني علي **ان الاخ الذي للام ذوا اعتضاد** اي صاحب معونة وقوة يقال
 اعتضدت بفلان استعنت به واعتضدت الشيء جعلته في عضدي قاله
 الجوهر **فيسند** اي يفرد بالماله كما في صورة الولاء لانه اذ لم يأخذ
 بقرابة الام رجحت عصوبته كولد الابوين مع ولد الاب **والقرين عاطل**
 تأكيد تأكيد **وارح الوجهين** لانفاضل بينهما الحجب اخوة الام بالبيت
 فكانها لم تكن وتفارق صورة الولاء لانه لا ارث فيه **باخوة الام** فترجح بها
 عصوبة صاحبها كالاخ لابوين بخلافها في النسب وفي هذا البيت اختلاف
 حركة ما قبل الروي ان قري تفاضل اسما وهو نوع من عيب السناد وفيما قبل
 اسكان سادس عروضه وتذييل ضربه وهما صنوعان وفيه ايضا التضمين
 وهو افتقار بيت لآخر في تمام المعنى وجواب هذا انه يجري فيه على طريقة
 المتقدمين كالخليل وابن جني فانه ليس عيبا عندهم ثم فرع علي الخلاف ايضا

صورتين بقوله **وان يخلف ابن عمه للاب** حالة كونه **اخا للام وابن**
عم اخرا انتسب **للاب والام** فذاك اي الاول **السدس** له **بالاخوة** وذا
 اي الثاني **له الباقي** وسقط به عصوبة الاول هذا علي ما **الفضل** له اي
 علي القول الذي له الرجحان اما علي المرجوح فالباقي بعد السدس بينهما
 سواء **وان تخلف امرأة من بني الاعمام** **ثلاثة مفترقي الاحكام** واحد
 شقيق واخر لاب واخر لام **ومن لام زوجها اي المرأة ومن لاب اخ لام**
والشقيق ذونسب واحد اي لم تتعد درجة انتسابه للميت **والنصف**
للزوج والثاني السدس **والشقيق الباقي في الاقوي** من الوجهين
 اما علي الاضعف فالباقي بعد النصف والسدس بين الاخ للام والشقيق
 سواء **فقس** بكسر القاف وضمها وهو اولي ليس من عيب بالسدس اي
 قس بذلك ما شبهه فلو خلف ابني عم احدهما اخ لام واخوين لام احدهما
 ابن عم فم اخوان ابنا عم واخ ليس بابن عم وابن عم ليس باخ فللاخوة الثلث
 والباقي بين ابني العم منهم والاخر قال واشرت بقولي فقس الان مسائل
 الفصل محتاج الي فكر ونظر **الجدات** اي هذا مبحث
 الجدات الوارثات وغير الوارثات **ورثت انت من الجدات من تحضا**
نسبها للميت وقوله **والذي مضى تكلمة** **انا انا اود كورا اوبا الاول**
 اي الاناث **ادلت الي الثاني** اي الذكور **بلا تخلص** ذكرين اثنين احتراز
 من يخوام الي ام وام ابني ام اب ثم مثل للثلاثة علي الترتيب بقوله **كام ام**
ام ام وكام ابني ابني اب وماي والتي **تضم** بمحض الاناث الي تخض
 الذكور **كام ام لاني اب** ونصب انا انا اود كورا علي التمييز ومن ضابط
 الوارثة المذكور يفهم ضابط غيرها المبين صرحا بقوله **ومن ادلت**

بغير وارث ضبط اي ضابط حسن لغير ذات الارث فضبط خبر عن
 والمثال له اي لمن ادلت او للضبط ام الي ام فذي معطلة اي خالية
 من الارث وام ام جدة حقيقة وان علت اي ان اطلاقها على ام الام
 وان علت حقيقة قطعا والخلف انما هو في الرقيقة اعني التي ادلت
 اليه اي الميث بالاب فقيدت بالاب في وجه اي اي منع قال فتكون
 جدة مجازا فمن يقل به اي هذا الوجه فلا يستفسر من يطلق السؤال
 عن ارث جدة بل يجزى بالموحدة المشددة اي بعلم السائل بالجواب حملا
 على ام الام لوجوب الحمل على الحقيقة عند الاطلاق قال ولا ينبغي ان يعد
 مخطيا اذا تبين ان الام اب واختلف الحكم اذا خلل من جهة كما لا يعد
 مخطيا في جوابه بانها لا تجب اذا عبر السائل عنها بالام تجوز في سؤالي عن
 جميعها ومن اباه اي منع هذا الوجه وقال بالاشتراك بوجوب استفسار
 قبل جواب من اي استفسار اي اطلب الخبر او حالة كونه مستحبرا اي جواب
 على المسئول ان يستفسر سائله عن الجدة قبل ان يجيبه اذ لامر به
 لاحداها على الاخرى قال ومن يحمل المشترك على معنييه لا يمكنه القول
 به هنا للتناقض في حكمه عند وجود حاجب لاحدهما دون الاخرى
 ان لم تختلف اي الجدة حكما يجب بالبنا للمفعول والنايب ضمير من
 اي بدونه اي الاستفسار او تختلف حكما وجب الاستفسار كان
 يكون في سؤالي عن ارث الجدة اب فانه يجب امله دون ام الام كما
 من تصحيح ذالصاحب الحاوي اي الحسن علي بن حبيب الماوردي
 اي ان يسو له وكذا التابعه الرويات تصحح ذالوجه المفصل
 واعلم ان عبارة الحاوي الجدة المطلقة هي ام الام لتحقق الولادة

فيها

فيها وانطلاق الاسم عليها عرفا واختلف اصحابنا في الجدة ام الاب
 افي جدة بالاطلاق ام بالتقييد وذكر كلامه الخ ففهم الناظم من الاطلاق
 والتقييد الحقيقة والمجاز فغيرهما ويتعين حملها على العرف دون
 النعوي والالزم مخالفتها لكلام الحاوي وان يكون اطلاق الجدة على
 ام ام الام وان علت حقيقة لغة اتفاقا دون ام الاب الاقرب منها
 وان يبدى فرقا بينهما لا يقال الفرق تحقق الولادة كما مر في كلام الحاوي
 لا في قول يلزمه ان يكون اطلاق الامر على الوالدة حقيقة اتفاقا دون
 اطلاق الاب على الوالدة والمجد على اي الاب وهو باطل والماوردي نفسه
 قال في باب ميراث الجد اما الحد المطلق فابو الاب واما ابو الام فجد
 بتقييد انتهى فظهر ان ذلك انما هو بحسب العرف لاصالة الجدة من قبل
 الام في الارث ولتحقق ولادتها والافاق ان الجدة حقيقة في ام الام
 وام الاب وان لم ترها مجازا فيما سواهما من العاليات وان ورث لصحة
 النفي التي هي علامة المجاز اذ يقال في ام ام الام مثلا انما غير جدة بل
 جدة ام تكن هل الحقيقة فيما قلنا في القدر المشترك بينهما وفي
 كل منهما بوضع يخصه فيه نظر والاقرب الاول لان الاشتراك خلا
 الاصل ولا تفضل جدة تعددت جهاتها على الجدة التي تفردت
 بجهة تؤدب على الروس وقبل تفضل توزيعا على الجهات كابين
 عم هو اخ لام والاضح الاول لان الجدودة قرابة واحدة وهذه
 الصورة يبينها من ابان اي بوضوحها تزويج بنت بنت هذ
 ابن ابنا بترك تنوين هذ فيولد لهما مولود وخلف هذا
 المولود مع هذ وهي ذات جهتين ام ام الاب هذ مع الصف

و

نصف سدسه اي المولود اي ماله **لها وجب في ارجح الوجهين**
لا تلتاه لما قلنا فقس بهذا التصويروا ما شاءه اي شأبه كان
 نكح هذا المولود بنت بنت بنت بنت بنت بنت بنت بنت بنت
 جدته من ثلاث جهات لانها ام ام امه وام ام ام ابيه وام ام
 ام ابيه ومحل الخلاف اذا كانت ترتب بالجهة الممتازة بها لو تعددت
 الجهات اشخاصا فلم ترتب بها لكونها ذات رحم ومجوبة به لم
 تقضل قطعا فلو نكح ابن ابن بنت ابن لها اخذ فولد لها ولد فله
 ام ام ابيه وام ام ام ابيه وام ام ابيه وام ام ابيه وام ام ابيه
 فهي ام ام امه وام ام ام ابيه فلا ترتب بالثانية فيما قطعنا المصروف
 لمتعددة الجهة المتجهة انه باقوي الجهتين لا بهما ولا باحد بهما كظنه
 فيما اذا اجتمع في الشخص جهتا فرض بل او بي واعلم ان الجدودة
 لا تكون في الدرجة الاولى للاصول وانما فيها ابوان ولكل منهما ابوان
 فالاربعة في الثانية وهي اولي درجات الجدودة ثم لكل من الاربعة
 ابوان ففي الثالثة ثمانية وفي الرابعة ستة عشر وفي الخامسة
 ضعفها وهكذا اول نصف اصول كل درجة ذكور والنصف الاخر
 انات وهن الجدات ففي الدرجة الثانية جدتان والثالثة اربع
 والرابعة ثمان والخامسة ضعفها وهكذا ومنه واريثات وغير
 واريثات فعلم بذلك ان كمية ما في كل درجة منهن محصورة فتارة
 يسيل عن تنزيل وتارة عن كمية وتارة عن درجة والسؤال عن التدرج
 اما عن تنزيل كلهن او الواريثات فقط او الساقطات فقط والسؤال
 عن الكمية اما عن كمية ما في درجة او درجات معينة من كلهن

واحد

او احد الصنفين والسؤال عن الدرجة اما مع فرض عدد ما فيها
 من كلهن او مع فرض احد الصنفين فهذه اثنا عشر مطلباً بانه عليها
 الناظم في شرحه وبعضها ياتي في النظم وقد يتوالد منها ما يزيد عليها
 المطلب الاول تنزيل الواريثات اي كيفية نسبتها الى الميت وطريقه
 ما ذكره بقوله **وان تسمى لك واريثات درجة واحدة وريمت اي**
طلبت تنزيلها لهن **فياك مبهمة** اي خذ طريقه وهو ان **تخص**
انت انتساب جده الى موروثهن امهات بقدر عدة المفروض
 وقوله **يجب ان** اي يكشف تكملة **وانسب كذا** اي كنسبة الجدة
 الاولى جده **اخرى ولكن ابدل اخره** اي اخر نسب الثانية **ابا**
بام وادخل البا على المتروك وهو الكري لا الرومي كما زعمه كغيره
 من المعترضين على الفقهاء في ادخالهم لها على الماخوذ لدخولها في
 عليه في كلام العرب فقد نقل الارزهرقي عن ثعلب بدلت الخاتم
 بالحلقة اذا اذنته وسويته حلقة وبدلت وبدلت بالحلقة بالخاتم
 اذا اذنتها وجعلتها خاتماً وايدلت الخاتم بالحلقة اذا خبت هذا
 وجعلت هذه مكانه قال السبكي بعد نقله ذلك عن الواحد
 عن ثعلب عن الفراء رايته في شعر الطفيل بن عمر والدوسي لما سلم
 في النبي صلى الله عليه وسلم
 قال **والله اني هداي الله عنه** وبدل طالعني محسي بسعدي
 قال وهذا صريح في جواز ذلك ويكفي الفقهاء ذلك مع قول اهل اللغة
 ايضا ان الابدال هو الازالة **واخذ على** المذكور من ابدال اب
 بام من اخر النسب الي ان تنتهي **لاخره** بها التانيث اي لجدة اخره

الوارثات من النصفين يكن الباقي وهو المطلوب السابع كمية
كلهن في درجات كان يقال كم جدة في خمس درجات متوالية من
اولي درجاتهن وارثات وساقطات فاضعف اثنين ابدأ بعدد
تلك الدرجات واطرح من الحاصل اثنين ابدأ فمابقي فهو المطلوب
ففي المثال اضعف اثنين خمس مرات يحصل اربعة وستون
فاطرح منها اثنين يبقى اثنان وستون وهو المطلوب ولا يخفى
ان المراد بالوارثات في هذا وما يليه بعد ان كلا الوارثتين
لورثت لاثنتين يرتن مجتمعات الثامن كمية الوارثات في درجات
كان يقال كم جدة وارثة في خمس درجات من اولي درجاتهن
فزد على الاعداد المفروضة اثنين ابدأ واضرب المجتمع في نصف
العدة المفروضة ونصف واحد ابدأ فمابقي حصل فاطرح منه واحد
اذا يكن المطلوب ففي المثال زد اثنين على الخمسة واضرب المجتمع
في نصف الخمسة ونصف واحد وذلك ثلاثة يحصل احد وعشرون
فاطرح منها واحد يبقى عشرون وهو المطلوب التاسع كمية
الساقطات في درجات كان يقال كم جدة ساقطة في خمس درجات
من ثاني درجاتهن فاجمع الوارثات والساقطات في تلك
الدرجات مع زيادة درجة بامر في السابع واطرح من الحاصل
جملة الوارثات في الدرجات المجموع ما فيها بامر في الثامن
يبقى المطلوب ففي المثال زد على العدة المفروضة واحدا
واجمع ما في ست درجات من كلهن يكن مائة وستا وعشرين
من الوارثات يكن سبعا وعشرين اطرحها من جملة الكل يبقى
تسع

تسع وتسعون وهو المطلوب العاشر السؤال عن درجة فرض كمية
ما فيها من الكل كان يقال اي درجة جملة ما فيها من الوارثات
والساقطات اربع وستون فنصف العدد المفروض مرة بعد
اخرى الى ان ينتهي للواحد ثم زد على عدة التنصيف واحدا ابدأ
فما كان فهو سمي تلك الدرجة ففي المثال نصف الاربعة والستين
ثم نصفها وهكذا الى الواحد وزد على عدة التنصيف وهي ست
واحد يجمع سبعة فتعلم ان العدد المفروض في الساعة الحادي
عشر السؤال عن درجة فرض كمية وارثاتها كان يقال اي درجة
جملة ما فيها من الوارثات خمس فقل للخامسة لما مر ان الوارثات
منهن في كل درجة بقدر سميها الثاني عشر السؤال عن درجة فرض
كمية ساقطات احدى عشرة فاضم للعدد المفروض اقل ما يصير
به المجموع زوج زوج ونصف المجتمع مرة بعد اخرى الى ان ينتهي
لواحد وزد على عدة التنصيف واحد ابدأ فمابقي كان فهو سمي تلك
الدرجة ففي المثال اقل ما يزد على الاحدى عشر ليكون المجتمع زوج
زوج خمسة فيحصل ستة عشر فنصفها ثم نصف الثمانية ثم الاربعة
ثم الاثنين ثم زد على عدة التنصيف وهي اربع واحد ابدأ فمابقي المجتمع
خمس فالعدد المفروض ساقطات الخامسة ولو قيل اي درجة
فما ساقطة واحدة فزد على الواحد ثلاثة ليكون زوج زوج
يكن اربعة فنصفه مرتين وزد على الاثنين واحد يجمع ثلاثة
والمفروض ساقطة الثلاثة **الحاد والافرة** لا يوين اولاب
هذا الباب خطير جدا ومن ثم كانت الصحابة رضي الله عنهم يتوقون

الكلام فيه جدا الاخبار تدل على ذلك كخبر الدارقطني والاصح انه
من كلام عمر اكرم على قسم الجد اكرم على النار وقول علي من سره
ان يقتل جرائم جهنم قليقض بين الجد والاخوة وبالجملة لا بد من
الكلام فيه فاذا اجتمع معه الاخوة فعن المربي انه يسقطهم واختاره
جماعة ووجهه بان ابن الابن كالابن في اسقاطهم فليكن ابو الاب
كالاب فيه وبانه اقوي لولايته ولان الابن لا يسقطه وبانه اما
كالاخ لابوين فيسقط الاخ لاب او كهدا فيسقط ذاك او دونهما
فيسقطانه والكل متعذر فتعين رجحانه والمذهب المنع ووجهه
بان الاخ يعصب اخته فلا يسقطه الجد كالابن وبانه يبدى بالاب
فلا يسقطه كام الاب وبانه اقوي لجهة البنوة وبان الاخوة يشبهون
الاولاد عصوبة وفرضية بخلاف الجد وبان فرعه وهو ابن الاخ يسقط
فرع الجد وهو العم وقوة الفرع من قوة الاصل قال الرافعي وحقيقه
اسقاط الجد لكن الاجماع منعه فلا قل ان لا يسقط به قال الناطم
وفي دعواه كغيره الاجماع نظر فقد حكى ابن حزم عن بعض الصحابة
تقديم الاخ وقال به الدبوسي من الخنفية واقول به ان صح لا يفتح
بمجرده في الاجماع لجواز حدوثه بعده كما ياتي مثله في المباهلة
عن ابن عباس كيف وائمة الاصول وغيرهم على ان القول به يلزم
احداث قول ثالث بعد الاتفاق على قولي تقديم الجد والمشاركة
وهو ممتنع ثم ان يجمع جد واخوة لاب او ابوين فاما ان
يكونوا مع ذي فرض او دون ذي فرض فان كانوا بدونه
وجب له اي الجد الاحظ اي الاكثر نصيبا من قسائمهم كما

ومن

ومن ثلث مال فالباقي لهم للذكر مثل حظ الانثيين ووجه
اعتبار الثلث ان له مع الام مثلي مالها والاخوة لا ينقصونها عن
السدس فلا ينقصونه عن ضعفه وتعرف تفاوت الكسرين
باعتبارهما من مقام سهمهما واسم قدر التفاوت بتسمية الفضل
بين البسطين من المقام فمقام الثلث والخمسين مثلا خمسة
عشر وثلثه خمسة وخمسة ستة وهي اكثر بواحد وهو ثلث
خمس المقام **وارع ربع من ربح** اي ولا حظ طريق من ثبت في العلم
بان نقول الاحظ قد يكون القسام وقد يكون الثلث وقد يستوي
كما فصلها بقوله **فقل قسام** اذا كان الاخوة **دون عدليه** بكسر
العين اي مثليه هو **الاحظ** له **ولم يجاوز ذاك** اي قسامه لذ
عدليه **خمس** من الصور بان يكون معه اخت او اختان او ثلاث
اخوات او اخ او اخ واخت وقوله **تخلف** اي الخمس اي تحفظ تكملة
ويستوي **الامر** اي القسام والثلث **مع عدليه** يسكون عين
مع له صلة يستوي **وذاك** اي الاستواء في **ثلاثة** من الصور **مفصلة**
بان يكون معه اخوان او اخ واختان او اربع اخوات فصور هذا وما
قبله ثمان قال واثبت التافي ثلاثة مع ان معدودها موث لان
الاصل فيها وفي اخواتها ثبوت التاكر مرة وائمة وفرقة فسوغ
الرجوع اليه ضرورة النظم ولان زيادتها مع الموث وحذفها مع
المذكر لغة لعدى بن الرباب على القياس في غير العدد واقول اذا
حذف المعدود جاز الوجهان **والثلث في سوي** الصور **الثمان**
المقدمة **افضل** له **وحين** وجود **ذاك** اي سوي الثمان

لا تتأخر المثل اي لا تتأخر محذوف احدي التابين وما ينال
اي يصيب الجدة او يصيبه الجد بنصيبه ورفعته في التماثل اي
تماثل انقسام والتثلث في الحالة الثانية هل هو بالفرض او
بالاقتسام الشامل للجد مع الاخوة لا الخاص بهم بعد اخذه فرض
او خير المفتي بالبنا للمفعول اي او بتخييره بينهما فيه خلاف
اطلقه اي لم يعزه الى احد ابو عبد الله محمد بل اتخوينا السطلي
يفتح السين المهملة المماكي فما علقه على فرايض الامام اي
القاسم احمد بن محمد الرشيدلي الحرفي نسبة الى حوف مصر
المماكي قلت ويبدو لك جدوي اي يظهر لك فائدة هذا
الخلف في اي على القولين الاولين في وصية مضي تصويرها
في شبه هذا امر تضي وهو ما اذا ترك بنتا وجدا او وصي ثلث
ما يبقى بعد الفرض فصور تماهنا ان يترك جدا واخوة وقد
اوصى بذلك فعلى الاول تضع الوصية اذا اجاز الاخوة كما تقع
عليه ثم ولما كان الحكم على الثاني هنا مخالفا له ثم استدركه
بقوله لكن بالتشديد بطلها على الثاني ظهر هنا فان ذلك
مقتضى النظر الصحيح وذلك لعدم ما يبط به بعد ثلثها
واما على الثالث فالظاهر الصحة على تقدير اختيار المفتي الاول
وتظهر فائدة ايضا في التاصيل فان ترك جدا واربع اخوات
فعلى الاول اصلها من ثلاثة وعلى الثاني من ستة وعلى الثالث
تختلف باختبار قال ولا يخفى ما في هذا الخلاف من غرابة
وصنعفه ولم يجد لصحبا هذا الخلاف بل حسنا الثالث اي

التعير

اي التعير به لما لا يخفى من انه اسهل كما قاله الرافي وورد
به النص في حق من له ولادة وهي الام دون انقسام فبطل ولانه
متى امكن الاخذ بالفرض فهو اولى ومقتضاه انه باخذه بالفرض
وبه صرح المص قال ابن الرفعة وهو ظاهر بنص الام لكن ظاهر
كلام الغزالي والرافعي انه بالعصوبة قال السبكي وهو عندي
اقرب ونص الام ليس ظاهرا في خلافه كما ادعاه ابن الرفعة بل
سألت عن هذه الحالة قال بل قد اقول بذلك في قولهم انه يقرب
له الثلث اذا انقصه القسام عنه وانهم يجوزوا في العبارة ولو
اخذه فرضا لاخذت الاخوات الاربع فاكثر الثلثين فرضا لعدم
تعصبيه لهن لارثه بالفرض وفرض لهن اذا كان ثم ذو فرض
فالحاصل انه مع الاخوة عصبة ولكنه محافظ له على قدر الفرض
لانه لا يفرض له مع الاخت الا في الاكدرية قال وقد تضمن كلام
ابن الرفعة نقلا عن بعضهم ان جمهور اصحابنا على التقصيب وهو
الذي قدمته واميل اليه هذا كله اذا لم يكن معه ذو فرض اما اذا
كان قله اربعة احوال لانه اما ان يستغرق المال او يبقى اقل
من السدس او قدره او اكثر منه وقد بينا على هذا الترتيب
بقوله وان يكن معهم يسكون العين اخواتي صاحب استحقاق
بالفرض ثم كان اي اخو الفرض ذا اي صاحب استغراق
كهم مع بنتين وزوج وام او مبقيا اقل من سدس كهم مع
بنتين وزوج دفع الجدة فيها سدس بالفرض مايل لانه
ذو فرض بالجد ودة فيرجع اليه عند الضرورة ويمنع فيها

ض

ن

ق

تراث اخوة اذ لم يبق شي **او مبقيا السدس** بهم مع بنتين
وام **انقردي** اي الجدة **به** اي السدس قال والظاهر انه بالعصوبة
واقول صرح شيخه السلقيني بالقوي بانه بالفرض لانه لو اخذ
بالعصوبة لنقص عن السدس بالمقاسمة وهو محتج مع انه
وافق على هذا في الاكدرية حكما وتغليلا وكونه يرجع فيها بالاخوة
للعصوبة كما ياتي لا يضري ذلك **وارث اخوة** في هذا الحال ايضا
يحد بالحالة اي يمنع لما مرو ولوقري بالحجم اي يقطع كان
صححا وقد مر نظيره ولما كان اطلاقهم لهذا الحال يومهم التعميم
عقبه بقوله **اقول الاي التي لا كدر** **تعرى** فان الاخت فيها
لا تمنع وسياتي بيانه فان **يك المبقى اكثر** من السدس **يعطي**
اي الحد **الاحظ من تقاسم** في الباقي **زكن** اي علم المساواة الاخ
وتلك ما يبق بعد الفرض كما يعطي الثلث بدون ذي فرض
وسدس لكل المال لان البنين لا ينقصونه عنه فالاخوة اولي **يقترن**
نكحة وكذا زكن اي وسدس مقرون بالمقاسمة وثلث الباقي فيه
اعتبار الاحظ قال ابن الرفعة ونظير تخيير الجديين الثلاثة ما
اذا غضب متلبا فصوره منقوما فان للمالك الخير من المثل
وقمة المتقوم لكنه مخير بين الاحظ وغيره والحد يتعين له
الاحظ حتى لو اراد غيره لم يزل ملكه عن الزايد على مختاره قال ولعل
الفرق ان الاقل هناك اخل في الاكثر فلا عرض لة في العدو وعنه
واقول يفرق ايضا بان الارث قهري فلا يزول الملك عنه بمجرد
الاختيار بخلاف الغصب وبان اختيار الحد واقع في ملكه والمالك

في بدل ملكه علي ان هذه ليست نظير تلك لان المادة هنا الخير
وتم التخيير **وربما تساوت الثلاثة** اي القسام وثلث الباقي
وسدس المال **في حالة الحد في الورثة** كحد وزوج واخوان
وح **فالحلف المتقدم** عن السطى **جاره** هنا **ان حصر** **انترد**
وكننت فيه للقسام **تغتمد** اي وان ترد حصر مسايل القسام
مطلقا حاله كونك معتمد القسام في ارث الجد تجد هاخمساً وحسين
كما فصلها بحواب الشرط وهو قوله **ففي المسايل الثمان** وهي
الحسن المتقين فيها قسامه والثلث المستوي فيها الامران **احكم**
به اي القسام **اذ انتفى فرض** واحكم به فيها ايضا مع **ربع**
وسدس الفا اي ركباً كان يكون في كل من الثمان زوجة واحدة
فذلك ثمان ايضا **ومع ربع او سدس كذا** **نصف** كان يكون في
كل من الثمان زوجة واحدة او زوج فذلك اربع وعشرون **وبعد**
ثلثين كبنتين **وبعد سدس** يقفوا اي يتبع **نصف** كبنت و
ابن **ومع نصف وثمان** كبنت وزوجة **قاسم** اي الجد فيها من
لم يكن من الاخوة **على عدله** سما اي ارتفع وهو صادق باخ واخت
وباختين فذاك تسع **وبعد ثلث** كام **او ثلث** **وربع** كام وزوجة
قاسم اي الجد فيها **الخا واخا** فذلك اربع وانما لم يقاسم فيها
اختين لان الفرض ان فيها ثلثا وهو منتف مع الاختين لقود
الام معهما الي السدس وسقوط ولدها بالجد **فانضبط المراسم**
جمع مرسوم بفتح الميم وكسر السين اسم مكان من الرسيم وهو
ضرب من سيرة الابل والمراد مواضع المشي في ضبط المسايل من

تأصيل وتصحیح و غیرها و بعد نصف و الربع باسکان العیر کینت
وزوج یقاسم ای الجدة اختا فہذا مسیله **وبالغرا** الاتی یبارہا
انی خاتم المسایل التی تخصر فیہا قسام الجدة للاخوة مطلقا و ذلک
خمس و خمسون کما امر و بالنظر لصنفی الاخوة لابوین و لاب ہایہ
و عشر قال و انما اقتصر علی حصہ مستایل القسام دون فروضہ
الثلاثة لامکان ذلک و تغذر ہذہ واعلم ان ہذہ المسایل یقعن
فی بعضہا القسام و یستوی فی بعضہا القسام و تلک المال و بعضہا
القسام و تلک الباقی و بعضہا القسام و سدس المال و بعضہا
ہذہ الثلاث فتاملہا **ولقبت** ای الغرا **ایضا بالاکدریہ لاوجہ**
مشہورہ مرضیہ منہا تکرر اصل زید لانہ لا یفرض فی باب الجدة
والاخوة للاخت ولا یعیل و قد فرض و اعال و منہا تکرر اقوال
الصحابہ فیہا باختلافہم کما یأتی بیانہ و منہا ان المیت امرأۃ من
اکدر او ان عبد الملک سال اکدر قیاً او رجلاً یقال لہ اکدر او ابو
اکدر او ان الزوج کان اسمہ اکدر او ان الجدة کدر علی الاخت ارثہا
او ان رجلاً اسمہ اکدر سال ابن عباس عنہا و اما تلقیہا بالغرا
فلظہورہا من غرق الفرس لانہ لا یفرض للجدة مع الاخت الا فیہا و قد
لانہ غار علیہا و قد اخذ فی تصویرہا و بیانہا فقال **والاخت**
لم یفرض لہا فی غیرہا بالجدة ای معہ و باعتبارہ و اما الفرض
لہا معہ فی المقادۃ کما یأتی فانما ہو باعتبار ولد الاب علی اشکال
فیہ یأتی **ولغات الی تصویرہا فتقول** **ہی زوج وام قاریا**
اختا و جد بالوقف علی لغة ربیعہ او ہو غطف علی زوج **والسدس**

الکدریہ

الباقی

الباقی بعد فرضی الزوج والام **الی الجدة** **یرد** فرضا لانہ فرضہ مع
الابن و لتغذر العصوبة لانہا تودی الی نقصہ عن السدس
بالمقاسمة و هو ممتنع فاصلہا من ستة **وعولت بنصفہا**
للتسعة للاخت رجوعا لفرضہا کالجدة اذ لامعصب لہا حق ولا
سبیل الی اسقاطہا ثم بعد العول **قسمة الاربعة** الحاصلہ من
نصيبہما علیہما **علی تفاضل عمرہما** من ان لا ذکر مثلی مال لا یتقی
حکم خبر قسمة ای واجبة لتغذر تفصیلہا علیہ کسائر صور
الجدة والاخت **فستبعة وعشرين اعتمدت** فی تصحیحہا **للزوج**
منہا ثلثا تسعة و ثلث الباقی ستة **للأم و اختمن** بالنون
المتقلة **باستحقاق الاخت ثلث ما یبقی** بجر الاخت باضافة
استحقاق الیہا و نصب ثلث بہ **بعد** ای بعد فرضی الزوج والام
وفاز بالذی یتقی الجدة و غیر کما قال عما کل بما ذکر تنبیہا علی
انہ یعیایا ہا فبقال فریضة و راثہا اربعة لاحدہم ثلث المال
وللثانی ثلث الباقی وللثالث ثلثہ وللرابع الباقی اذ للزوج تسعة
وہی ثلث سبعہ و عشرين وللأم ستة ثلث الباقی وللاخت اربعة
ثلثہ وللجد الباقی و یقال فیہا اربعة فی فریضة لاحدہم من المال
جزو للثانی نصف الجزو وللثالث نصف الجزیین وللرابع نصف
الاجزا اذ للجدة ثمانية وللاخت نصفہا اربعة وللأم نصفہا ستة
وللزوج نصفہ الثلاثة تسعة قال الرافعی و قیاس کون الاخت
عصبة بالجدة ان تسقط کما فی بنتین وام و جد و اخت لتعصیہا
بالبنات و ہور وایہ عن زید و یتبعی اثباتہا قولہ لا محذور جالساً
فقی

لما مرانه يتردد حيث يتردد زيد واقول يفرق بينهما في تلك
عاصبة وان عاد لجد لفرضه بخلافه هنا لما عاد لفرضه ولا
معصب لها عادت لفرضها ثم ما ذكره الناظم فيها هو المشهور الصحيح
من روايتي زيد وعند أبي بكر تسقط الاخت وعمر وابن مسعود
للام السدس والباقي كما مر فتعال الي ثمانية وعند علي بفرض و
كما مر لكن بغير نصيب الاخت عليها وعند أبي ثور تسقط الاخت
وللام ثلث الباقي والجد الباقي وبعضهم خالف في تقرير بعض ذلك
فأخذوه **وان يكن** بدل الاخت **اختان** وقد جبا الام الي السدس
فالثالث الباقي بعد الفرضين **النصف** نصفين **نصف** له اي الجد
بالعصوبة كما اقتضاه كلام القاضي الي الطيب وغيره وهو
الظاهر على ما مر في استواء القسمة والثلث كما استوت هناك السدس
قال السبكي وهو المعروف من كلام الاصحاب نعم كلام القاضي
حسين يقتضي انه بالفرض هنا **والنصف** الآخر **الاختين** ثم اني
كمل وهو تكلمة فتصح من اثني عشر قال البيضاوي في الغاية القصوى
ولو كان بدلهان ثلاث اخوات او اكثر يخجه ان يفرض كهن ايضا لتعد
المقاسمة بخلاف الاختين انتهى ووجه انه لو قاسمهن لتقص حصة
عن السدس بخلاف الاختين والناظم حكى كلامه ثم قال ولم يظهر لي
صحته واقول كلامهم لا سيما قولهم لا يفرض للاخت مع الجد الا في
الاكدرية يقتضي عدم صحته فالجد فيها السدس وللأخوات
الباقي وان نقص كل منهن عن نصف ما أخذه غايته باق وفيه
الاشكال الا في زيادة الاخت عن نصف ما أخذه في المعادة

فان

بغير ذلك
انما

فان بها اي الاخت **يبدل** اخوها **يلقي** اي يطرح من الارث
اذ لا فرض له وتلقب هذه بالعالية باسم الميثة **ولم يكن** فيها
زوج لم تلقب الاكدرية كما في اللتين قبلها بل **تلقب خرقا** بالقصر
لوقوف والنصب بترع الخافض او بتلقب بتضمينه تسمى **حكما**
اي الخرقا **مضي** ضمنا **بلا غرابه** من ان للام الثلث والباقي بين
الجد والاخت اثلاثا فتصح من تسعة ولقبت بالخرق الخرقا اقوال
الصحابه فيها اي كثر يخافوا اليه اشار بقوله **والخلف** فيها **اشاع**
في الصحابه فقال زيد فيها ما مر وهو المشهور و**ابو بكر** للام
الثلث والباقي للجد وعمر للاخت النصف وللأم ثلث الباقي والجد
الباقي وعثمان لكل الثلث وعلى للاخت النصف وللأم الثلث والجد
الباقي وابن مسعود للاخت النصف والباقي بين الجد والام سوا
وفي رواية له للاخت النصف وللأم السدس والجد الباقي وله رواية
ثالثة كقول عمر والروايتان سوا في المعنى فهذه ثمان روايات هي
في الحقيقة سبع وان رجع معناها ليست ومن ثم لقبت بالمثمنة
والسبعة والمسدسة كما ياتي اخر الكتاب مع القاب اخر وتلقبه
لها بالمثمنة هو الحامل على عددي للروايات ثمانية والافالقوم انما
يعدونها سبعة لما عرفت **وان ترد ضبط الماهو** **الاحظ** للجد
من الامور الثلاثة **مع ذي الفروض** ووصف ضبط التكلمة بقوله
يغي من حفظ قال بكسر الفاء وبفتحها يجعله من المغالية اي في
الحفظ انتهى ويلزم على الكسري السناد وجواب الشرط قوله **فالفرض**
ان تجده نصف الزوج او اقل منه كزوجة **فان يكونوا** اي

الاخوة دون مثليه الصادق بخمس صور كما مر **استقل الجدل**
بالقسام لانه الاخط **او زاد واعلى مثليه كان ثلث باق افضل**
 له وجبته لا تختص الصور وتقييده الزيادة كما قال بقوله على مثليه
 احسن من اطلاق الرافي لها لانه يدخل في عبارته اخوان او اربع
 اخوات او اخ واختان والفرض نصف ومعلوم انه لا حظ فيها
 لتساوي الثلاثة قال واذا اتفقت ما يعين القسام او ثلث الباقي
 تساوي او ربما تساوت الثلاثة كما عرفت **وان يكن اي الفرض ثلثين**
 اي قدرهما كبنتي او بنت وبنت ابن **والمقاسمه خير له ان**
كانت المقاسمه له بكسر السين **اختاف فقط والا** اي وان لم تكن
 المقاسمه له اختاف فقط **فاستحق السدس** وان ساوي القسمة
 في بعض الصور لما مر من اختيار التعبير بالفرض على القسمة
 وتعبيره كما قال بالاستحقاق اولى من تعبير الرافي بالخير لانه يتبادر
 من الخبر انه اكثر **وان يكن بينهما اي النصف والثلثين الفرض**
رسا اي ثبت كبت وزوجة **يقاسم الاخت والاختين والاخ** وذلك
 ثلاث صور ويقاسم مجزوم جوابا للشرط لكنه كسر لا لتقا السا
والسدس في سواه اي المذكور من الصور الثلاث **للجدد**
 اي ثبت وملتخص هذا الضابط انه متى اجتمع مع الجد والاخوة
 ذو فرض والفرض ان كان نصف او اقل فالقسمة خير مع اخ
 واخت او اختين او ثلاث او اخ واخت فان زاد واعلى مثليه
 فثلث الباقي خير وان كانوا مثليه استويا وقد يستوي الثلاثة
 وان كان الفرض ثلثين فالقسمة خير ان كان معه اخت والاخوة

السدس وان كان الفرض بين النصف والثلثين والقسمة خير
 مع اخ واخت او اختين فان زاد وافله السدس ثم احدث في بيان
 من يجامع الجد والاخوة من ذوي الفروض بقوله **والاخي والجد**
والزوجان والبنت هم هنا ذو السدس **وكانت**
الابن قال ومن هنا علم ان قولهم يفرض للجد مع البنت بنت
 الابن محله اذ لم يكن معه اخوة لما عرفت في هذا الباب وكانهم
 اهلوه لافراد هم الجد والاخوة بباب **ثم ان اخ فقد فالجد**
في تعصبيه لمن وجد من اخوات كالاخ المعصوب وهذا
 تقدم في العصبية النسبية لكن هذا الباب كما قال هو محل بيان
 الحال التي يقع فيها ذلك اما اذ وجد الاخ فهو الذي يعصبه
 لا الجد وان كان في درجة لقوة الاخ عليه في تعصبيه لان
 تعصبيه به مجمع عليه وبالجد مختلف فيه وليسا كالاخوين
 لتساويهما ولا يكتم من تثنى له منزلة مساواته له من كل وجه
 ولذا قد لا يعصبه بل يفرض له اذا كان الفرض خيرا له وقد
 تفضل الواحدة منهن تخايلي في المعادة ويتقدم تعصيب
 البنات لمن علي تعصبيه على ما قال الرافي فيما مر في بناتي وام
 وجد واخت بخلاف من مع الاخ ثم تعصبيه لمن محله **ان لم يكن**
الفرض له بموجب بفتح الجيم وفيه عيب السناد اما اذا كان
 الفرض موجه عينا او اختيارا فلا تعصيب كذا قاله وفي كونه
 لا يعصبه حالة الاختيار كلام مر فان قلت تعصبيه لمن
 لانه ان كان مع من كالشقيق فيجب الاخت للاب او كالاخ

للاب فتحية الشقيقة في الجملة او كالاخ للام فلا يعصم
 والكل باطل قلت اجيب بانه كالاولين لامعيني بل في جنس
 الاخوة للاب واخوة الام الزائدة في الشقيق غير معتبرة لحيها
 بالجد **وحكمه** اي لجد **ايضا مع الصنفين** من الاخوة كما
مفني مع احدهما من ان له خير الامرين ان لم يكن معهم ذو
 فرض والاخير الامور ان كان الفاضل اكثر من السدس والافالسدس
 وغير ذلك مما مر واما حكم الصنفين معه فهو ما ذكره بقوله
وولد الاصليين اي الاب والام واحد والاكثر **يعاد الجدة** بفك
 الادغام للوزن **بولد الاب** اي يعد ونتم عليه في القسمة لانه
 ذو ولادة فحبه اخوان وارث وغيره كالام عن الثلث ولان اولاد
 الاب اخوة يرتون لو انفردوا معه فاذا وجد من بينهم حجبا
 كأولاد الام والام معه ولان ولد الابوين يقول للجد كلانا اليك
 سوا فاحكم باخي حصته واخذ كما ياخذ الاب ما نقصه اخوة
 الام من الام قالوا وانما لم يعد الجد ولد الام على ولد الابوين لاختلاف
 الجهة قال الرافعي واقرى منه ان يقال ولد الام مع الجد محروم
 ابد الجلاق ولد الاب مع ولد الابوين **وبعد اخذ حظه بالحسب**
 مصدر حسبه بالفتح احسبه بالضم حسبا وحسبانا وحسابا
 وحسابة عدده قاله الجوهرى اي وبعد اخذ الجد حظه بالحسب
 من احد فروضه الثلاثة او ما تقتضيه القسمة **حاز المتيقن**
ولد الاعيان وبأى رجوع **فرع الاصل** الواحد اي ولداي
 ولدا الاب بالحرمان من الارث لحيه بولد الاصليين لجد وشقيق

وولد

وولد اب يدخل ولد الاب في القسمة والباقي بعد حظ الجد للشقيق
 ويسقط ولد الاب في جميع المعاداة **الاذا كانت** اي وجدت
شقيقة فقط فرع ما يعطي اي ولد الاب لجد وشقيقة واخ
 لاب القسمة على خمسة للجد سهمان وللشقيقة سهمان ونصف
 وهو قدر فرضها والباقي للاخ للاب فتصع من عشرة **وربما سقط**
 لجد وشقيقة واخ لاب القسمة على اربعة للجد سهمان وللشقيقة
 سهمان وهما قدر فرضها وترجع بالاختصار لاني ولشقيق
 الاخت للاب وكهم وجدة القسمة بعد سدسها خير للجد فيقسم
 الباقي على اربعة فتصع من اربعة وعشرين للجد اربعة والباقي
 على اربعة للجد عشرة وللشقيقة الباقي عشرة وهو دون فرضها
 وترجع بالاختصار لاني عشر وتسقط الاخت للاب ايضا وسياتي
 بيان عدة المسائل التي يعطي فيها ولد الاب واما ضابط ما يعطي
 وما يسقط فيه فبينه بقوله **فان علي نصف يزد ما يفضل**
 اي فان يزد الفاضل بعد اخذ الجد حظه على نصف المال **فانه**
 اي الزايد على النصف **لو ولد اصل يحصل** فان لم يزد على النصف
 فلا شيء له سواء كان قدره ام دونه وتقدم امثلة ذلك وعلم من
 الاقتصار على استثنائنا الشقيقة سقوط ولد الاب مع الشقيقتين
 لانه لا يبقى له معهما شيء كجد وشقيقتي واخ لاب للجد الثلث ولهما
 الباقي وهو قدر فرضهما ولا يزدان عليه كالأخوة فيما مر وهذا
 كما قال السبكي يدل على ان ما اخذته في هذه الصور بالعصبة
 والزيد واعين وبويدة عموم قولهم لا يفرض للاخت مع الجد

الا في الاكبرية لكنه معارض بانه لو كان بالعصوبة لحرم بالشقيقة
 ولد الاب وان فضل اكثر من النصف ولكن اما عصبة بالنفسين
 او غيرهن او مع غيرهن والكل باطل كما لا يخفى في غير الثالث
 واما فيه فانه يلزم ان ياخذ كل منهن نصف ما لمعصية فقط
 وقد يجتار الثالث ويقال هذا الباب مخالف لغيره قال الناطم
 وقد يجتار الرابع وان لم يعدوه مع العصبة مع الغير لافراد الجد
 والاخوة تباب قال وقد يستأنس له بما مر من فرق الراقعين
 العصبة بغيره ومع غيره بانه اذا قلنا عصبة بالغير فالغير
 عصبة او مع الغير لم يجب ذلك ثم قال ولا يزول بذلك الاشكال
 للزوم يجب ولد الاب بالشقيقة وان فضل اكثر من النصف **وان**
نرم مسايل المعاددة بفك الادغام للوزن سميت بذلك
 وان لم يكن العدم من الجانبين لان فاعل قد ياتي بمعنى فعل تجاوز
 وجاز ودافع ودفع وقال السبكي لانه نزل المعدود منزلة
 العاد **محصوره** حال وكذا **ما شذ** اي انفرد **منها** مسيلة
شارده اي نافرة والمراد حارجة والحال الثانية تأكيد الاولى
 اي وان تطلب حصر مسايل المعاددة **قولد الاعيان** محليا
ان لم يعبروا اي ان لم يجاوزوا **عديلا** **اخت** **واخ** وصدق
 عدم مجاوزتهم ذلك باخ واخت وباخ وباخت وباختي وباختي
 فهي خمسة حدود اذ لو زادوا عليها لم يجز الا للمعادة **يعتبر**
 صفة عديل كما قال وهو تكملة **وتكان** اي والحالة انه كان
من ولد اب مقل مع الموجودين من ولد الاعيان **عديلا**

اودون

٥١
اودون ما يكمل ذلك فالجملة ثلاثة عشر مسيلة اذ الحد
 الاول من ولد الاعيان يتاتي فيه حد واحد من ولد الاب
 اخت وفي الثاني ثلاثة اخ او اخت او اختان وفي الثالث خمسة
 اخ او اخ واخت او اخت او اختان او ثلاثة وفي الرابع ثلاثة اخ
 او اخت او اختان وفي الخامس واحد اخت فذلك ثلاث عشرة
 لها خمس حالات بينهما بقوله **والفرض في الجميع** اي والحالة
 ان الفرض في جميع الثلاثة عشر المفهومة من الكلام **فقد**
زكن اي علم **او كان فيها فرض هو الرابع بالسدس قرن او واحد**
من ذين اي من الرابع والسدس **او نصف** فهذه الخمس تنصب
 في الثلاثة عشر تبلغ خمسا وستين ويحيى في الحد الثالث فقط
 ثلاث مسايل بينهما بقوله **وضم انت** **للمجد اخت الميت** **مخفيا**
من اب وام واخته للاب بالثلثين اي مع فرض ثلثين **ونصف**
وسدس او نصف **وثن** **ان خلوا** اي الجد والاختان عن الزايد
 عليهما من الاخوة فجملة مسايل المعادة ثمان وستون قبلا ومن
 المعادة غير ذلك كجد واخ واخت لابوين واخ لاب وكدة وجد
 وشقيقة واربع اخوات لاب ورده الناطم بان ذلك غير خارج
 عنها لان المعادة في الاولى بما ذكرنا لم تات الا بالعوض لعدم
 تاتيها بنصف اخ فاضطر للمعادة به واما الثانية ونحوها
 فلا مكان المعادة فيها بثلاث اخوات فلاحاجة للزيادة ويجوز
 كما قال جعل وضم مبنيا للمفعول فيرفع اخت واخته عن بين عدة
 المسايل التي يبقى فيها لولد الاب شي فقال **وردهما يعني لولد**

العلات شي اعاد هذا وان تقدم ليبي عليه قوله **وذلك**
كابن في ثمان حالات اربع مع ذي الفرض وهي **اذا كان مع الجد**
شقيقة كما مر **ومعها ام او جدة وولد اب** بنشد يد الباء **وعدم**
 بالادغام للوزن **منهم** مع الشقيقة **عدلي اخ** والحكمة صفة لولد
 اب وصدقه باخ واخت وبنات اخوات واربع بدون ذي الفرض
 بينهما بقوله **او معها عدل ثلثه** اي العدد المثلث وصدقه باخ
 وباختين **والحالة انه لا فرض بعد** فالجملة ثمان وعدها بعضهم
 ستانظر للفرض مع قطع النظر عن اخذه والمعنى واحد ولا بأس
 بتفصيلها فالاولي جد وشقيقة وام واخ واخت اب تصح
 بالبسط من مائة وثمانية باعتبار القسمة لان الباقي بعد السدس
 لا يصح على ستة فتضرب بما في اصلها ستة تبلغ ستة وثلاثين
 للام ستة وللجد عشرة وللشقيقة ثمانية وعشر يبقى سهمان
 لا يصحان على ثلاثة فتصح من المائة والثمانية وتلقب **مختصر**
 زيد لانه صحها بالاختصار من اربعة وخمسين واختصارها
 لذلك اما بعد انتهت القسمة او عند ابتداء التاصيل او بينهما
 اما الاول فباعتبار ما مر ثم ردها للاربعة والخمسين لانفاق
 السهام بالنصف واما الثاني فباعتبار ثلث الباقي فان اصلها
 ستة والباقي بعد السدس لثلاث له صحب فيبلغ ثمانية عشر
 للام ثلاثة وللجد خمسة وللشقيقة سبعة فبقي سهم لا يصح
 على ثلاثة فتصح مما قلنا واما الثالث فباعتبار القسمة كالاول
 لكن اذا صارت لست وثلاثين زد على السهمين نصفهما فتصح

علي

٩
 علي الثلاثة ولسهام الكل نصف صحب زده عليه فتصح مما قلنا
 ويعاينها فيقال انت امرأة لقوم يقتسمون ميراثا وقالت
 لا تجعلوا لي حائل فان وضعت ذكرا وانثى ورثا او احدهما فلا
 فهو في هذه اذا ترك جدا وشقيقة واما ورثة اب حاملا المسيلة
 الثانية هي الاولى لكن ولد الاب ثلاث اخوات الثالثة كالاولي
 ايضا والرابعة كالثانية الا ان بدل الام فيها جدة وكلها تقع
 مما صحت منه الاولى الخامسة والسادسة جد وشقيقة واخ
 واخت لاب او ثلاث اخوات له تصحان من ثمانية عشر للجد ستة
 وللشقيقة تسعة وثلاثة لولد الاب السابعة جد وشقيقة
 واخ لاب فتصح من عشر ولذا تلحق بالعشرية للجد اربعة وللشقيقة
 خمسة وللأخ واحد التامة جد وشقيقة واختان لاب القسمة
 على خمسة ولان نصفها فبلغ عشر وبعد القسمة يبقى واحد لا يصح
 على الاختين للاب فتصح من عشرين ولذا تلحق بالعشرين للجد
 ثمانية وللشقيقة عشر ولكل اخت سهم **واجعل اباجد وان**
 علامع الاخوة فيما مر **جد معهم لابن اخ** اي لا تجعله مع الجد
كاصله اي كالأخ معه **فالفرق** بينهما **يدري من ربح** مما
 مر في العصبات النسبية قال وهذا الحكم وان كان معلوما
 مما مر في الفروق بين بني الاخوة وابائهم فقد ذكرناه هنا الامر
 اقتضي ابراده **بيان معنى الكلاله في التزويل**
 في قوله وان كان رجل يورث كلاله وقوله يستفتونك قل
 الله يفتيكم في الكلاله تاسي بكثير من الفرضيين في بيان معنى

الكلالة وافرادها بالذكر قال وفي مدلولها لغة ثلاثة عشر قولا
 احدها جميع القرابات ثانياها كل وارث والاقراب ان مراد قابله
 من القرابة ثالثاها قرابة الرجل خلا والده وولده رابعها بنو العم الاب
 خامسها قرابات الام كالعصباء قرابات الاب سادسها بعيد
 القرابة سابعها ما عدا الابوين والاح حكاها الرابع عن قطرب ثم قال
 وليس بشئ ثامنها كل من لم يرته اب او ابن او اخ تاسعها ميت ليس
 له ولد ولا والد عاشرها هذا الميت وورثته قال والظاهر ان
 مراد قابله انما تقع عليهما معا فان الرافي قال في حكايته وعن
 الازهري وقوعها عليهما جميعا حادي عشرها المال الذي لا يرثه
 ولد ولا والد ثاني عشرها الفريضة التي ليس فيها ولد ولا والد
 ثالث عشرها اطلاقها بالاشراك علي من لم يترك ولدا ولا والدا
 وعلى من ليس بولد ولا والد من الورثة وعلى القرابة من غير جهة
 الولد والوالد ومنه قولهم ما ورث المجد عن كلاله قال وهذه
 الاقوال لا يجري كلها في المراد بها في التزويل بل يجري منها
 ثلاثة او اربعة وقد بينتها بقوله في النظم بقوله وفي المراد
 بالكلالة في التزويل **اختلف** اي اختلف فيها علي الصحابة
والاكثرون منهم علي **انه مما عرق** وتبين لامر اجمل **فقيل**
 المراد بها وارثون ما فيهم ولد وان نزل **ولا والد** ذكر وان
 علا قال القرطبي وغيره وهو قول جمهور اهل العلم وعزي
 للسافعي ومالك واحمد ودليله خبر الصحابي عن جابر بن
 علي النبي صلى الله عليه وسلم وانما مريض فقلت يا رسول الله

انه

انه لا يرثني الا كلاله فكيف اصنع في مالي فلم يجبي حتى نزلت
 يستفتونك الآية ولم يكن له يومئذ ولد ولا والد **وقيل ميت**
فقد دين اي الولد والوالد قال الامام وغيره وهو قول جماهير
 العلماء ودليله خبر ما الكلالة يا رسول الله قال اما سمعت الآية
 التي نزلت في الصيف يستفتونك والكلالة من لم يترك ولدا
 ولا والدا رواه الحاكم وقال صحيح على شرط الشيخين **وقيل ميت**
للولد او وارثون فاقدوه اي الولد قال ولما وقع الخلاف في
 حكاية الثالث عن ابن عباس اثبت باوقال ويجوز اثبات كل منهما
 قولاً فيكون الاقوال اربعة والي ذلك اشترت بقولي **فاعدد** اي
 الاقوال ثلاثة او اربعة علي ان بعض العلماء جعلها القرابة التي
 ليست من جهة الوالد والولد كما مر بيانه في بيان جهة الارث وحكي
 انما السهم لاب معه ولا ابن لقول سعد وكان له بنت انما يرثني
 كلاله فتكون الاقوال في الآية ستة لكن لم ار من قال بالخامس
 من الصحابة مع انه يمكن جعله فرعاً لاحد الاولين ثم بين
 مقابل قول الاكثرين بقوله **والوقوف في معناه** اي لفظ الكلالة
يروى عن عمر رضي الله عنه فقد قال حين طعن اعدوا الي لم
 اقل في الكلالة شيئاً يعني شيئاً يثني به والافقد روي عنهم
 الاقوال المتقدمة في النظم وقد سأل النبي صلى الله عليه وسلم
 عن الكلالة فقال بكفيك اية الصيف يعني التي في آخر السورة
 لنزولها في يوم صايف كما ان التي في اولها نزلت في يوم صايف
 فتوقف وقال ايضاً ثلاث لأن يكون رسول الله صلى الله عليه

وسليمين احب الي من الدنيا وما فيها الكلالة والخلافة والربا
 واما لم يرد في بيانها لان في الآية اشارة تكفي المحتمل وعمر كان
 محتملا ولكنه توقف لعارض ويجعل انه اذكرها لكنه لم يكف
 بادراكه **وعز وسابق** وهو القول بالعرفان **الجل** اي معظم
 الصحابة **اشهر** بين العلماء لما مر من الادلة وبيان كون الشيء
 مشهورا غير بيان في نفسه فلا يكون هذا تكرار مع قوله والاكثر
 انه عما عرف وقد تقدم في بيان جهة الارث بيان اصل الكلالة وعرضا
 في قوله تعالى وان كان رجل يورث كلالة **مقدمان التاميل**
والتصحيح **وغيرها** كقسمة التركات هذا شروع في بيان محتاج
 اليه هنا من الحساب لما مر ان هذا العلم مركب من الفقه والحساب
 وهو علم بكيفية التصرف في العدد لاستخراج مجهول من معلوم بوجه
 بينهما وموضوعه العدد من حيث تركيبه وتحليله ومسائل القضايا
 التي يطلب نسبة محمولاتها الى موضوعاتها فيه كعلمنا بان ضرب
 ثلاثة في اربعة ثمانية عشر **وعايتة** استخراج مجهول من معلوم بوجه
 التصرف في العدد ولا ريب ان الفرضي يفترض بعد معرفة الفتوي
 لمعرفة التاميل والتصحيح وقسمة التركات ولما كان المقصود
 منها بالذات الثالث لانه ثمرتها اولان وسيلتان له والثاني
 متوقفا على الاول والثالثة على مقدمات بدا بالمقدمات
 ثم بالاول ثم الثاني ثم الثالث والمقدمات جمع مقدمات بكسر
 الدال مقدمة الجيش الجماعة المتقدمة منه من قدم اللزم
 بمعنى تقدم ومنه قوله تعالى لا تقدموا بين يدي الله ورسوله

التاميل
 والتصحيح

وبفتحها

وبفتحها على قلة مقدمة الرخل في لغة من قدم المتعدي اي
 امور متقدمة او مقدمة على المقاصد التي بعضها بالذات
 وبعضها بالغير كما استعمله وتعريف التاميل والتصحيح
 يأتي في محلها والمقدمات التي ذكرها ثلاث مرتبة كما صنع
 الاولى ما بينهما بقوله **وبين كل عدد من نسبة** بكسر النون
 وضمها من **نسب اربع في علمها** تصور او تصديقا **منفعة**
 عظيمة وهي **تأمل تد اخل توافق** **تباين** فعدد اهما متما
 متداخلان متوافقان متباينان **يعني** **من الحاذق** بضم الياء
 من عني بكذا بالبتا للمفعول اي اهتم به وقد بيني للفاعل
 والحاذق الماهر وبين وجه الحصر في الاربع بقوله **فان تساويا**
فقل تماثلا ولم يتساويا فان **عدا الاصغر** بالدرج **الكبير** اي
 احصاه والمراد افناه مرتين فاكثر **ادخلا** اي تدخلا ادغمت
 الثاني الدال لتقاربهما مخرجا في بهمة الوصل لتعذر البدأ بالسما
اول يقن الاصغر الاكبر بل **عدد ثالث** **افناهما** اي افنا كلامهما
 على حدته **توافقا** **افناهما** **واحد فقط** **تباينا** **افرقا** **بإدراك**
 الفقه من نون التوكيد امر من فرق يفرق اي افرق بين الاربع
 وسوي في الفايق بين المخفف والمتقل في فرق وحكي القرافي
 عن بعض شيوخه ان العرب خصت الاول بالمعاني والثاني
 بالاجسام ثم بين الناظم امثلة الاربع بقوله **فخسة وخسة**
ثلاثا وثلاثة وتسعة **تدخلا** وسمى تدخلا ومداخلة
 وان لم يكن من الاكبر دخول لما مر في المعادة **وتمايقا**

ثلاث

كن

في المداخلة تناسب وفي عدد بينهما متناهيان وهو اصطلاح
أزقله بفتح الهمزة والفاء أي جماعة منهم الخوفي وابن البنا فلا
مشاحة بأن التناسب لا يختص بالمداخلة وقد عبر ابن البنا
أيضا عن غير التباين بالاشتراك فرد النسب إليهما والأول
أعدل لاختلافهما بالحدود واللوازم والاحكام **وستة وتسعة**
توافقا وكل ما تداخل توافقا لأن الأصغر إذا فني الأكبر
توافقا باجرا الأصغر من غير عكس أي كلي كما هو المفهوم والأول
فله عكس صحيح وهو بعض المتوافقين متداخلان إذا الموجبة
الكلية تنعكس جزئية وكمل بقوله **فإن منه** أي ما تقر في
المتوافقين والمتداخلين **بأيضا** أي واضحا **خمس وستة**
تباينا وخرج كما قال بكل عدد من الواحد والواحد والتساوي
والعدد والواحد وان كان الواحد مفنيا لكل عدد لأنه ليس
بعد بل مبداه ولأن العدد ما ساوي نصف مجموع حاشيته
القرينتين أو البعدين في علي السوا والواحد ليس كذلك وقد
يطلق عليه العدد مجازا لطلاق الكل على الجزأ وتغليباً وعن إمام
هذه الصناعة إلى محمد عبد الحق بن طاهر أن العدد يطلق على
الواحد باشتراك أو تشكيك فلا احتراز ولا مجاز وعلى التشكيك
بفسر العدد بما فسر به النخاعة بأنه ما وضع لكمية الشيء قال
الناظم فإن قلت ما ذكرته في حد المتوافقين من أن الأصغر
لا يفني الأكبر يقتضي أن بينهما وبين المتداخلين تبايناً وقوام
كل متداخلين متوافقان ولا عكس يقتضي أن بينهما عموماً

مطلقاً

مطلقاً لا تبايناً قلت المراد بالتوافق في قولهم كل متداخلين
متوافقان مطلق التوافق وهو الاشتراك الأعظم من التماثل
والمتداخل والتوافق لا التوافق الذي هو قسم التداخل لأنه
كما يشترط في المنقسم لأنواعه صدق على كل منها وحمله عليه
حمل مواطاة يشترط أيضاً في تلك الأنواع أن يكون كل ما منها
كما تقر في محله ولأنه يلزم منه أن يكون قسم الشيء قسماً
منه وهو ممتنع انتهى **فصل** في المقدمة الثانية
وهي الطرق التي يتوصل بها لمعرفة ما يتحقق من النسب
وهي ثلاثة بينهما بقوله **أجماً الأصل** بمعنى توصل في تفاضل
بين المتداخلين والمتوافقين والتباينين **لعلم النسبة**
صلة صل وكذا قوله **بالطرح** أو **بالحل** أو **بالقسمة** على سبيل منع
الخالو ما العلم بنسبة التماثل فلا يفتقر لطريق لأنه ضروري
أد كل أحد من لم يمارس الحدود والرسوم يدرك التفرقة بين
التماثل والتفاضل بديهية ثم تفصيلاً بقوله **ولست بدى**
بالأول المشهور بين الفرضيين وهو الطرح ور بما يسمى بالافنا
والالقاوالاسقاط ولذا نوع التعبير عنه في قوله **فاسقط الأدنى**
أي الأصغر من **الكبير** أي الأكبر **اسقاطاً فصاعداً** أي أن يفني
الأكبر ويبقى منه بقية أقل من الأصغر **فإن في به فقل تداخل**
ولأن في الحكم بذلك من التونا بالقصر وهو الفتور **وإن لم**
يفن به بل تبقى واحد تبايناً أو **أزيد** على الواحد **فإن**
أي الزايد **بلا وتأي** أي فتور من **أصغر** **فإن يكن** أي الزايد

بينة

افناه اي الاصغر توافقا ولم يفنه بل كان منتهاه الواحد
احكم بالتباين او غيره اي الواحد اطرحه اي الغير بلا تباين
من فاضل الكبير نحو ما سبق ولا تزل تمشي على هذا النسق
 اي النظم حتى يصادف الذي يقضيها من واحد او عدد مما يقضي
 من تباين او توافق **فاحكم به عليهما اي على العدد من فلو كانا**
 ثلاثة وتسعة فاطرح الثلاثة من التسعة ثلاث مرات تقى
 فهما متداخلان او اربعة وستة فاطرح الاربعة من الستة
 مرة يبقى اثنان اطرحهما من الاربعة مرتين تقى فقد انتهى
 الطرح لغود ثالث فهما متوافقان او اثنين وثلاثة فاطرح الاثنين
 من الثلاثة يبقى واحد فهما متباينان او خمسة وثمانية فاطرح
 الخمسة من الثمانية يبقى ثلاثة اطرحها من الخمسة يبقى اثنان
 اطرحهما من الثلاثة يبقى واحد فهما متباينان ايضا **قالت وقد**
استنبطت قاعدتين ينتفع بهما العالم بهذا الفن في التمثيل
 اذا طوب بمثال خاص ويكتفي بهما عن التقب والحدس احدهما
 في ايجاد اقل عددين يتفقان بخرج معلوم فاضعف مخرج الجز
 فيكون الحاصل هو اصغرهما فان اردت اكبرهما حملت المخرج على
 ضعفه فيكون الاكبر كما لو سبقت عن اقل عددين يتفقان بالثلاث
 فاضعف مخرج الثلاث يحصل ستة وهي اصغر العددين فاذا
 ردت مخرج الثلاث على الستة يحصل تسعة وهي اكبرهما
 فالستة والتسعة اقل عددين يتفقان بالثلاث **الثانية في**
 ايجاد اقل عددين يتفقان بجز معلوم مقيدتين بعدة الاسقاط

المحتاج

المحتاج اليهما في معرفة توافقهما فحصل اقل عددين يتفقان
 بذلك الجز بما قروا وحفظهما وهذا ان العددان يحتاج فيهما
 ابد الى اسقاطين اي من غير نظر لتكرار الاسقاط بالعدد الواحد ولا
 ففيهما ثلاث اسقاطات فان اردت اقل عددين يتفقان بذلك
 الجز ويحتاج فيهما الى ثلاث اسقاطات فاجعل اكبر المحفوظين اصغر
 المطلوبين ومجموعهما اكبر المطلوبين فان اردت اقل عددين يتفقان
 بذلك الجز ويحتاج فيهما الى اربع اسقاطات فاحفظ الحاصلين
 اخرافى المثال واجعل اكبرها اصغر المطلوبين ومجموعهما اكبر
 المطلوبين وهكذا الى ان تنتهي الى اخر العدة المطلوبة فلو قيل
 كم اقل عددين يتفقان بالنصف ويحتاج فيهما الى ست اسقاطات
 فاضعف مخرج النصف يكون اربعة وهو اصغر عددين متفقين
 بالنصف يحتاج فيهما الى اسقاطين ورد مخرج النصف على اربعة
 يكن ستة وهو اكبرهما ثم اجمع الاربعة للستة يكن عشرة وهو
 الاكبر من اقل عددين متفقين بالنصف ويحتاج فيهما الى ثلاث
 اسقاطات واصغرهما الستة فاجمعها للعشرة يكن ستة عشر
 وهي الاكبر من اقل عددين متفقين بالنصف ويحتاج فيهما الى اربع
 اسقاطات واصغرهما العشرة فاجمعها للستة عشر تكن ستة
 وعشرين وهي الاكبر من اقل عددين متفقين بالنصف ويحتاج
 فيهما الى خمس اسقاطات واصغرهما الستة عشر فاجمعها للستة
 والعشرين يكن اثنان واربعون وهي الاكبر من اقل عددين يتفقان
 بالنصف ويحتاج فيهما الى ست اسقاطات واصغرهما الستة

ن

طات

ن

الأول بالجمع اضلاع بدل من الاول جمع ضلع بكسر الضاد
 وفتح اللام ويجوز تنسكيتها قاله الجوهري وغيره اي يحل الاكبر
 لاضلاعه الاول التي تتركب منها بان تجعل يخرج الجز الذي
 ظهر له احد ضلعيه وتقسيم عدد ذلك عليه يخرج ضلعه الآخر
 فان كان اوله فلا يمكن حله او مركبا فحله ايضا كما عرفت وهكذا
 الى حيث تريد او يخرج بالقسمة عدد اوله فيكون الخارج الاخير
 والمخارج المقسوم عليها هي جملة اضلاعه التي يحل اليها وانما كان
 صفة الحل بضرب اضلاع بعضها في بعض فان خرج ما حلته
 فذلك صحيح والا فلا **فان يكن** بعد الحل **كالاصغر** كافه اسم
 يكن خبره **فيها** اي وان لم يكن مثل الاصغر في اضلاع كثلاثة
 وستة فالستة لها نصف اقسامها على مخرجة يخرج ثلاثة وهو
 اوله والخارج والمخرج ضلعا الستة وفيها مثل الاصغر **فان**
 اي الاصغر **داخل في الاكبر وعند فقد** اي مثل الاصغر
 في اضلاع كثلاثة واربعة **تباينا وان يكن كلاهما بتركيب**
فمن برفعه خبر لكلاهما والجملة خبر يكن واسمها ضمير الشأن
 وينصبه خبر اليكن بالوقف بلغة ربعية واسمها كلاهما وبتركيب
 صلة فمن على التقديرين اي وان يكن كلا العددين حقيقيا
 بتركيب **فحل كلاهما الماد** كراي لاضلاعه الاول وفي ضلع
كل واحد منهما انظر بالبنا للمفول فان يكن اضلاعه
 يعني الاصغر **لذا** يعني الاكبر **اولا** تكون له والحالة انك
قد فقدت الاشتراك بين اضلاعهما اصلا **اول** تفقده لكن

يشترك

يشترك بعض من احدهما البعض الاخر فهي ثلاثة اقسام
 رتب عليها جواب الشرط وهو قوله **فقل** حالة كونك **مطابقا**
 باللف والنشر بين تلك الاقسام وهذه الاحكام اعني **تداخلا**
تباينا توافقا فلو كان اربعة وعشرين وستة وتسعين
 وحلت كلاهما لاضلاعه الاول كان اضلاعه الثاني ثلاثة
 وخمسة اثني عشر والاول ثلاثة وثلاثة اثني عشر وكلها مجموع
 للاكبر فمما متداخلا ولو كان اثنين وثلاثين واحدا وثمانين
 كانت اضلاعه الاكبر اربع ثلاثيات والاصغر خمسة اثني عشر
 وليس منها ما يماثل شيئا من اضلاعه الاخر فمما متباينان
 ولو كانا ستة وثمانية كان اضلاعه الاكبر ثلاثة اثني عشر
 والاصغر ثلاثة واثنين فقد ماثل ضلع احدهما ضلع الاخر
 لان لكل منهما ضلع اثنين فمما متوافقان ولما مر ان الاشتراك
 بين المتفاضلين انما هو بين المتوافقين والمتداخليين اخذ
 في بيان ما يشتركان فيه وما يعتبر من الاجزا المشتركة فقط
والاشتركا في العددين الذين اتفقا هو الثالث من الاجزا
عرفت سابقا وهو الذي يفنيهما وذلك اربعة وعشرين
 وستة وثلاثين فان الثالث المفني لكل منهما اثنا عشر فبشركا
 بماله من الاجزا وهو النصف والثلث والرابع والسادس والنصف
والاشتركا في عددين ذوي اي صاحبي **تداخل** مظهر
الاصغر من الاجزا الستة واثنى عشر فانهما يشتركان في النصف
 والثلث والسادس لانها الموجودة للستة وصرف اصغر للثلاث

ن

الجزء الاول هو **المعتبر** من الاجزاء المشتركة لان القصد بالنظر
 في الاجزاء اختصار الاعداد المودي اليه اعتبار الادق فوجب
 اعتباره وادقها في مثال التوافق نصف السدس وفي مثال
 التداخل السدس **وهو اي الادق اسم واحد من العدد الذي**
اعتبر به اشتراك في المتوافقين والمتداخلين كما في المثالين
 فان اسم الواحد من الاثني عشر في الاول نصف سدس ومن الستة
 في الثاني سدس **المختصر** اي اعتبار الاشتراك بذلك لاجل قصد
 اختصار المختصر فاللام كما قال للتعليل ثم ذكر ما يعرف به الثالث
 الذي يعتبر به الاشتراك في المتوافقين بحسب ما يعرف به توافقها
 من الطرق المتقدمة بقوله **مثال تجزيه** اي جزكان او جزية
 الادق **توافقا** اي فالعدد الثالث الذي توافق المتوافقان تجزيه
 هو **اكبر ما بطرحه** اي اكبر عدد **تطابقا** اي المتوافقان بطرحه
 ان عملت بالطرح كالاثني عشر في المثال الاول فلا عبرة بالاصغر
 وان افني كلامهما كالاثني والثلاثة والاربعة والستة في ذلك
 المثال **وهو اي الثالث الامام المنتهي اليه** ان عملت بالقسمة
 كالاثني عشر في ذلك المثال ايضا **وهو ضلع تطابقا** اي المتوافقان
عليه ان عملت بالحل وكان الاشتراك في ضلع واحد كالثلاثة المشتركة
 فيها التسعة والخمسة عشر بعد حلها لاضلاعهما **فان ترد اي**
 الاضلاع المشتركة على واحد **فما يضرب ركبها** اي فالثالث ماركب
 بضرب الاضلاع المشتركة فلو حلت الاربعة والعشرين لاضلاعهما
 ثلاثة وثلاثة اثنيات والستة والثلاثين لاضلاعهما ثلاثة

وثلاثة

وثلاثة واثنين واثنين فالمطلوب اثنا عشر لتركيبها من الاضلاع
 المشتركة وهي اثنان واثنان وثلاثة واعلم ان كيفية الجزاء
 الادق من المتوافقين متحد وكيفية مختلفه والالكان مماثلين
 وهي من احدهما تسمى وفقا ولمعرفة منهجان قسمة وحل فاشترك
 الي الاول بقوله **ووفق كل منهما ان طلبا بالف الاطلاق يقسم**
 برفعه لغة في جواب الشرط الماضي **ذو الوفق على ذي العدد**
 الثالث فما خرج فهو المطلوب فلو قسمت على الاثني عشر الاربعة
 والعشرين خرج اثنان وهو وفقها ونصف سدسها لانه اسم الواحد
 من الثالث او الستة او الثلاثين خرج ثلاثة وهي وفقها ونصف
 سدسها لذلك واي الثاني بقوله **ومن يكن لمخرج الحل اعتمد**
ياخذ من الاضلاع ما اي الضلع الذي يباين غيره منها وهو
 غير المشترك منها فان توحد فذاك والاربع كما بينه بقوله **مركا**
 بكسر الكاف حال من ضمير ياخذ **بالضرب ما يباين** في الخط او في
 الذهن من اضلاع كل عدد على حدتها حالة كونه **معددا** بفتح الدال
 فلو حلت التسعة لاضلاعهما ثلاثة وثلاثة والخمسة عشر لثلاثة
 وخمسة لكان وفق الاول ثلاثة لانفراده بهما والثاني خمسة
 لذلك ولو كانا ستين وثمانية عشر وحلتهما لكان اضلاعهما الاول
 اثنان واثنين وثلاثة وخمسة والثاني اثنان وثلاثة وثلاثة
 والمشارك بينهما اثنان وثلاثة ومسطحها ستة والعددان
 متفقان بالسدس والمباين من الاول البقية اثنان وخمسة
 ومسطحها عشر في وفق الاول لانها سدس والمباين من الثاني

ن

السهم او اقل او اكثر بحسب ماله من الاصل والعلة الجامعة للثلاثة
 وغيرها من بقية الطرق ان نسبة حظ كل وارث او فريق من الاصل
 الي الواحد او عدة احاد الفريق كنسبة حظ الواحد من المصحح الي
 جزء السهم فهذه اربعة اعداد متناسبة تناسبا هندسيا اي
 نسبة الاول للثاني كنسبة الثالث للرابع اولها الحظ من الاصل
 ثانيها الواحد او عدة احاد الفريق ثالثها الحظ من المصحح رابعها
 جزء السهم والمجموع المطلوب منها ثلثا وكل اربعة اعداد متناسبة
 كذلك ففي مجموعها خمس طرق ثلاثة منها تقدمت ورابعها ان تقسم
 عدد الفريق على عدد جزء السهم ثم الحظ على الحاصل وخامسها
 ان تقسم عدد الفريق على حظه ثم جزء السهم على الخارج فالضابط
 فيما اذا كان المجموع الثالث كما هنا ان تضرب الاول في الرابع ثم تقسم
 الخارج على الثاني او تقسم الرابع على الثاني ثم تضرب الحاصل في الاول
 او تنسب الاول للثاني وتأخذ من الرابع بقدر ذلك او تقسم
 الثاني على الرابع ثم الاول على الحاصل او تقسم الثاني على الاول
 ثم الرابع على الحاصل **فان اردت في المثال الاول** من مثالي
 الفصل السابق وهو جدتان وثلاثة اخوة لام وخمسة بني
 عم **مقدار حظ الاخ** من المصحح **مفصل** صفة لحظ **فجزء سهمها**
 بالنصب على الرابع بما يفسره اضرب الثاني **ثلاثين** بدل من جزء
 سهمها **اضرب** **سهمين** فيه اي في جزء السهم وهو اي الحظ الذي
 هو سهمان **قدرا الواجب** لهم اي الاخوة من الاصل **يكن** اي
 يوجد **ستون** **فاقسم** اي الستين عليهم **يرتفع** من القسمة

عشرون وهو الذي لواحد منهم **وجب** واضرب سهم الجدتين في
 الثلاثين واقسم الخارج عليهما يكن لكل منهما خمسة عشر وضرب الثلاثة
 لبني العم في الثلاثين واقسم الخارج عليهم يكن لكل منهم ثمانية عشر **ومن**
يكن بالثان **منهم حسب** بالفق من الحساب اي ومن يكن قد
 حسب بالطريق الثاني من الطريق المذكورة **يقسم ثلاثين على عددهم**
 اي الاخوة **ويضرب الحاصل** وهو عشرون **في سهمهم** يخرج مال كل منهم
 ويقسم الثلاثين على الجدتين وتضرب الخمسة عشر الخارجة في سهميهما
 وعلى بني العم وتضرب الستة الخارجة في ثلاثة حظهم يكن لكلهما
 ذكر **او اردت العمل** بالثالث **سم من ثلاثة** عدد الاخوة **سهمين** اي
 سهميهما يكن ثلثين **ومن ثلاثين خذ الثلثين** اي ثلثيهما **يحصل**
 لكل اخ **بكل منهم** من الثلاثة **عشرون** كما عرفت وسهم من اثنين
 عدد الجدات سهمهما يكن بضافا فخذ من الثلاثين نصفها وهو مال كل
 جدة وسهم من الخمسة عدد بني العم سهماهم يكن ثلاثة احماس فخذ
 من الثلاثين ثلاثة احماسها وهي مال كل منهم وبالطريق الرابع اقسّم
 على الثلاثين الاخوة يخرج عشر اقسّم عليه سهميهما والجدتين يخرج
 ثلثا عشر اقسّم عليهما سهميهما وبني العم يخرج سدس اقسّم عليه
 سهامهم يخرج لكل ما ذكر وبالخامس اقسّم الاخوة على سهميهما يخرج
 واحد ونصف والجدتين على سهميهما يخرج اثنان وبني العم على سهامهم
 يخرج واحد وثلثان اقسّم على كل من الخواارج الثلاثين يخرج لكل ما
 ما ذكر **وقس بما ذكرته** في الاخوة **الباقين** من الجدتين وبني العم
 وقد عرفت **واعلم** ان نسبة حظ كل من الاصل اليه كنسبة ماله

من المصحح اليه فهذه اربعة اعداد متناسبة ايضا والمجموع منها
 الثالث ففي استخراج خمسة طرق ايضا ان تضرب لكل حظه في المصحح
 وتقسيم الخارج على الاصل او تسمى حظ كل من الاصل وتضرب الخارج في
 المصحح او تقسم الاصل على حظ كل ثم المصحح على الحاصل او تقسم المصحح
 على الاصل وتضرب الخارج في حظ كل او تسمى الاصل من المصحح وتقسيم
 الخارج على حظ كل فحصل عشر طرق لاستخراج حظ كل بعد التاصيل
 والتصحيح وتحصيل جزء السهم وان كانت باعتبار الضابط الكلي خسا
 ثم بين اختبار صحة القسمة بقوله **والانصبا** بالفصل للوزن **اجتمع**
وقابل ما اجتمع منها اي بالمصحح الذي **قسمت لاختبار متبع**
 اي لاجله فان ساوه فالعمل صحيح والا فلا ففي المثال اذا صحت الانصبا
 كانت مائة وثمانين فالعمل صحيح ولو كان اقل واكثر فاعيد العمل
 لانه مختلف **استخراج حظ كل وارث من مبلغ التصحيح بعد**
التاصيل وقبل التصحيح ان كان بعد تحصيل جزء السهم ففيه الطر
 الخمس الاول من العشر لعدم الاحتياج فيها الي التصحيح او قبله وهو
 المراد فطريقه ما قال **ان ينكسر نصيب حيز فقط** عليه ثم **بالتباين**
 بينه وبين حيزه **ارتبط في خط ذاك الصنف المبين للفرد منه استقرار**
 اي استقرار حظ الصنف لواحدة لانه جزء سهم الصنف اذا الصنف جزء سهم
 المسئلة حينئذ فاذا ضرب فيه الحظ وقسم عليه الخارج خرج الحظ
وان توافق اي الصنف وحظه فوفق ما انكسر للفرد لانه جزء سهم
 الصنف اذا راجع الصنف هو جزء سهم المسئلة حينئذ فاذا ضرب
 فيه الحظ وقسم عليه الخارج خرج وفق الحظ **والذي نصيبه انقسم**

عليه

عليه فاضرب حظه مما التسم بالاصل في احد ذاك الحيز المنكسر عليه
 حظه ان يبينه **وفي وفقه** ان وافقه لان كلامه من اجزاء السهم **وكل**
حظ من الاصل ميز بما قلنا وقد مثل لكل من المباينة والموافقة بمثال
 فقال الجدة وسبعة اعمام **لكل عم خمسة** سها ما **لانها جميع ما قد**
انكسر لكلهم لدي اي عند تباين طهر **وعدهم اي سبعة للجدة** **اذ**
حظها منتم بالصفة عليها ومجموع الحظوظ اثنان واربعون ومنه تصح
 المسئلة **فان يكن اعمامه** اي الميت **عشرين** **يكن لكل منهم سهم واحد**
يقينا اي خمس حظهم لان توافق اي الاعمام وحظهم اي لتوافقها **اي**
اي الخمس وخمس عددهم اربعة **لمن بقي** بفتح القاف علي لغة تميم اي الجدة
 بلا ضرب لتصيبها لانه واحد ولا اثر لضربه فتصح من اربعة وعشرين
فلو نصيب جدة تعدد اضريت عدده اي عدد نصيبها في المباين او وفق
 الموافق **كما تم هذا** في تقرير القاعدة من الضرب في عدد المباين ووفق
 الموافق **جدة وزوجة وثلاثة اعمام** لكل عم سبعة حظهم واضرب لكل من
 الجدة والزوجة حظها في عدد اعمام يكن للجدة ستة وللزوجة تسعة
 وتصح من ستة وثلاثين ولو كانت الاعمام فيها اربعة عشر لوافقوا حظهم
 بالسبع فاجعل سبعة وهو واحد لكل منهم فلم اربعة عشر واضرب
 لكل من الجدة والزوجة حظها في سبع الاعمام يكن للجدة اربعة وللزوجة
 ستة وتصح من اربعة وعشرين ولو تركت زوجا واخوين لام وخمس
 شقيقات فاصلها ستة ونقول لتسعة والمباينة بين الشقيقات
 وحظهن فقط فاربعة من لكل شقيقة فلم عشرة وللزوج ثلاثة نظرا
 في الشقيقات فله خمسة عشر ولكل اخ خمسة لان له سها واحدا

فتصع من خمسة واربعين ولو كن عشرين لوافقن حظن بالربع قال
 ربه لكل منهن فلمن عشرون وللزوج ثلاثة في ربع عدد من خمسة
 عشر ولكل اخ ربع عدد من فتصع من خمسة واربعين وبذلك عرف ان
 المذكور هنا نوع من التصحيح ولما فرغ من بيان وقوع الكسر على صنف اخذ في
 بيان وقوعه على صنفين وصورة كما عرفت اثنتا عشرة اربع حالة مباينة لما حظهما
 واربع حالة الموافقة واربع حالة الاختلاف وقد بينا كلها فقال **والكسر**
ان يقع على صنفين وبابين **الصنفان للحظين** **وان تماثلا** اي الصنفان
 في حكمه اي في حكمه حكم الحظ **المتكسر على فريق ذي تباين** لحظه **ذكر** لكل
 واحد من كل منهما حظ صنفه ولمن ضح عليه حظه مسطح ضربه في احد
 الصنفين وذلك لما مر في الانكسار على صنف واحد مباين لحظه **وان تباينا**
فكل صنف منهما فاضرب نصيبه بدون وقف اي توقف في عدد غيره
 اي الصنف اي في عدد الصنف الاخر فما كان فهو لواحد ذلك الصنف
 لان ضرب عدد في مسطح عددين وقسمة الخارج على احدهما كضرب العدد
 الاول في الاخر فلو ضربت اثنين في مسطح ثلاثة وخمسة وقسمت الخارج
 على الخمسة مثالا كان كضرب الثلاثة في الاثنين وكذا لو قسمته على الثلاثة
 كان كضرب الخمسة فيهما وقد علمت ان جزء السهم في صورة تباين الصنفين
 مسطحهما وانك في الطريق الاول المذكور في الفصل المتقدم تضرب حظ
 كل صنف في جزء السهم وتقسم الخارج على عدد الصنف فيكون ضرب حظ
 احد الصنفين في جزء السهم الذي هو مسطحهما وقسمة الخارج على
 ذلك الصنف كضرب ذلك الحظ في الصنف الاخر ومن ذلك يعلم علمه ما
 يأتي من الصور **ودو حظ سلم من الكسر فاضرب نصيبه من اصل قدم**

في سطح ذينك **الفريقين** المتباينين لانه جزء السهم فما كان فهو لذي
 الحظ **وان توافق الصنفان فاضرب ما ركن** **لكل صنف في جميع**
وفق فريقه اي الصنف الاخر فما كان فهو لواحد ذلك الصنف **ودو**
التقسيم حق **فاضرب نصيبه من التاصيل في مضروب وفق**
حيز في صنف اي في الصنف الاخر فما كان فهو لذي الانقسام **اودا**
 اي وان تداخل الصنفان **فكتوافق بينهما سبق** لما مر ان كل متداخلين
 متوافقان وان شئت فادفع حظ الاكبرهما الواحدة واقسم الاكبرهما على
 اصغرهما واضرب الخارج في حظ اصغرهما يخرج ما لواحدة واضرب حظ
 من مع عليه حظه في الاكبر فما كان فهو له هذا كله في الحالة الاولى اما
 الثانية والثالثة فقد بينا بقوله **وان يوافق كل صنف ما استحق**
اولم يوافق منهما غير صنف فارجع **كلا** اي كل موافق منهما في الحالتي
لوفقه وما مر في حالة مباينة كل منهما حظه اتبع بان تنظر بين
 الراجعين في الثانية فان تماثلا فلكل واحد من كل صنف وفق حظهم
 واضرب حظ من صح عليه في احد الراجعين او تباينا فاضرب وفق
 مال كل صنف في راجع الاخر يخرج ما لواحد الصنف واضرب حظ من صح
 عليه في مسطح الراجعين او توافقا او تداخل فاضرب مال كل واحد
 من كل صنف وفق حظ صنفه في راجع راجع الصنف الاخر واضرب حظ
 من صح عليه في مضروب احد الراجعين في وفق الاخر وبان تنظر بين المتباينين
 والراجع في الثالثة فان تماثلا فالحظ المتباين لواحد مباين ووفق
 الحظ الموافق لواحد ما وافقه وتضرب حظ من صح عليه في احدهما
 او تباينا فاضرب الحظ المتباين في الراجع يكن ما لواحد المتباين ووفق

الحظ الموافق في عدد المباين يكن ما الواحد الموافق وحظ من صح عليه
في مسطهم ما أو توافقا أو تراخا فاضرب الحظ المباين في راجع الرابع
يكن ما الواحد الموافق وحظ من صح عليه في مضروب أحدهما في راجع الآخر
وقد أخذ في أمثله بعض ذلك فمثل للصورة الأربع الحالة الأولى على الترتيب
السابق بقوله **كزوجته وسبعة من ولد الأم معهم من الأعمام عدد**
مثلهم أي سبعة فاضربهم بيقوم من يسكون النون اثني عشر وكل
صنف من الصنفين حظه قد انكسر عليه مع تباين بينه وبين
حظه فانظر تجد بين الفريقين تماثلا عهد الخمسة الأعمام قل
للم الواحد منهم وللآخر خبر الذي لولد الأم واضرب لها أي للزوجة
ثلاثة حظها في سبعة أحد المتماثلين وبعد أي بعد استخراج
الانصباء ما تفرق منها بالقسمة أحكم أي اتقن جمعه مختبرا
فتعرف أن المصح أربعة وثمانون وان تكن أعمامه أي الميت ثمانية
فذاك تمثيل الحال أي صورة ثانية فكل من الصنفين يباينه حظه
وهما متباينان فاضرب لهم واحداي لاجله خمسة الأعمام في سبعة
عدد الأخوة يفر أي العم بها بالقصر للوزن أي بخمسة ولأم أي
وثلاثي فلم يباينان وثمانون وللأخ أي لاجله اضرب في الثمان عدد
الأعمام أربعة حظ فريق الأخوة يظهر نصيبه من الأعداد المتفرقة
من الضرب وذلك اثنا وثلاثون فلم يباينان وأربعة وعشرون وسبعة
عدد الأخوة سطح مع الثمانية عدد الأعمام والحاصل وهو ستة
وخمسون اضرب فيه حظ الباقي وهي الزوجة يخرج مائة وثمانية
وستون ونضع المسيلة من ستمائة واثنين وسبعين وان يك الأعمام

معها

معها أي الزوجة ستة وولد الأم تسعة والبينة أي فالقطع
بأنه قد توافق الصنفان بالثلاث فخمسة الأعمام في ثلاث
راجع الأخوة اضرب لهم يكن له خمسة عشر فلم يباينان وللأخ
اضرب أربعة حظ الأخوة في اثنين من ستة أعني بالاثني راجعه
أي راجع عدد الأعمام يكن له ثمانية فلم يباينان وسبعون والستة
اضرب ثلثها في التسعة أو بالعكس والحاصل اضرب في نصيب الزوجة
يكن لها أربعة وخمسون ونضع من مائتين وستة عشر وان تكن
أي المسيلة بحالها ولكن ولد الأم ثلاثة واضرب لفرد منهم حظه
أربعة في اثنين ثلث عدة الأعمام لتوافق عددي الصنفين بالثلث
يكن له ثمانية فلم يباينان وأربعة وعشرون واضرب لهم خمسة الأعمام ذا
تمام في ثلث أخوة واحد أي يكن له خمسة فلم يباينان وذا تمام حال
لازمة واضرب حظ المرأة ثلاثة في ستة تركبت من ثلث أحدهما
في الآخر بعبرة أي بالاعتبار إذ لا يرتفع بضرب ثلث أحدهما في الآخر
شي عن أكبرهما فيكون لها ثمانية عشر فتضع من اثنين وسبعين
ثم مثل بمثال الصورة من الحالة الثالثة بقوله وان يكن أعمامه
في الصورة المذكورة عشرينا فوقها أربعة يقيسها فاضرب
في أربعة للأخوة أي حظه بيد والذي لكل ذي أخوة بالتشديد
وهو ستة عشر فلم يباينان وأربعون واضرب لهم خمس حظه
بالوقف بلغة ربعة أي واحد في عدة أخوة ثلاثة يكن له ثلاثة فلم
يستون مباينا بنصبة بقوله تعد والحالة حال من عداي بعد
عدد هم مباينا بحظه واضرب نصيب زوجة ثلثه فيما ارتفع

من ضرب عدد اخوة فيما رجع من عدة الاعمام يكن لها ستة وثلاثون
وتضع من مائة واربعة واربعين والقيس اي بما ذكر من الامثلة **اعتمد** ان
في سائر الاقسام الاثني عشر **ياد المستعد** لهم مثل ذلك وامرها
سهل فلا يطول بذكرها فعليك بضبط القواعد وقد استوفاهما كلها
في الفصول وغيرها ثم اخذ في بيان وقوع الكسر على ثلاثة اصناف او اربعة
فقال **وان يزد كسر على ما سبقنا فقس على الذي مضى محققا له ونقص**
على بيان ما ذكر من المثالين في الباب قبله اي باب النصحيح والانكسار
فيهما على ثلاثة اصناف **وانت فاعتبر** اي فقس على المثالين بقية الاقسام
التي عرفت ثمانية **فاضرب لكل جدة في المثال الاول** وهو جدتان وثلاثة
اخوة لام وخمسة بني **عم نصيب كل من واحد في المحصل من ضرب**
عدي اخوة والعاصب وهو خمسة عشر يكن لها ذلك فلجدتي ثلاثون
واضرب لكل عاصب مناسب اي نسيب **ثلاثة** حظهم في سطح من سواهم
اي الجدات والاخوة وهو ستة يكن له ثمانية عشر فلم تسعون **وللاح**
اضرب حظ اخوة اثنين نحو اي نسبو اللام في سطح جدات وولد عم وهو
عشر فيكون له عشرون فلم يستون وتضع من مائة وثمانين **واردد** بشك
اي في المثال الثاني وهو عشرون جدة وتسعون اخا لام وتسعون ابن عم
عد ولد الام لتصفه خمسة واربعين لموافقة حظه به **كذا عدة ذوي**
العصوبة للثلاث ثلاثين لموافقة حظه به **ثم الفرد** من كل صنف من
نصيبه **فان ترد نصيب كل جدة** فراجع اخلافهم **وهي العمدة**
في تمييز ذلك **قابل بكل منهما الجدات** **وكن فوق الوقف للصفيين** الاخير
ذا اي صاحب اثبات **اعني** فوق الوقف **ثلاثة** لبني العم **وتسعة** للاخوة

وقد

وقد **تد اخلافا طلب بذاك المنهج المعتمد** الذي يتوصل به لمعرفة
اقل عدد ينقسم على كل من عدد بن مفروضين **اقل مقسوم على كليهما** **تجد**
تسعة **واضربه في سهم كل من علماء العمل في نصيب كل واحد من**
اخوته اي المبتدأ ان تقول **قابل** **بفوق عدد** **بجملته** اي قابل بجملته
فوق عدد هم وهو خمسة واربعون **عشرين** عدد الجدات **ثم الراجع الذي**
بقي وهو راجع الاعمام ثلاثون **تجد** اي وفق عدد الاخوة للعدد اي
العشرين والثلاثين **ذاتوا في** **للاول** بالخمسة والثاني بثلاث **للمحس** **فازددهما**
اي العددين الثاني **لاثنين** **ثم الاول** الى **اربعا** وهما امتداخلان والاصل
اربعة رحمه للوزن ثم اتى بالف الاطلاق وضم في الموضوعين للترتيب الاخباري
ونصف حظ الاخوة اضرب اجمعاه في اكر الوقفين اي الاربعة **اذ هو**
الاقل اي اقل عدد ينقسم على الاثنين والاربعة **يكن نصيب كل اخ بالتشديد**
ما حصل وهو اربعة فلم ثمانية وستون **واعمل كذا في حظ كل عاصب**
من بني العم **مراعياما كان من تناسب** بان تقابل براجعه الجدات
وراجع الاخوة يكن راجعاهما اثنين وثلاثة وهما متباينان **واقل عدد**
ينقسم عليهما ستة **فاضربه في ثلث سهامهم** يكن له ستة فلم خمسماية
واربعون وتضع من الف وثمانين **كما مر وفي الذي اوردته كفايه**
لضابط الاصول اي القواعد **بالعناية** من الله تعالى **وان في نهاية**
الاعراض شرح له على الجعبرية ولم يكمله **ما فيه من ذ** النوع الذي
كلامنا فيه **غنية المرتاض** في هذا الفن ومن ذ ابيان ما وعنية مبتدأ
خبره فيه **او فاعليه المناسب** **اي** هذا مبحث المناسبة
من النسخ وهو الازالة والتغيير والنقل يقال نسخت الشمس الظل

يد

ازالته ونسخت الرج اشار الديار غيرتها ونسخت الكتاب نقلت ما فيه
الى اخره ومن ذلك النسخة لازالة او تغيير ما صحت منه الاولى بموت
الثاني او بالمصحح الثاني او لانتقال من وارت لآخر وهي اصطلاحان
بموت وارت فاكثر قبل قسمة التركة فان قلت النسخة مفاعلة تقتضي
صدور الفعل من الجانبين وهو منتف هنا للعلم بان المسئلة النسخة
ليست منسوخة وبالعكس قلت تقدم جواب مثل هذا وايضا لما
كان في المتوسطات شبه المفاعلة ونزل غير هامر لنسخها اطلق علي
الكل ذلك طرد الباب وانما عبرت بشبه المفاعلة في المتوسطات
لابل المفاعلة مع انما موجودة فيها لان وجودها فيها مجاز لان ناسخ كل
منها غير منسوخه والمفاعلة حقيقة انما تكون حيث يكون الفعل من
اثنين فاكثر يفعل كل بالآخر ما يفعل الاخر به ثم هذا الباب نوع من
التصحيح لكن ما مر بالنظر لميت واحد وهذا بالنظر لاكثر فلذا عطف به
وهو يتضمن ستة اقسام لانه اما ان يكون في المسئلة ميتان او اكثر
وعلى كل منهما اما ان لا يحتاج لتصحيح جديد او يحتاج وعلى قسمي
الاكثر اما ان يتوارث الموتي بعد الاول اي يرث بعضهم من بعض ولو
في بعض البطون او لا وقد اخذ في بيانها على هذا الترتيب فقال ان
مات قبل القسم بفتح القاف اي القسمة وارت عمل مصحح بفتح الحاء
لكلميت بالتحقيق مستقل صفة لمصحح وما المسبوق بالموت هو
الميت الثاني من المسئلة الاولى قسم على مصحح له فاما ان يصح عليه
او يباينه او يوافقهما كما يبين بقوله فان سلم من كسر اقع منهما
اي من المصححين بالاول حصول الغرض وان يكن مباين المصحح

فحصل

فصل اقل ما على المصححين مع قسمه ومنه تصح المسيلتان واثابه
فاضرب احدهما في الاخر كما عبر به هو في مواضع كغيره اذ لو اعتبر اقل
عدد يصح على المصححين لصحت المسيلتان في المثال الثاني الاتي من
اثنين عشر لكنهما انما يصحان من اربعة وعشرين كما سيأتي او كان ذاتا فاق
له فليقتصر اي فليطلب محصل من ضرب مصحح اول سبق في راجع
الثاني على ذلك النسق المتقدم من اعتبار اقل جزء ليحصل اقل ما يصح
على المصححين فما يدا من الضرب في القسمين فمعه صحت اي المسيلتان
مقابلة وان نرم ان تقسم العدد المرتفع من الضرب فمن له شي من المصحح
الثاني ضرب فيما موروث له من الاول اي في الذي يجب لمورثه من
المسئلة الاولى لدي اي عند تباين والا اي وان لم يباينه بل وافقه
يضرب ماله من الثانية في وقفه اي وفق ما لمورثه من الاولى وكثيرا ما
يعبر عن المصحح بالمسئلة فلذا ذكر مرة وانت اخري وما الاولى ينسب
جزا لهما باضربا لاهلهما فيه نصيب كل وارث بها ومثل لكل من الصحة
والمباينة والموافقة بمثال على هذا الترتيب بقوله كجدة وابنين مات الواحد
منهما عن ابنة وابنين فهو اي المثال فاقد للكسر والمسئلة الاولى
من اثنين عشر اثنان للجدة وخمسة للفرع الحي وخمسة من الفرع قبرا
صحت على مصحح للتباينة اي خمسة للبنت واحد ولكل ابن اثنان
فاقنع بتلك المسئلة البادية اي الظاهرة من بدايد وظهر فاليا
بدل من الواو وجوبا او المقدمة من بداه قدمه والبايد من الهمة
جواز او بالجملة هي صفة غير محتاج اليها معني وان يكن من مائة
الواحد من الابنين ابني يكن مصحح الميت الاخير اثنين وماله

من الاولى وهو خمسة مياين له اي لمصححه **فقل: من ضعف الاولى**
اي من اربعة وعشرين من ضرب احدهما في الاخرى **صحتا واضرب لكل**
ابن لثان اي الميت الثاني من الثانية **سبعة** في ما مورثه خمسة
فلهما عشرة **واضرب لكل من ذوي الاولى: الخط** اي حظه من باقي
جمع الثانية فللمجدة اربعة وللفرع الحى عشرة **فقس عليها ما لها ماضيا**
اي مشابهة **وان يخلف هالك ابوام** بالوقف بلغة ربيعة مع **استين**
ثم ماتت عنهم وفي النسخة المرجوع عنها منهم وهي الانسب اي ثم ماتت
من المذكورين بنت **وخلقت ذوي الاولى فقط** فقد خلقت جدة
وجدا واحدا لابوين **فان يكن** اي الها لك الاول **انتي في الاخرى** تانيث
اخر الكسراي ففي المسيلة الاخيرة **سقط: اب** **لانه ابوام** والمجدة
السدس وللأخت النصف والباقي يرد عليهما ان لم ينتظم بيت المال
فتكون من اربعة وحظ الميت الثاني من الاولى وهي ستة سهمان يوافق
مستيلته بالنصف **واضرب نصفها في الاولى فتصحان** من اثني عشر لابل
اثان بالابوة ولاشي له بالجدودة لانه ابوام وللأم اثان بالأمومة
وواحد بالجدودة وللبنت اربعة بالبنوة وثلاثة بالاخوة وان انتظم
بيت المال فكل من المستيلتين من ستة وسهما الميت الثاني من الاولى
يوافقان مستيلته بالنصف ايضا فتصحان من ثمانية عشر لابل ثلاثة
بالابوة ولاشي له بالجدودة لما مر وللأم ثلاثة بالأمومة وواحد بالجدودة
وللبنت ستة بالبنوة وثلاثة بالاخوة ولبيت المال اثان **وان يكن**
اخا ذكورة حصن بالبنو المفعول من حصنه بالمعجزة ثم المعجزة
عن حاجته واحتضنه حبسه والمراد المنع اي فما منع الاب في

الثانية لانه ابواب وجينيد **فالاوله** يسكون لها الورن **من ستة**
والثانية: من ضعف تسعة للمجدة ثلاثة وللمجد عشرة وللأخت خمسة
وحظ البنت **القانية** اي الميتة من المسيلة الاولى وهو اثان **يوافق**
الاخرى بنصف فلترد اي الاخرى **لتسعة** نصفها **ويستقي** اي يطلب
ذاك العدد الذي تضع منه المستيلتان **اي سطح ستة وتسعة**
فمن: دال اي اربعة **ونون** اي وخمسين **صحتا كما ذكر** **وجز سهم**
الواد اي الستة التي هي المسيلة الاولى **تسعة** بنصبه بقوله **جمع**
اي صار **وجز سهم المصحح الثان واحد** نصف حظ البنت قال وانما
كان واحدا لان ما يحصل لها من الثمانية عشر اذا قسم على اصل مستيلتها
يخرج لكل سهم واحد واذا عرف ذلك **فقسهم يتبع** فمن له شي من الاولى
ضرب في تسعة او من الثانية ففي واحد فلابل تسعة بالابوة وعشر
بالجدودة وللأم تسعة بالأمومة وثلاثة بالجدودة وللبنت ثمانية
عشر بالبنوة وخمسة بالاخوة **وهذه المسيلة تعري الى** ابي العباس
وقيل الى جعفر عبد الله بن الرشيد **المأمون** فيقال لها المأمونية
لانه لما اراد ان يقر بجي بن اكرم قضا البصرة احضره فاستحققه
فاحسن يحيي بذلك فقال يا امير المؤمنين سلني فان القصد علمي لا خلق
وكانوا يمتحنون القضاة والعمال والامراء بالفرايض فقال ما تقول
في ابوين وابنتين لم تقسم التركة حتى ماتت احدي البنتين عن الباقي
وقيل عنهم وعن زوج فقال يا امير المؤمنين الميت الاول رجل وامرأة
فاحبب المأمون فطنته وقال عرفت الجواب فولاه وحكي الحافظ
عبد الغني المقدسي ان يحيي اذ ذاك كان ابن احدى وعشرين سنة فاستحققه

من الاولى وهو خمسة **مباين** له اي لمصححه **فقل** من ضعف الاولى
اي من اربعة وعشرين من ضرب احدهما في الاخرى **صحتا واضرب لكل**
ابن لثان اي للميت الثاني من الثانية **سهمه** في ما مورثه خمسة
فلهما عشرة **واضرب لكل من ذوي الاولاد** الخط اي حظه منها في
جمع الثانية فللمجدة اربعة وللفرع الحى عشرة **فقس عليها ما لها ماضيا**
اي مشاهرة **وان يخلف هالك ابوام** بالوقف بلغة ربيعة مع **ابنتي**
ثم ماتت عنهم وفي النسخة المرجوع عنهما منهم وهي الانسب اي ثم مات
من المذكورين **بنت وخلفت ذوي الاولى فقط** فقد خلفت جدة
وجدا واختا لابوين **فان يكن** اي الهالك الاول **انتي في الاخرى** تانيث
اخر الكسراي ففي المسيلة الاخيرة **سقط اب لانه ابوام** والمجدة
السدس وللأخت النصف والباقي يرد عليهما ان لم ينتظم بيت المال
فتكون من اربعة **وحظ الميت الثاني** من الاولى وهي ستة سهمان يوافق
مستيلته بالنصف **واضرب نصفها في الاولى فتصحان** من اثني عشر لابل
اثنان بالابوة ولاشي له بالجدودة لانه ابوام وللأم اثنان بالأمومة
وواحد بالجدودة وللبنت اربعة بالبوة وثلاثة بالآخوة وان انتظم
بيت المال فكل من المستيلتين من ستة وسهما الميت الثاني من الاولى
يوافقان مستيلته بالنصف ايضا فتصحان من ثمانية عشر لابل ثلاثة
بالابوة ولاشي له بالجدودة لما مرو للام ثلاثة بالأمومة وواحد بالجدودة
وللبنت ستة بالبوة وثلاثة بالآخوة ولبيت المال اثنان **وان يكن**
اخذ كورة حطين بالنال المفعول من حصنه بالمهملة ثم المعجزة
عن حاجته واحتضنه حبسه والمراد المنع اي فها منع الاب في

الثانية

الثانية لانه ابواب وجينيد **فالاوله** يسكون الها لوزن من ستة
والثانية من ضعف تسعة للمجدة ثلاثة وللمجد عشرة وللأخت خمسة
وحظ البنت الثانية اي الميتة من المسيلة الاولى وهو اثنان **يوافق**
الاخرى بنصف فلترد اي الاخرى **لتسعة** نصفها **ويستغني** اي يطلب
ذاك العدد الذي تضع منه المستيلتان **اي سطح ستة وتسعة**
فمن ردا اي اربعة **ونون** اي وخمسين **صحتا كما ركن** **وجز سهم**
الواد اي الستة التي هي المسيلة الاولى **تسعة** بنصبه بقوله **جمع**
اي صار **وجز سهم المصحح الثان واحد** نصف حظ البنت قال وانما
كان واحدا لان ما يحصل لها من الثمانية عشر اذا قسم على اصل مستيلتها
يخرج لكل سهم واحد واذا عرف ذلك **فقس يتبع** فمن له شي من الاولى
ضرب في تسعة او من الثانية ففي واحد فلابل تسعة بالابوة وعشر
بالجدودة وللأم تسعة بالأمومة وثلاثة بالجدودة وللبنت ثمانية
عشر بالبوة وخمسة بالآخوة **وهذه المسيلة تعري الى** ابي العباس
وقيل الى جعفر عبد الله بن الرشيد **المأمون** فيقال لها المأمونية
لانه لما اراد ان يقدر يحيى بن اكنم قضا البصرة احضره فاستحققه
فاحسن يحيى بذلك فقال يا امير المؤمنين سلني فان القصد علمي لا حظي
وكانوا يمتحنون القضاة والعمال والامراء بالفرائض فقال ما تقول
في ابوين وابنتين لم تقسم التركة حتي ماتت احدي البنتين عن الباقي
وقيل عنهم وعن زوج فقال يا امير المؤمنين الميت الاول رجل وامرأة
فاحب المأمون فطنته وقال عرفت الجواب فولاه وحكي الحافظ
عبد الغني المقدسي ان يحيى اذ ذاك كان ابن احد وعشرين سنة فاستحققه

مشايخ البصرة واستصغروه فامتحنوه فقالوا له كم سن القاضي
فقال سن عتاب بن اسيد حنن ولاة النبي صلى الله عليه وسلم مكة
فينبغي للمسبول الفحص اي البحث **عن المدفون** الاول اهود ذكر
ام انتي والافتكون مخطيا لاختلاف حكم الاب باختلاف ما بل يختلف
به ايضا كما قال الناطم حكم البنت الحية لانه يجوز ان يكون غير اي
الميتة على تقدير الانوثة فيكونان اختين من ام فلم ياه من الثانية
السدرس وتصح المسيلتان من ثمانية عشر للاب ثلاثة بالابوة ولائي
له بالحدودة لما مر وللأم ثلاثة بالامومة وواحد بالحدودة وللبنت
سنة بالبنوة وواحد بالاخوة وليت المال اربعة واما على تقدير
الذكورة فلا يختلف الحكم وان جاز كونها اختين لابوين اولاب كما لا
يختلف في الجدة وان جاز كونها جدة لام على تقدير الانوثة وجدة لاب
على تقدير الذكورة واعلم انك لو عملت في الباب كل مسيلة على حدة
بحيث لا تعلق لواحدة باخرى صح لكن يطول ويفوت القصد من قسمة
المسايل على حساب واحد وان علة اقتصارهم في الباب على التباين والتوافق
يعلم مما مر في التصحيح لان المذكور هنا نوع منه كما مر ولابن الرفع
هنا كلام فيه نظر ذكرته في منهج الوصول **فصل** في بيان
العمل في المناسخة التي فيها اكثر من ميتتين **وان ميت قبل القسام**
ثالث من الورثة والباقي من ورثة الاولين او غير اي غير الباقي منهم
الثالث وارث مع من مضي اي بقي اي كايها مع الباقي وهو كما قال
حال من ضمير وارث بالنظر لغير فقط **او مع بعضهم** جمع الضمير باعتبار
المعني **او منفرد** عطف على كايها المقدرو وقف بلغة ربيعة اي وان

المناسخة

ميت

92
ميت قبل القسمة ثالث والحال ان ورثته هم باقي ورثة الاولين فقط
او غير باقيهم حالة كونه مع باقيهم كلام او بعضهم او منفردا **فأعمل له**
اي الثالث **مصحا كما عهد** في الميت الثاني **واقسم عليه** اي على مصح
الثالث **حظه مما اعتبر** اي من العدد الذي صحت منه الاوليان **كانه**
المسيلة **الاولي** وصار المصحح الثالث **كانه الثاني** **وحقق ما ذكر في الميتين**
تصححا وقسمه تسهلا عليك هذا وقد علمت ان في كلامه اربعة احوال
فلنذكر على ترتيبها امثلة ما قلنا ترك زوجة وثلاثة بنين وثلاث بنات
منها ثم مات ابن عن الباقي ثم بنت كذلك فالاولي من اثني وسبعين لابن
منها اربعة عشر وقد ترك اما واخوين وثلاث اخوات لابوين فمسيلة
من اثني واربعين والاربعة عشر توافقها بنصف سبع فتصححان من
مايتين وستة عشر فمن له شيء من الاول ضرب في وفق الثانية ثلاثة
او من الثانية ففي وفق حظ صاحبها واحد فللام اربعة وثلاثون ولكل
من الابنين الحية اثنان وخمسون ولكل بنت ستة وعشرون وجعان
بالاختصار الى مائة وثمانية للتوافق بالنصف فللام سبعة عشر
ولكل ابن ستة وعشرون ولكل بنت ثلاثة عشر فماتت احدهن عن ام
واخوين واختين لابوين فمسيلتهما من ستة وثلاثين يباين حظها
من الاولين فتصح الثلاثة من ثلاثة الاف وثمانماية وثمانية وثمانين
فمن له شيء من الاولين ضرب في ستة وثلاثين او من الثالثة ففي ثلاثة
عشر فللام ستمائة وتسعون ولكل من الابنين الف وستة وستون
ولكل من البنيتين خمسمائة وثلاثة وثلاثون ولو كانت بحالها الا ان
البنت تركت مع الباقي زوجها فمسيلتها من ثمانية عشر يباين حظها من

الاوليين ايضا فتصح الثلاث من الف وتسعمائة واربعة واربعين فمن له
 شي من الاوليين ضرب في ثمانية عشر او من الثالثة ففي ثلاثة عشر فلام
 ثلثمائة وخمسة واربعون ولكل من الابنين اربعماية واربعة وتسعون
 ولكل من البنيتين مائتان وسبعة واربعون وللزوج مائة وسبعة عشر
 ولو كانت بحالها الا ان البنت تركت مع هولا ابنين وثلاث بنات فترثها
 مع الاولاد الام والزوج فمسيلتها من اثني عشر بياين حظها ايضا فتصح
 الثلاث من الف ومائتين وستة وتسعين فمن له شي من الاوليين ضرب
 في اثني عشر او من الثالثة ففي ثلاثة عشر فلام مائتان وثلاثون ولكل
 ابن ثلثمائة واثناعشر ولكل بنت مائة وستة وخمسون وللزوج
 تسعة وثلاثون ولكل ابن في الثالثة ستة وعشرون ولكل بنت فيها
 ثلاثة عشر ولو كانت بحالها الا ان البنت لا زوج لها وتركت ثلاثة عشر
 ابنا وثلاث عشرة بنتا وكانت امها قتلها فمسيلتها من تسعة وثلاثين
 توافق حظها بجزء من ثلاثة عشر فتصح الثلاث من ثلثمائة واربعة
 وعشرين للام من الاوليين فقط سبعة عشر في ثلاثة باحد وخمسين
 ولكل ابن كذلك ستة وعشرون في الثلاثة بثمانية وسبعين ولكل بنت
 كذلك نصف ذلك ولكل ابن في الثالثة سهمان في جزء من الثلاثة عشر وهو
 واحد باثنين ولكل بنت فيها واحد ولا يخفى ان وارث الثالث قد يكون بعض
 الباقي في الاوليين وحكمه يعلم بالقياس على الباقي وان لم ينص عليه
 في النظم **واعمل كذا في ميت رابع فصاعدا وما سوى المصحح الاخير**
 فيما اذا كانت الموتي ثلاثة او اربعة فصاعدا **احده مصحح واحد**
 واعتبره مع الاخير كالمصحح الاول مع الثاني واعمل عماله مثاله في الاربعة

زوجة وابوان وابنتان ثم مات الاب عن الباقي واخ لابوين ثم الام عن
 عن الباقي وام وعم ثم احدي البنيتين عن الباقي وزوج الاول من سبعة
 وعشرين مات الاب عن زوجة وبني ابن واخ فمسيلتها من اربعة
 وعشرين توافق حظها من الاول بالربع فيصحبان من مائة واثنين
 وستين من له شي من الاوليين ضرب في ستة او من الثانية ففي واحد
 فللزوجة ثمانية عشر وللأم سبعة وعشرون ولكل بنت ستة وخمسون
 وللأخ خمسة ثم ماتت الام عن ام وبني ابن وعم فمسيلتها من ستة
 توافق حظها من الاوليين بالثلث فتصح الثلاث من ثلثمائة واربعة
 وعشرين فمن له شي من الاوليين ضرب في ابنتين او من الثالثة ففي تسعة
 فللزوجة الاول ستة وثلاثون ولكل بنت مائة وثلاثون وللأخ عشرة
 ولام الثالث تسعة ولعمها كذلك ثم ماتت احدي البنيتين عن زوج
 وام واخت فمسيلتها من ثمانية توافق حظها بالنصف فتصح الاربعة
 من الف ومائتين وستة وتسعين فمن له شي من الثلاث الاوليين ضرب
 في اربعة او من الرابعة ففي خمسة وستين فللزوجة الاول التي هي ام
 في الرابعة مائتان واربعة وتسعون وللبنت الباقية سبعمائة وخمسة
 عشر وللأخ اربعون ولام الثالث ستة وثلاثون ولعمها كذلك وللزوج
 الرابعة مائة وخمسة وتسعون ثم بين نهيها الخريقوله **وان يرث**
من مات بعد الميت الاول منه اي من الاول وما توارثوا اي الحالة
ان الموتي غير الاول لم يرث بعضهم من بعض فحصل لكل حصة مصحح
وما يي والمصحح الذي الاول اجعله كاصل للمسيلا قدماء وما لغير
من الموصول اي مما جعل كالأصل قابل به تصحيحه اي مصحح غير

الاول كما تقابل الاصل بالاصناف **وفصل** الانصبا كما في غير المناسبة
فكل تصحيح اي مصحح غير الاول **يصح القسم** اي قسمه حظ صاحبه
 عليه فاطرحه **واما حكم مصحح غير الاول** عليه **حظه انكسر**
موافق له او غيره اي مباين له **فليعتبر** كغير انكسر عليه حظه
 فيما بينه بقوله **ووقفه** ان وافق **او جملته** ان باين **اثبت** انت
وبعد اي وبعد الابنات **اطلب لكل الاعداد المثبتة** **اقل مقسوم**
على كل منها **فما كان اخيرا في مصحح اول** **فيعلم انه ما منه صح**
اي المسائل **والذي ضربته** **في الاصل** هو **جزء السهم** **للاولي** **فاعرف**
نعمته اي وصفه بكونه جزء السهم **ومن له شيء من الاولى ضرب** **في**
جزء سهمها **فما بدا يجب** **لذلك** اي الذي ضربت ماله ان كان
حيا اول وارثيه **ان كان ميتا وما تلفيه** **الميت** **فاقسم على مسئلته**
تظفر بجزء سهمها وقسمته **امثلة** ذلك زوجة وثلاثة بنين **من غير** **ها**
 مات الثلاثة **موتين** كل عن ابن وبنت الاولى من اربعة وعشرين وكل
 من الثانية والثالثة والرابعة من ثلاثة سهام وسهام كل ابن من الاولى
 يباين مسئلته والاعداد الثلاثة متماثلة فتصح الاربع من اثني
 وسبعين **ومن له شيء من الاولى ضرب في ثلاثة** او من غيرها في سبعة
فللزوجة تسعة ولكل ابن ابن اربعة عشر **ولكل بنت ابن سبعة**
زوجة وثلاثة اخوة لاب مات احدهم عن ابنين **ثم الثاني** عن زوجة
 وثلاث بنين **وبنت** **ثم الثالث** عن زوجتين وابنين **الاولى** من اربعة
 والثانية من اثني والثالثة من ثمانية والرابعة من ستة عشر **وحظ**
 كل من الاولى يباين مسئلته والاعداد الثلاثة متداخلة فتصح

الاربع من اربعة وستين **وجزء سهم الاولى** ستة عشر **فتضرب** فيه ما
 لكل منها **وجزء سهم الثانية** ثمانية **فتضرب** فيه ما لكل منها **وجزء سهم**
 الثالثة اثنان **والرابعة** واحد **زوج** وابنان **وبنت** من غير هاتين
 احد الابنين عن ابن وبنت **ثم الاخر** عن ابني وبنت **ثم الاخرى** عن ابني
 الاولى من اربعين **والثانية** من ثلاثة **والثالثة** من خمسة **والرابعة**
 من اثني **وسهم كل ميت** من الاولى يباين مسئلته والاعداد الثلاثة
 متباينة فتصح الاربع من الف ومائتين **واضرب** ما لكل من الاولى في جزء
 سهمها **ثلاثين** **ومن الثانية** في مائة **واربعين** **ومن الثالثة** في اربعة
 وثمانين **ومن الرابعة** في مائة وخمسة **ابن عم** وثلاث اخوات **مفتريات**
 مات ابن العم عن ام وابنتين **ثم الاخت** **للأب** عن زوج وابني **وبنت** **ثم الأم**
 عن زوج **واربعة بنين** **الاولى** من ستة **والثانية** من اثني عشر **والثالثة**
 من عشرين **والرابعة** من ستة عشر **وما لكل ميت** من الاولى يباين مسئلته
 والاعداد الثلاثة متوافقة فتصح الاربع من الف **واربعين** **واربعين**
 واضرب ما لكل من الاولى في مائتين **واربعين** **ومن الثانية** في عشرين
ومن الثالثة في اثني عشر **ومن الرابعة** في خمسة عشر **لشقيقة** **سبعماية**
 وعشرون **ولابن العم** مائتان **واربعون** لكل من ابنيه مائة **ولأم** **اربعون**
ولزوج الاخت **لأب** ستون **ولكل من ابنيها** اثنان **وسبعون** **ولبناتها**
 ستة **وثلاثون** **ولزوج الاخت** **للأم** ستون **ولكل من بناتها** خمسة **واربعون**
 واعلم ان لهذا المنهج شرطين ان يكون الموتي سوي الاول من ورثته ليصير
 مسئلته كالاصل وسهام كل ميت منها كسهمه في بقول الاصل وان لا يرث
 احدهم الاخر لما مر انه لا بد فيه لكل ميت من مسئلته تصح على ورثته

فلو توارثوا فان اقتصر على ذلك لزم اهمال حفظ من مات من ورثته
وان ضم حفظه الى ماله من غيره وقسم المجتمع على ورثته الثاني لزم
عمل المسيلة بغير هذا المنهج وهو خلاف الفرض وتصححها من
عدد يمكن تصحيحها من اقل منه وهو خطأ الشرطان معلومان
من قوله منه وماتوا توارثوا فلو خلف الاول كما في ثلاثة بنين مات
احدهم عن ابنين ثم احدهما عن ابنتين عن ابنتين فان الميت الثالث
غير وارث في الاول او خلف الثاني كما في زوجة وخمسة بنين ثلاثة
منها وابنتين من غيرها ثم مات احدا الاشتقاق من يرثه في الاول
فقط ثم شقيق اخر عن من يرثه فيها تعين المنهج الاول **واول النسخ**
المذكورين **دعوم** لعدم اختصاصه بما جمع الشرطين للتقدم
بخلاف الثاني **الاسم في الجدول المعلوم** بينهم فانه عام فالوفى له الاول
والجدول لغة النهر الصغير وعرف المربع المستطيل قال لقلا عن شيخه
الجلاوي فاذا كان في المسيلة ميتان فقط فاكتب ورثته الاول في
سطر قائم كل وارث تحت اخر ثم افصل بينهم بخطوط ممتدة عرضا
ثم مد خطين موازيين للخطوط احدهما فوق الوارث الاعلى وثانيهما
تحت الاسفل ثم ثلاث خطوط قائمة متوازية احدها متصلا بطراف
الخطوط الممتدة عرضا والاخران معاطفان لها بحيث يصير كل وارث
في مسطح مربع وقدامه مربع ونسم هذين الصنفين من المربعات
القائمة جدولين وكذا كل صنف من المربعات يوارثها يسمى جدولا
ثم ارسم المصحح فوق الجدول الثاني منها وارسم حصة كل وارث منه
في المربع من الجدول الثاني ثم اعمل للميت الثاني جدولين متصلين بالجدول

الاولين

الاولين اولهما الورثته وثانيهما الحصص من المصحح واكتب بارز الميت
الثاني في المربع الاول من المربعين الموازيين له من جدوليه مات او علا
لذلك كميم ثم لورثته خمسة احوال لانهم اما كل من بقي من ورثة الاول
او بعضهم او غيرهم فقط او غيرهم مع كلهم او بعضهم فقي الحالين الاولين
اكتب ورثة الثاني في اول جدوليه كما في ورثة الاول وفي الثالث مد
تحت جدوليه من المربعات الموازية لمربعاته بعدد اوليك الورثة
واكتب في كل مربع منها ذلك الوارث ولا يحذف العمل من ذلك في الحالين
الباقيين ثم صحح مسيلة الثاني وارسم مصححها فوق الجدول الثاني
من جدوليه واكتب حصة كل من ورثته في المربع الذي قدامه كما في
ورثة الاول ثم ارسم للمسيلة الجامعة جدولا خامسا متصلا بجدولي
الثاني وهكذا ابدأ العمل لكل ميتين خمسة جدول اثنين للاول اثنين
لثاني والخامس مشترك فان صحنا من مصحح الاول فارسم عدد الاول
فوق الخامس ليقابل عند الامتحان وما يخرج من قسمة حصة الثاني من
الاولي على مسيلته فهو جزء سهمها فاضرب فيه حصة كل وارث منها
وابتدئ الخارج وحده ان لم يرث من الاول او مع حصته منها ان ورث منها
في المربع الذي قدامه من جدول الجامعة وان صحنا من عدد ثالث فارسم
فوق الخامس وارسم على كل عدد فوق ثاني جدولي كل ميت قوسا وارسم
على القوس الاول مصحح الثانية او وفقه وعلى الثانية حصة الميت
الثاني من الاول او وفقه ثم اضرب كل حصة من جدولي الحصص من المربعين
على قوس ذلك الجدول وابتدئ الحاصل لكل من الجامعة في المربع الموازي
من الجدول الخامس لمربع صاحبه ثم اجمع الحصص الممتدة في الخامس

وقابل مجموعها المرسوم فوقعه فان ساواه صح العمل والا فلا وقد علمت ان
حصة الثاني من الاول امان تصح على مسئلته او تبانيها او توافقها
وعلى كل منها لا يخلو من حال من الاحوال الخمسة السابقة فيكون لحواله
خمسة عشر ولها امثلة بعددها فلنذكر بعضها التنبيه به على الباقي
وان كان الناظر ذكرها كلها فلو خلف زوجة وثلاث بنين وثلاث بنات
منها ماتت الزوجة عنهم فضعها هكذا

الاولى من ابني وسبعين	زوج	٩	٧٢	٧٢
للزوجة منها تسعة وورثتها	ماتت	٩		
هم بقية ورثة الاول ومسيلته	ابن	١٤	٢	١٦
من تسعة والتسعة منقسمة	ابن	١٤	٢	١٦
عليها فتصح للمسيلتان من	ابن	١٤	٢	١٦
مصحح الاول وجزءه من الثانية	بنت	٧	١	٨
واحد قد ضربت فيه حصة	بنت	٧	١	٨
كل منها وجمعت الخارج الى	بنت	٧	١	٨

ماله من الاول فصار لكل ابن ستة عشر ولكل بنت ثمانية فرسمتها في
الجدول الخامس فكان ما رايت ثم الحصص الستة متوافقة بالتمن فترجع
الي ثمنها لما ياتي فتصعان من تسعة لكل ابن اثنان ولكل بنت واحد كما
رايت في الجدول السادس ولولا الاختصار لم تصنع ولو كانت بحالها
الا ان الاولاد من ام ماتت قبل ابيهم ثم مات بعده احد البنين عن
ثلاثة بنين وبنت فاعمل كما مريكن هكذا

ولم يرث الابن احد من الاولى ومسيلته
من سبعة والاربعة عشر منقسمة عليها وجزء
سهمها اثنان فاضرب فيه حظ كل وارث بها
يكن لكل ابن اربعة ولكل بنت اثنان والنصيب
الباقي من الاولى باقية بحالها ولو كان
البنون في الاولى من الزوجة والبنات
من اخري ماتت قبل الاب ثم ماتت لاحد
البنات عن زوج والباقي فقد تركت
زوجا وشقيقتي لسقوط ولد الاب
فاعمل كما مريكن هكذا

زوج	٩	٧٢	٧٢
ابن	١٤	٢	١٦
ابن	١٤	٢	١٦
ابن	١٤	٢	١٦
بنت	٧	١	٨
بنت	٧	١	٨
زوج	٣	٣	٣

وبعض ورثة البنت لم يرث من الاولى وهو
الزوج وبعضهم بعض بقية ورثة الاول
وهما الشقيقتان ومسيلته من سبعة
بالعول وماتت عن سبعة وهي منقسمة
عليها فيصعان من مصحح الاول ايضا وجزء
سهم الثانية واحد فاضرب فيه حصة كل
منها فللزوج ثلاثة ولكل من الشقيقتين
اثنان يضمنان الى مامعها من الاولى يصير مع كل
منها تسعة ومع الزوجة من الاولى تسعة وكل ابن منها اربعة عشر
فانتهت هذه الحصص في الجدول الخامس يكن ما رايت ولو كانت الاولى
بحالها الا ان من ماتت هو البنت وترك الباقي فم جميع بقية ورثة

ام متداخلة ام متماثلة ام مختلفة من ذلك **الاختصار ممكن**
 عقلا بل **وجبا** صناعة لاجتماع اهلها عليه حتى يعد تاركهم
 مخطيا **وذلك** اي الاختصار في **المناسبات يكثر** وللعلم في طريقها
 احدهما في اخر العمل اي بعد التصحيح ويسمى اختصار السهام ويسمى
 وكانها في ابتداءه ويسمى اختصار المسائل وهو ثلاثة انواع لان
 ارث الباقي من كل الاموات اما بالعصوية فقط او بالفرض فقط او
 ولم يذكره في النظم وقد بدأ بالاول فقال **فمن يريد ان ينظر**
ان ينحصر وارث كل ميت في بقية الورثة الاولى دون ما تفاوت
في مطلق التعصيب بزيادة ما للتاكيد اي بلا تفاوت في الارث
 بمطلق التعصيب **يقض كالعدم** من مات بعد من يسبق
 بالموت **انتم** وابدل من يفرض قوله **يقسم على الباقي** من الورثة
مال الاول كانهم ورثة من اول الامر وذلك كمت عن زوجة التي
 عشر من ولده من غيرها ما فيهم **الاذكر** ما توالى لهم سوى
 ابن وابنة مع المهر **فالميت** بالتخفيف في هذه الطريقة المختصر
 كانه مات عن الثلاثة المذكورين **بدا** اي ابتداء فقط فم ذوا
الورثة فمسيلة من اربعة وعشرين يصح منها المسائل الاحدي
 عشرة باختصار عشر منها ولو عملت بالطريقة الاولى صحت من
 عدد كثير مع زيادة عمل قال وكذا الحكم لو كان مع العصبة ذوقا
 ووقع اختلاف في التوارث وصارت التركة لصنف واحد من العصبة
 كاهل واهل وبنين وخمس بنين وثلاث بنات مات احد البنين ثم الذ
 ثم بنت ثم الام ثم احد البنين ثم الاب ثم ابن اخر فصارت التركة بين

رؤية النظم

الابن والبنين الباقي على ستة وكل مسيلة ساوي سهام الورثة
 فيها سهامهم في التي قبلها لا تحتاج الي تصحيح لانها ترجع بعده الى
 الاختصار المذكور كاربعة بنين واربع بنات مات احد البنين فالاول
 من اثني عشر الابن سهمان هما الورثة على عشرة وسهامهم منها مساوية
 لها من الاول فيقسم كل المال على عشرة ولو صحت المسيلة صحت من
 ستة ثم رجعت الى عشر للتوافق بالاسداس وخرج بمطلق التعصيب
 خصوصه فليس بشرط الاتري ان ورثة غير الاول في المثل المذكورة ورثوا
 من الاول بتعصيب البوثة ومن غيره بتعصيب الاخوة وعلى كل منهما
 بعضهم عصبة بنفسه وبعضهم عصبة بغيره ولك ان تقول طريقة النظم
 منتقضة بخوض خمسة اخوة لغرام مات احدهم عن الباقي وقد قام
 باحدهم مانع فانه يصدق على الثلاثة الوارثين الثاني انهم اختصوا
 في ورثة الاول بمطلق التعصيب مع انه لا يجري في هذه الطريقة
 لاقتضائها التسوية بين الاربعة وهو ممتنع فان قام به المانع
 له خمس وكل من الثلاثة له خمس وثلاث خمس وانما انتقض بهذا دون
 نحو مثال النظم مع اشتراكها في ان بعض ورثة الاول لم يرث من غيره
 لان الزوجة لا يترجأها في الارث بزيادة ولا نقص بموت اولاد غيرها
 بل تنفرد بسهمها ثم يقسم ما بقي بين الباقي بخلاف الاخ مع اخوته
 فان قلت قد صرح الرافعي بانه لا يشترط كون جميعهم وارثين
 من غير الاول نعم ولكن يجب حمله كما قال السبكي على ما اذا كان
 الذي لم يرث من غير الاول لا يترجأ حاله كما في مثال النظم وهو مراد
 الرافعي ومن ثم قال البلقيني وكذا الورثة اي الاول بعضهم وغير



الوارث ذو فرض في الاولى وقد حجب عن الانتفاض بان الكلام فيما اذا
 لم يطرأ مانع لبقية الورثة وبما اجاب به السبكي عن كلام ابن الرفعة
 الاتي وفي الاول عناية والثاني لا يناسب مراد الناظم من اطراد النوع ولذا
 عدل عن ضابطهم الثالث الى ضابط اخر كما ياتي ذلك ثم تبي بالنوع
 الثاني فقال **وان يكن من حاز ارت الميث الثاني هم وارثوا**
 المسئلة **الاول** حالة كونهم **ذوي سهمان** اي اصحاب فروض لم يختلف
 اي السهمان **في اثنتي اسماعيل** اي في المسئلتي من جهة اسم
 الفرض اي قدره **والعول في اولاهما شرط** حاله وقوله **لزم** ايضاح
 وجواب الشرط قوله **فالميث الثاني** يسكون اليالورث ان نصبت
افرض مملالا اي كالعدم **واقسم** ما الاول **على الباقيين مثلاما**
خلا اي مضي في النوع الاول وذلك **كان توقيت** انني **عن اخت لاب**
وعن شقيقة وزوج سبي **فازوج** اصله كما قال تزوج
 ادع الثاني الراي لتقاربهما فخرج جافسكن الاول فجئ بهم الوصل
 توصل لا لبند ابساكن اي فتزوج الزوج **الاول** اي الاخت
لاب فماتت عنهما اي عن الشقيقة والزوج **فالاخت للاب افرض**
عدما اي معدومة **كان** الميث **الاول خلفت اخت لاب والزوج**
والقسم من اثني وجب لان في المسئلة تصفين فان لم يكن ورثة
 الثاني هم ورثة الاول او كانوا اياه لكن اختلف في المسئلتي اسم
 فروضهم او لم يختلف لكن لم تغل الاول لم يبات هذا الاختصار
 واقتضي كلام الجعبرية في نسخة شرط رابعا ان يكون حظ الثاني
 من الاولى بقدر العول كالمثال المذكور او ناقصا عنه كزوج وشقيقة

ولخت

واخت لاب وجدة ام اب فهي عايلة لثمانية ثم نكح الزوج الاخت لاب
 فماتت عنه وعن الاخت والجدة فيفرض عدم الثانية وكان الاول
 ماتت عن زوج واخت لاب وجدة فتعول السبعة قال الناظم **اب**
 اشترط مطلق العول لانك لا تكاد تجد معني يقتضي التفرقة
 واقول المقتضي لها موجود وهو ثاني الاختصار في غير الاكثردون
 الاكثر كان تزوج الزوج في صورة النظم الشقيقة نعم لك ان تقول
 ما يخرج بهذا الشرط يخرج بالشرط الثاني ويجاب بانه ذكره لبيان
 محل الاختصار لا للاحتراز والنوع الثالث وهو ان يكون ارت
 كل بالفريضة والعصوبة خمسة اخوة لام هم بنوا عمهم مات
 احدهم عن الباقي فتصح بهذا الاختصار من اثني عشر وباختصار
 الاختصار من اربعة ذكره الناظم وهو كما قال سالم من اعراض ابن
 الرفعة الاتي على ضبط الرافعي كما ورد في بقوله ويتصور ذلك
 فيما اذا ارت بعضهم بالفريضة وبعضهم بالعصوبة وذلك كزوجة
 وبنيتي من غيرها وعم ماتت احدي البنيتي عن الباقيين فافرض عدم
 الثانية وكان الاول مات عن زوجة وبنيت وعم فيصح بالاختصار
 من ثمانية ولو عملت بالطريقة الاولى صحنا من اربعة وعشرين
 فاعترضه ابن الرفعة باقتضايه انه لو مات الاول عن ثلاث اخوات
 لاب ومعتوله وللأخوات ثم ماتت احديهن ثم اخري عن الباقي ان
 التركة تقسم بين الاخت الباقية والمعتق سواء وليس كذلك بل
 للاخت اربعة الساعها والمعتق خمسة الساعها وباقتضايه
 انه لو مات عن ام واربعة بنين وبنيت ثم مات ابن ثم ابن ثم ابن وبنيت

الام جدة الاولاد وابن واحد والبنات ان للجدّة السدس والباقي
 بين الابن واخوته اثلاثا وليس كذلك وقد مثل الرافعي لهذا النوع
 بام واخوة منها ومعتق مات احد الاخوة عن الباقي قال البيهقي
 والصواب انه ليس بجيد لان الام سدس الاصل والمعتق الباقي
 بعد الفرضين وهو نصف الاصل والاقتصار بعد موت الاخ على ذلك
 ظلم لهما وقد وردت منه سدسا وما بقي بعد الفرضين وهو النصف
 واجاب عن نظراين الرفعة السابق بما دل عليه كلام الرافعي انما
 قاله ليس المراد منه انه كل بل جزئي في بعض الصور ثم لا يخفى ان كلا
 من منابطي كلام الناظم والرافعي لهذا النوع لا يصدق على الاخر ثم اخذ
 في بيان طريق الاختصار في الاخر فقال **والاخر في الاخير** ثم
ان نرى اي تعلم في جميع الانصبا الاشتراك بحزب قد غري اي وجد
فارد جميعها الى الاوافق باذوق جزء وما تصح منه المسائل
 عطف على جميع او مفعول معه **للفواق** علة للرد وطريقه ان تقسم
 المصحح وتحل نصيب منه على مخرج ذلك الجز كما مر في المتقدمات
فوفقه اي المصحح تصح منه المسئلة على ذوقها كلهم حاله كونه
مفصلة واصافة ذو للضمير نادر ومنه انما يعرف الفضل ذووه
 وذلك كزوجته وابن وبنت **هلكت** ذي اي هذه البنات عن اهلها
قد شركت بكسر الراء اي عن من شركتها اي الزوجة والابن فتصح
 المسئلتان من اثني وسبعين للزوجة ستة عشر والابن ستة
 وخمسون **فبعد تصحيح وقسم سبقا معرفة خطاها اي الزوجة**
 والابن **بالتن صلة قد توافقا** واقتصر عليه لانه الادق والافهم

متوافقان

متوافقان بالنصف والربع ايضا **فرد كلا منهما او من المسئلة ثلثه**
فتسعة محصلة بكسر الصاد للغرض للزوجة منها اثنان وللابن
 سبعة **وان تشاركت اي الانصبا سوي حظ فلا يبيح الاختصار**
 لعدم تشاركها كلها **فاحفظ ذلك مستجيلا** اي مرسل من اسجلت
 الكلام ارسلته هذا مثال الانصبا المتوافقة ومثال المتداخلة اخ
 واختان ماتت احدهما عن الباقي الاولى من اربعة والثانية من ثلاثة
 ونصهان من اثني عشر للاخ منها ثمانية وللأخت اربعة وهما متداخلتان
 وبينهما اشتراك بالنصف والربع وهو الادق فتزج الجامعة بالاختصار
 الى ثلاثة ونصيب الاخ الى اثنين والاخت الى واحد ومثال المتماثلة
 زوجة وثلاث بنات منها وعم هو ابو الزوجة ثم ماتت الزوجة عن الباقي
 الاولى من اثني وسبعين والثانية من ثمانية عشر ونصهان من مائة
 واربعة واربعين لكل من العم والبنات ستة وثلاثون وبين الانصبا
 وهي متماثلة اشتراك بالنصف والربع والثالث والسدس والتسع
 ونصف التسع وربع التسع وهو ادق فتزج الجامعة بالاختصار
 الى اربعة ونصيب كل من العم والبنات الى واحد واما المختلفة
 من ذلك فتقدم منها في الفصل السابق مثال وهو الذي وضع
 له الجدول الاول فراجع تحت نصيب احدى البنات مماثل لكل
 من نصيب اختيها ومداخل لكل من انصبا اخوتها واعلم انك
 اذا وجدت الانصبا مشتركة قبل الانتهاء للاخر فان شئت تركت
 النظر في ازالة الاشتراك الى الاخر فتتظر حينئذ وان شئت ازلته
 اولافا ولا وهو اخصر كزوجته وابني وبنت مات احدى البنين

ثم البنت فتصح الثلاث بالبسط من الف وثمانين للمرأة مايتان وستة
وتسعون وللابن سبعة مائة واربعة وثمانون وهما متوافقان بالثمن
فترجع بالاختصار الى مائة وخمسة وثلاثين للزوجة سبعة وثلاثون
وللابن ثمانية وتسعون وان شئت فانظر في الانصاف بعد قسمة
مصحح الاولين وهو ثمانية وستون تجد هامتفقة بالنصف
فترجع الى نصفها مائة وثمانين ثم صحح الثالثة واعمل ما مر فتصح
الثلاث من خمسمائة واربعين ثم انظر في الانصاف تجد هامتفقة
بالربع فترجع الى مائة وخمسة وثلاثين كما مر ثم ما مر من الاختصار
هو في المصححات وهو الكثير واما في الاصول وهو قليل فقد بينه الله
منها على قلته بقوله **وربما اي وقليل** **يحيى الاختصار في باب**
الاصول **فان اعتبره ففي اي تتبع وذاك في مسایل الوارث الذي جمع**
فرضا وتغصبا لجهة واحدة او جهتين ففيها يتبع اختصار الاصول
لا في غيرها والذي يجمع ذلك هو اب وجدة ثم زوج ذكر اواني
وولد ام لجهتين فهو لا **اربعة بنت** قبل اي في فصل عصوبة
الاب حكمهم ولا يختص الحكم بهم كما اشار اليه ثم بقوله وخو زوج
او ابن عم لتصوره في جميع ذوي القروض بالولا فان قلت قصده عد
من عصوبته بالنسب خاص ويكون مراده بالزوج الذكر فقط قلت
يمنعه عده في الفصول الزوجة ايضا ثم رايت الناظم يذهب على ذلك
كما اقتصر على الاربعة جمع ولا معنى له وذكره ما مر ويجوز كما قال
في اب وما عطف عليه الرفع خبر محذوف والجريد لامن الذي والنصب
باصمار اعني **مثاله** فيمن يجمع جهة واحدة **اب وبنت للاب من ستة**

اصل المسئلة **بالفرض والتعصب** **ثلاثة ومثلها للبنت بالفرض**
والخطان مشتركان **ففيه** اي في الاختصار المذكور **مسلكان** اي
طريقان موضحان بالمثال المذكور **يا ذا الثبت** اي الجهة احدهما
ما بينه بقوله **فقل** **تشاركك بنتك** **فارد** **كلاهما الثلث** بما
مر **وهذا المسلك اعتمد** لانه اشهر واخف ثانيا ما بينه بقوله
او فلتقل نصيب كل منهما من الستة نصفها في مقام ما جا
ما يصفو بسكون الصاد اي ما يخلص من الكسرين فما يصفو
مفعول جامع من **مقام النصف** **صحت** اي المسئلة **فيهما اي**
في المسلكين وقس على ذلك ومثاله فيمن يجمع جهتين **بنت وزوج**
ابن عم بنصبه بقوله **انتم** هي **بالاختصار اصلها سهمان** لتوافق
الخطين بالنصف وبالبسط اربعة **فان تصاحب** اي البنت من ذوي
السهمان **جد او زوجة فمن ثمانية** بالاختصار لتوافق الخطوط
بالثلاث واربعة وعشرين بالبسط وهذا الاخير مثال لمن يجمع جهة
واحدة ايضا ثم بين ان الاختصار في الاصول لا ياتي فيها كلها
بقوله **واول الاصول** السبعة وهو الاثنان **دع وتاليه** وهو
الثلاثة اي اترك هذين الاصلين من طلب الاختزال فيهما **فليس**
يأتي فيهما اختزال اذ لا وفق للواحد مع الواحد ولا مع غير مختلف
بقية الاصول الخمسة وقد عرفت مثاله في اصلي ستة واربعة عشر
ومثاله في اصلي ثمانية زوجة مولاة وبنت اصلها ثمانية وترجع
الى اثنين ومثاله في اصلي اثني عشر زوج ابن عم وبنتان اصلها اثنا
عشر وترجع الى ثلاثة واما الاصلان الرايدان فلا اختزال فيهما

الجزء

وقد يكون هذا الاختزال الذي في الاصول مستقيما كزوج
 ابن عم... معه بنات ثمنت اي جفت ثمانية اصلها اثنا عشر
 للبنات ثمانية منقسمة عليهن وللزوج بالجهتين اربعة فلو اختزلت
 وردت الاصل الى ثلثه للمشاركة بالربع لاحتجت الي تصحيح وزيادة
 عمل ولك ان تقول قبح الاختزال فرع تاتي في المحل الذي يوصف
 هو فيه بانه قبح وهذا منتف فيما ذكر لان في الاختزال لا ينظر
 بين انصبا الاصناف كما صنع في هذا المثال بل بين انصبا الاشخاص
 كما مر وكما في المثال الذي زال به الفصح وهو قوله **وان يكن عدد**
البنات اللواتي قد صحت الزوج عشرين بنتا فزوي الاختزال
مجدى اي معط ما تحب من حسن الاختزال بان ترد الاثني
 عشر الى ثلاثة اثنان منها للبنات يوافق عدد دهن بالنصف فتقع
 من ثلاثين ولو تركتها على حالها لصحت من ستين وان رجعت
 الى ثلاثين لاشتراك الانصبا حينئذ بالنصف **ففس على ما قلته**
 فيما يتعلق بالاختزال **مضاهيه** اي مشابهة مما تراه في الفصل
الاثنين من قسمة التركات وغيرها ويعرف اشتراك الانصبا بما
 مر في معرفة هل الاعداد كلها مشتركة ام لا تنيب **قد**
 يقال في البيت الذي فيه الاختزال تضمن وايضا وجواب الاول
 يعرف مما مر في التصحيح وجواب الثاني يمنع اتحاد المعنى لان
 القافية الاولى نكرة والثانية معرفة ولما فرغ من بيان المقصود
 بالعرض وهو التاصيل والتصحيح بنوعيه عقبه بالمقصود
 بالذات فقال **قسمة التركات** وانما كانت هي المقصودة

قسمة
التركات

بالذات

بالذات لانها شجرة حساب الفرائض لان المفتي قد يصحح المسئلة من
 عدد والتركه دونه او فوقه فلا يكون كلامه مفيدا وكان الغرض
 الشرعي في هذا العلم معرفة حظ كل وارث من التركه والقسمة
 بالكسر لغة اسم من قولك تقاسموا المال واقتسموه واصطلاحا
 حل المقسم الي اجزا متساوية عدتها عدة ما في المقسم عليه
 من الاحاد وللبعضهم هنا كلام ذكرته في منهج الوصول وتقدم الكلام
 على لفظ التركات واما مدار قسمتها بعد التصحيح فعلى العلم بان نسبة
 ما لكل وارث من المصحح الي المصحح كنسبة ماله من التركه اليها
 كما بينه بقوله **ومن له شيء من التصحيح** والمراد به هنا كما قال
 ما يعي الاصل والمصحح **نسبته اليه بالتصحيح كنسبة الذي**
له في التركه الى جميعها لما مر من ان الغرض هنا معرفة حظ
 كل وارث من التركه ثم هذا القدر قد يكون معلوم النسبة كالنصف
 والثلث واخرجه لمستحقه سهل وقد يكون مجهولها بادي
 الراي لعول او رد او مناسحة او غير هاتين اولوا ايجاد هذا الغرض
 بمنهج حسابي وذلك هو التصحيح ثم جعلوا المصحح معادلا للتركه
 وحظ كل وارث منه معادلا لحظه منها وانتظم لهم اربعة اعداد متساوية
 كما علمت من النظم اولها الحظ من المصحح وثانيها المصحح ورابعها
 التركه وثالثها الحظ من التركه وهو المجهول ففي استخراجها منها
 خمس طرق كما مر بنظيره وقوله **فكن داعية** اي اعتبار ونظر
 تكملة ثم اخذ في بيان الخمس فقال **وحيث كانت اي التركه نقدا**
او مشايها له مما يقدر بالوزن او بالكيل او بالعدد وكذا بالذرع

سبة

اذا استوت قيمة اجزا المذروع والآل المعتر قيمته كذا قالوه والضوء
 انه لا فرق بين متساويه وغيره لما ياتي فان كان في الزكاة كسر فيسبلي
 والآل انما مثلت المصحح فذاك او بآيئته **فاضرب نصيب كل وارث بها**
 بالمسيلة اي فيها **في جملة الموروث واقسم ما حصل على مصحح الميت**
بالعمل يمكن اي يوجد نصيبه او يكن الحاصل نصيبه وهذا الطريق
 هو المشهور ولذا صدر به ثم عطف عليه بقية الطرق باو المخبرة
 فقال **او اقسم ما ترك اي الميت على مصحح له وما يدامعك** بالقسمة
فاضربه في نصيب كل وارث وان ترد قسما اي قسمة بوجه ثالث
فاقسم مقصدا على ما خلف الميت واقسم حظ كل من مصحح صفاي
 خلص على الذي يبدو بتلك القسمة وان اردت وجه رابعا
باذا الهمة فاقسم على نصيب كل مستحق تصحيحهم واقسم التركة
التي بحق اي تثبت الميت على الذي يبدو بالقسمة الاولى وان
تشا وجه خامسا فاقسم نصيب كل من الورثة في المصحح المتم صلة
نصيب منه اي من المصحح صلة ثم وخذ نظير ذلك الاسم من تركه
الميت بالتخفيف او بالتشديد مع ادغام تايه في تانقر وجواب
 اضرى وما عطف عليه قوله **تفري العلم** بما كل كذا قال وانت تعلم
 ان جواب اضرى مذكور معه وهو قوله يكن نصيبه **وذا الوجه**
الاخير نافع في القابل لقسمة كالوزون والمكيل وغيره اي غير
 القابل لها **كبارك** وهو البعير الذي يرك اي انشق ثائه وذلك
 في السنة التاسعة وربما يرك في الثامنة ذكر اكان او اني قاله
 الجوهري ومثله العبد والعقار وسائر ما يختلف قيمة اجزائه

من قسم تركته على ما كان عليه
 من قسم تركته على ما كان عليه
 من قسم تركته على ما كان عليه

بخلاف بقية الاوجه فانها لا تنفع في غير القابل اي اذا لم يعتد بقيمة
 هذا لتقرير كلامه والصواب انها نافعة فيها ايضا غايته انه
 لا اثر للضرب فيه ان اتحد ولا يضرب في عدده ان تعدد بل يفرض
 كالواحد لامتناع قسمة ما اجزاه مختلفة بلا تقويم على منجز قسمة
 ما اجزاه متساوية وفاب **عدة** تعدد الاوجه انه اذا عسر وجه
 عمل باخر اسر ولحا كما يتعسر وجه النسبة فيما اذا كان المصحح
 عددا صم وهو ما لا يمكن التعبير عن نسبة الواحد اليه تحقيقا
 الابلطف الجزئية بتوسط من كزوج وابوين وبنت والتركة عشر
 دينار ففي من ثلاثة عشر فبالوجه الاول اضرى حظ كل في عشر
 واقسم الخارج على ثلاثة عشر يخرج ماله فلزوج اربعة وثمانية اجزا
 من ثلاثة عشر جزا من دينار وللبنت تسعة وثلاثة اجزا من
 ذلك ولكل من الابوين ثلاثة وجز من ذلك وبقية الاوجه
 يخرج كذلك الان العمل بوجه النسبة عسر لانه يحتاج الى بسط
 التركة ثم اخذ مثل نسبة الحظ الى ثلاثة عشر من الحاصل ثم
 تلخيص الماخوذ بان يقسم على ثلاثة عشر فاندفع القول بان
 العمل بالنسبة في ذلك متعذر واعلم ان بعضهم يعبر عن الطر
 الخامس بالنسبة وهي عبارة عن العجم وبعضهم بالتسمية
 وهي عبارة المفاربة لان قسمة القليل على الكثير تسمى نسبة
 وتسمية وكثير من الفرضيين يستحسنون هذا الطريق
 ويستشبهونه والحق كما قال الناظر ان الطريق يختلف شمولها
 وصعوبتها باختلاف المسائل **فان توافق تركه مصححا**

في كل زوجة
 من الزوجات
 في كل زوجة
 من الزوجات
 في كل زوجة
 من الزوجات

فالاختصار نرجع نرجع على نرجع البسط لانه اخف ولم يجب بخلاف
 الذي مر لان ذلك اختصار في الجواب وهو واجب وهذا اختصار
 في خلال العمل وهو غير واجب بل حسن على ان بعضهم عبر عن الاول
 بانه حسن وهو لا ينافي الوجوب لان الزوج يحب حسن **فوق كل منهما اي**
 من الزوجة والمصحح **حسب** اي فقط **اعتبر كاصله** اي اصل كل منهما
في كل زوج قد ذكر اتفاقا خرج بحسب الانصاف فانها تبقى على حالها
 ثم اخذ في تنزيل الوجة بدون اعتبار الموافقة ومع اعتبارها في
 مثال فقال **كزوجين وابنتين وابن عم** **والف درهم فبالزوج الاثم** المعبر
 عنه سابقا بالنافع **انظر لما تصح منه المسيلة** تجده ثمانية واربعين
واعرف سهامهم بها اي فيها مفصلة يكن لكل زوجة ثلاثة ولكل بنت
 ستة عشر ولابن العم عشرة **وكل حظ اسم من حم** بوزن عم اي ثمانية
 واربعين او الحائز ثمانية والميم باربعين **يكن نصيب كل زوجة نصف**
الاثمن ونصيب كل بنت منهما اي من البنتين ثلثا ويكن ما بقا
 اي الذي لابن العم **سدسا ورابعة** اي السدس **انتمى جملة موكرة لمعني**
 الكلام المتقدم ويجوز كما قال ان يكون صله ما او خبرها او خير
 يكن وسدسا على الاخيرين تمييز عطف عليه ربعة مع انه معرفة
 لانه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع كقولهم رب شاة وسخلة
فاعط كل امةم بالذي له ظر بالتسمية مثلها من **الف درهم او من**
الذي يقر على ملك الوارث من عقار ونحوه يكن لكل زوجة من الالف
 اثنان وستون ونصف ولكل بنت ثلثا وثلثة وثلاثون ولكل
 ولابن العم مائتان وثمانية وثلث **واضرب الذي لكل منهم من حم**

في

في الالف والحاصل له بالادغام **فلتقسم على حم** فلكل زوجة ثلاثة في
 الالف بثلاثة الالف ولكل بنت ستة عشر في الالف بستة عشر الفا ولابن
 العم عشرة في الالف بعشرة الالف اقسم كلاما من ذلك على ثمانية واربعين
 يكن ما قلنا **او اقسم الالف على حاميم واضرب الذي تحصلا من**
 القسمة وهو عشرون وخمسة اسداس **في حظ كل منه اي من حاميم**
او حم بالسكون سمه من الفه اي الميت فاما يكن من اسمه وهو
 خمس خمس وخمس خمس خمس فهو الامام فاقسم الحظوظا عليه
او فاقسم حم المحظوظا على حظوظ اهل مفصلة لا بحقيقة واحفظ
لكل وارث محصلة من القسمة وهو ستة عشر للزوجة وثلاثة لكل
 بنت واربعة واربعة اخماس لابن العم **والالف فاقسمه عليه اي على**
 محصل كل اجمع ما يكن لكل ما قلنا **وذا المثال مقنع لمن وعي اي حفظ**
والاتفاق فيه اي في هذا المثال ايضا بالاثمن فرد حم بالسكون
والالف للاثمن وهو ستة لم ومائة وخمسة وعشرون للالف
لهم عليك مطلوبك لقله العدد وما عملت في حم او الف فاعمله
في ثمن له توفي الغرض واو بمغنى الواو ولو عطف بها كان اولى
 ولم يضره وافرد ضمير له باعتبار ظاهر عطفه باو ولو عطف بالواو
 وصح افراده ايضا باعتبار كل من المذكورين فلو عملت بالوجه الاول
 فاضرب في ثمن الالف واقسم على ستة او بالثاني فاقسم ثمن الالف على
 ستة واضرب الخارج في حظ كل او بالثالث فاقسم الستة على ثمن الالف
 واقسم على الخارج وهو خمس خمس وخمس خمس خمس حظ كل او بالربع
 فاقسم على حظ كل ستة واقسم على الخارج ثمن الالف او بالخامس فاقسم

حظ كل من ستة وخذ بمثله من ثمن الالف **قاع** رتان يحتاج
 اليهما احديهما اذا كان في احد المضروبين كسر فابسط جانبيه
 حاصل البسط في الصحيح من الجانب الاخر واقسم الخارج على المخرج
 ففي ضرب ثلاثة ونصف في اثنين اضرب بسط الثلاثة والنصف
 وهو سبعة في اثنين واقسم الخارج وهو اربعة عشر على المخرج يكن
 سبعة وهو الجواب وان كان الكسر فيهما فابسط كل جانب
 واقسم مسطح البسطين على مسطح المخرجين او سمه منه يكن الجواب
 ففي ضرب واحد ونصف في واحد ونصف ابسط كلا من الجانبين واقسم
 مستطهما وهو تسعة على مسطح المخرجين وهو اربعة يكن اثنان
 وربع وهو الجواب **ثاني** اذا كان في احد جانبي المقسوم والمقسوم
 عليه كسر فاضرب كلاهما في المخرج واقسم حاصل المقسوم على حاصل
 المقسوم عليه او سمه منه ففي قسمة ثلاثة ونصف على اثنين اضرب
 كلاهما في المخرج واقسم حاصل المقسوم وهو سبعة على حاصل
 المقسوم عليه وهو اربعة يكن واحد وثلاثة ارباع وهو الجواب
 وان كان الكسر فيهما فاضرب بسط كل منهما في مخرج كسر الاخر
 واقسم حاصل المقسوم على حاصل المقسوم عليه او سمه منه يكن
 الجواب ففي قسمة واحد ونصف على نصف ابسط كلاهما واضرب
 بسط كل منهما في مخرج الاخر واقسم حاصل المقسوم وهو ستة
 على حاصل المقسوم عليه وهو اثنان يكن ثلاثة وهو الجواب
واجمع للاختبار اي لاجله ما تفرق من الانصافان يساو جمعها
 اي مجموعها ما فرقا من الزكاة **فذلك آية** اي علامة لصحة العمل

وان

وان يخالف بنقص او زيادة **فهو آية الخلل** ففي المثال السابق لو
 جمعت الحظوظ كان مجموعها مساويا للالف فلو نقص عنه او زاد
 عليه فالعمل مختل **تنبيه** قال الشيخان كغيرهما ما لا يقسم
 بالاجزاء يقوم ثم يقسم بالقيمة فما خص كلا منهما فله بقدرها
 من المقوم ولقد مدت الاشارة الى هذا قال الناطم ولك ان تقول
 ان اريد بالقيمة الثمن فظاهر لكن المقسوم حينئذ انما هو الثمن
 وان اريد بها حقيقتها فليس له كبير فائدة فانه لو كانت الزكاة
 دارا مثلا كفي ان يقال لفلان ثلثها او ثمانية قراريط مثلا
فصل في بيان قسمة الزكاة اذا كان فيها كسر **وان يكن**
في تركة كسر فلك في قسمتها نهجان احدهما ان تبسط الجميع اي
 صحيح الزكاة وكسرها من جنس كسر **أو في** اي اكبر مشترك بينهما
 كثلاثة وثلث اكبر مشترك بينهما الثلث لامادونه كسدر وخو
 مما يشتركان فيه واوضح تغييره في غير هذا الكتاب كغيره بان
 تبسط الزكاة من جنس كسرها وذلك **بان تقيم الكسر مفردا**
 او متعدد **امن مقامه** اي مخرجه المفرد او الجامع **وتضرب**
 فيه **المزوك** اي ما تركه الميت من الصحيح والكسر كايضا في تمامه
 فهو حال كما قال من المزوك اي موكدة له والاولي جعله صلة
 لتضرب بجعل ضمير تمامه للمقام والاضافة فيه من اضافة العام
 الى الخاص **والبسط** الحاصل من الصحيح والكسر **فاعتبره كالصحيح**
 من غير تغيير **كالتصحيح** وللشهاد وحينئذ ما اردت اسلك
 في القسمة **من المناهج** المتقدمة ومن بيان لما **والكل وارث**

ما ينبغي

ما ينبغي

من خارج بالقسمة فاقسم في الانتها بالقصر للوزن اي بعد انتهائك
لاخر العمل باحد المناهج على المقام اي مقام الكسر فما كان فهو المطلوب
وثاني النهجين ما بينه بقوله او فابسط التصحيح ذاتما بضربه
في نفس ذاك المخرج الذي ضربت فيه الزكة كتركة اي كبسطها بضربها
في المخرج المذكور وذاتما حال موكدة واعمل باي منهج شئت
من تلك المناهج والانصباي والحالة ان انصبا الورثة من المصحح
باقية بدون بسط وحظ كل منهم ما بدا من قسط بكسر القاف
اي نصيب من غير حاجة في الانتها لقسمة على المخرج مثل النهج
في الابتداء لان المخرج لها ثمة عدم بسط المصحح من المقام بخلاف
هنا واحتياجهم لبسط الزكة فيهما لا لتعذر اخراج الانصبا منها
بل لتعسر ولو في بعض الصور وذلك كالزوج مع ام واخت لغير
ام وقد ترك عشرين دينارا وثلاثا من دينار من هلك فاعل
ترك اصلها ستة وتعول لثمانية فان عملت بالنهج الاول
فاضرب مقام الثلث وهو ثلاثة في المتروك قط اي دون المصحح
وهذا الاينافي قوله سابقا بضرب المتروك في المقام اذ لا فرق
بين ضرب ذافي ذاك وذاك في ذافي الكسر اذ ذاك اسمه منه اي
من المتروك سقط وصار كانه صحيح والحاصل وهو احد وثلاثون
اقسم قسمة الصحيح باحد المناهج المتقدمة فان ضربت مثلا
ثلاثة الزوج او الاخت في احد وستين وقسمت الخارج وهو مائة
وثلاثة وثمانون على الثمانية يكن للزوج او اخت بلانترجيم
لاحد هما على الاخر جيم اي ثلاثة وكاف اي وعشرون غير

ثمن

ثمن او سهمي الام في الاحد والستين وقسمت الخارج وهو مائة
واثنان وعشرون على الثمانية يكن لها خمسة عشر وربع واليه
اشار بقوله ثم ضم ربعا الى نصف الثلاثين للام واقسم لكل
من الثلاثة ما بدا له من القسمة على ثلاثة مقام الثلث فحظ
ما حصل له وذاك سبعة ونصف وثلث لكل من الزوج والاخت
او خمسة ونصف سدس للام قد يقن بالكسر من اليقين وهو العلم
وان نشأ العمل بالنهج الثاني فاضرب مقام الثلث ايضا في مصحح
للمسئلة يكن اربعة وعشرون وما عرفت من المناهج فافتق اي
فاتبع للانتها بالقصر للوزن اي الى الاخير فان ضربت مثلا كلاما من
حظوظهم من الثمانية في الاحد والستين وقسمت الخارج على الاربعة
والعشرين يكن لكل ما قلنا ولست محتاجا في هذا النهج لرد خارج
القسمة الى الثلاث بان تقسمه على الثلاثة كما في الاول لان المصحح
بسط هنا اثلاثا فاعني عن ذلك بخلافه ثم وهذا علم مما مر وانما
اعاده تقيما لاعادة النهجين في المثال واول النهجين المذكورين
مشهورا بالنصب بقوله يعد ولما فرغ من مثال الكسر مفردا
اخذ في مثاله متعدد ابقوله وان يكن اي المثال بحاله ولكن
كسرة ثلث وربع فالمقام لهما قدرة اثنا عشر باسكان الراء للوزن
فاضربه في المتروك كله قط اي دون المصحح ان عملت بالنهج الاول
او فيه مع مصحح ان عملت بالثاني وراعي ما البسط بالضرب من الزكة
في النهجين وهو مائتان وسبعة واربعون ومن المصحح ايضا في
الثاني وهو ستة وتسعون فان عملت بالاول فاقسم بسط الزكة

بقوله

كما تقسم الصحيح يخرج لكل من الزوج والاخت اثنان وتسعون وخمسة اثمان وللام احد وستون وثلاثة ارباع فاقسم الخارج لكل على الاثنى عشر يخرج لكل من الزوج والاخت سبعة وخمسة اثمان وثلاثة ارباع ثمن وللام خمسة وثمانين وسدس ثمن او بالثاني فاقسم البسط ايضا كما تقسم الصحيح يخرج لكل ما قلنا من غير حاجة للقسمة على الاثنى عشر لئلا يكثر الامتحان بجمع الانصبا ومقابلتها بمجموع التركة كما مر وتسهل به في هذه المسئلة ان تأخذ مقاما لكسورها فيكون ستة وتسعين فخذ منه خمسة اثمانه وثلاثة ارباع ثمنه وذلك تسعة وستون لكل من الزوج والاخت وثمانه وسدس ثمنه وذلك اربعة عشر للام فاجمع ذلك يكن مائة واثنين وخمسين فاقسمه على المخرج وهو ستة وتسعون يخرج واحد وثلاث وربع فاجمع ذلك الى الصحاح يجتمع عشرون وثلاث وربع وهو التركة **فصل** في بيان ما يعبر به من اسم الكسور عن اجزاء الواحد من دار او دينار او درهم او غيرها واعلم ان ما دون يسمى كسرا وهو ضربان ضرب اتفقوا على مسماه وان اختلفوا في اسمه كالنصف والثلث وما بعدهما من الكسور المنطقة والعم وضرب اختلفوا في مسماه واسمه كالقيراط والدائق والحبة والارزة والشعيرة والطنوج وغيرها فاذا كان في التركة كسرا فان شئت عبرت باسمه من الاول وان شئت عبرت باسمه من الثاني وينبغي مراعاة حال السائل في الفهم وان جمع بينهما كان اتم كان يقول لزيد ثلث وربع وهو اربعة عشر قيراطا مثلا واقتصر في

النظم

النظم من الثاني على الثلاثة الاول فقال **ومخرج القيراط ضعف** **اثنى عشر** اي اربعة وعشرون فهو جزء من اربعة وعشرين جزا من الواحد اي ثلث ثمنه **ومخرج الحبة** وهي الشعيرة المتوسطة التي لم تقشر وقطع من طرفيها مادي وطال نحو في الروضة **اثنان وسبعون** **استقر** ذلك عندهم فهي جزء من اثنين وسبعين جزا من الواحد اي ثمن تسعة فهي ثلث القيراط **وضعف هذا** اي اثنين وسبعين وهو مائة واربعة واربعون **ومخرج الدائق** بكسر النون وفتحها فهو جزء من مائة واربعة واربعين جزا من الواحد اي نصف ثمن تسعة فهو نصف الحبة وسدس القيراط **هذا** المذكور **اصطلاح** اي اتفاق اهل مصر **والموافق** لهم كاهل الشام **واما مخرج القيراط في اصطلاح** اهل العراق فهو **عشرون فقط** **ومخرج الحبات لاقتراق** اي لاجل الاقتراق بين الاصطلاحين بعد اتفاقهما على ان النسبة الاثنية **ستون** فالقيراط جزء من عشرين جزا من الواحد اي نصف عشره والحبة جزء من ستين جزا من الواحد اي سدس عشره **وحديث كل حبة تنسب بالثلث للقيراط** على كلا الاصطلاحين فاعرف ذلك **يا من يحسب** **ومخرج الدائق** على الثاني مائة وعشرون فهو نصف سدس عشره فهو نصف الحبة وسدس القيراط كما في الاول فعلم من ذلك ان القيراط على الاصطلاحين ثلاث حبات وانه ستة دوائق وان الحبة دائقان وهو المشهور وبعضهم يقول هي اربع اربعات فعليه مخرج الارزة على الاول مائتان وثمانية وثمانون وعلى الثاني مائتان واربعون وهو اصطلاح لا مشاحة فيه ثم ما تقر

واحد
اختلاف
في مسماه

ليس متفقاً عليه فقد حكى ان الدرهم عند اهل الشام خمسة عشر
قيراطاً وعن بعضهم ان القيراط جزء من ثمانية عشر جزءاً في الصبح
القيراط نصف دانق والدانق سدس درهم وفي الروضة الدانق
ثمان حبات وخمسة حبة وفي الحاوي للماوردي مخرج الحبات
ثمانية واربعون وعن ابي شجاع ان كون القيراط ثلاث حبات
هو على جعل مخرج القيراط عشرين اما على جعله اربعة وعشرين
فثلاث حبات واربعة اسباع حبة واعلم ان قيراط الدينار
اعظم من قيراط الدرهم لان الدينار درهم وثلاثة اسباع درهم
فاذا حول قيراط الدينار الى قيراط الدرهم في الوزن كان قيراطاً
وثلاثة اسباع قيراط من قيراط الدرهم وكذلك يختلف عدد
قيراط كل منهما اذا حول الى الآخر **فصل** في بيان استخراج
الحظوظ من المصحح على طريق التعبير بالقيراط ونحوه وطريق
التعبير بالكسور المطلقة وتسمى طريق التسمية وقد بين الاول
بقوله **والنهج في تقريظك المسايلا** اي جعلها قيراطاً **ان تقسم**
التصحیح اي المصحح قسماً بالفتح عادلاً **على مقام بان** اي ظهر
للقيراط وهو اربعة وعشرون او عشرون او غيرها **فلما كان**
من القسمة هو القيراط للمصحح حالة كونه **ذا اقسط** اي عدد
من اقسط اذا عدل **فاقسم عليه** اي على القيراط **كل حظ فضل**
من المصحح **يكن** كل حظ **الى قيراطه** محو لا يفتح الواو وتكون انت
محولا له بكسرها والاول تخالفاً لارجح **او سمى** مما منه **قسم المسيل**
بفتح القاف اي من المصحح **كل نصيب منه** واحفظ حاصله اي الخراج

بالسمية

بالسمية **وخذ بقدره من المقام** اي مقام القيراط بان تضرب
بسط ذلك الكثير في ذلك القيراط وتقسم الحاصل على مخرج الكسر
فهذان منهجان يغلب بهما في التحويل للقيراط اي ونحوه مما مر
والمسهل للسمية ما يأتي في قوله وحظ واحد الخ واذا حصل معك
في بعض الانصبا اقل من قيراط ومرت التعبير عنه بالحبة او الدانق
او بالاجزاء من الدانق فلك ذلك كما في المثال الاتي فانه خرج في نصيب
كل اخ اقل من قيراط وهو ثلثان فان عبرت بالحبة فقل حبتان بل امر
ان كل حبة ثلث قيراط وان كل دانق نصف حبة او بالارزات فقل
ثمان ارزات وهو ظاهر وقد ظهر مما تقرران نسبة حظ كل وارث
من المصحح اليه كنسبة حظ من مخرج القيراط او الحبة او الدانق الي
مخرج كل منها في اربعة اعداد متناسبة في التحويل الى كل من
الثلاثة فتعمل فيهما بما شئت من الطرق التي من ذكرها غير مرة
وزن جمعها اي الانصبا التي هي قيراط او غيرها للاختبار **لدي**
المقام اي عند تمام العمل **فان يطابق جمعها** اي مجموعها **مقامها**
فتلك صحت بدت اي ظهرت **اعلامها** جمع علم بمعنى العلامة وان
لم يطابقه فالعمل مختل وانما كانت المطابقة بين المذكورين لانها
كانت بين اصلهما قبل التحويل وفايدة العدول الى التحويل التسعة
في الطريق وقد يكون اسهل من العمل بغيره كما يعرف عند الممارسة
بالعمل فلما اردت تحويل مسيلة حدثني وثلاثة اخوة وخمسة
اعمام الى القيراط على الاصطلاح الاول **فبالنهج الاول** اقسام
المائة والثمانين على الاربعة والعشرين والاسهل في القسمة

ان تسمى واحدا ايد من المقسوم عليه وتأخذ من المقسوم
بتلك النسبة ففي المثال اسم الواحد من الاربعة والعشرين
ثلث ثمن فخذ ثلث ثمن المائة والثمانين يكن سبعة ونصف
وهو قيراطها واقسم عليه نصيب كل واحد منها يكن للمجدة قيراطا
ولكل اخ قيراطان وثلثان ولكل عم قيراطان وخمسان فاذا جمعت
ذلك كان اربعة وعشرين وبالثاني سم نصيب كل جدة من المائة
والثمانين يكن نصف سدس فخذ نصف سدس الاربعة والعشرين
وهو قيراطان ونصيب كل اخ منها يكن تسعا فخذ تسع الاربعة
والعشرين يكن قيراطا وثلثين ونصيب كل عم منها يكن عسرا فخذ
عسرا الاربعة والعشرين يكن قيراطين وخمسين واعلم ان التركة
اذا قسمت فتخرج يتخا تكون بحسب تجزية المصحح ان قراريط
بقراريط وان حبات فحبات وان دوانق فدوانق ولو كانت التركة
في المثال دينار اجزي اربعة وعشرين كالمصحح فيحصل كل وارث
من الدينار ما خصه من المصحح مساواة قراريط الدينار قراريط
سهم المسئلة ولو كانت التركة نصف وثلث دينار فابسطها
من مخرج القيراط يكن خمسة عشر قيراطا واقسمها بما شئت
من الطرق يكن لكل جدة قيراط وربع ولكل اخ قيراط وثلثا
ولكل عم قيراط ونصف وقس عليه التحويل الى الحبة او الدنانير
ولما بين طريق التعبير عن الخط باسم المتفق على مناهه فقال
وخط كل واحد من الفريق ان ينبغي اي يطلبت **اسمه من اصل**
ميراث زكن بغير قيراط او حبة او نحوها مما مر قسم واحدا

من

من عدة اي الفريق ثم اضعف لما ايد من التسمية اسم نصيب ذلك
الفريق من مبلغ التاصيل بالتحقيق ان لم يعمل اي مبلغ
التاصيل او اضعف ما ايد **الاسم** اي اسم نصيب الفريق من غايته
اي غايته التاصيل ان عاد ولا يحق انه لا فرق من جهة الحاصل
بين اضافة اسم نصيب الفريق الى ما ايد وعكسه فلذا عبر بكل
منها لكن حصل به بعض قلاقة تسلم منها تغييره في الفصول بقوله
وتضعف الحاصل اي من التسمية الى اسم نصيب ذلك الصنف من اصل
ان لم يعمل والى مبلغه بالعول ان غال **مخلصا** انت على جهة
الاولية **ما كان من اضافته** محتاجا الى التخصيص بما هو مقرر
في علم الحساب من التقريب للفهم فربع ونصف ثمن اوضح من ثلاثة
اعشار وثلث عشر ومن تعظيم احد الكسرين والمباعدة بين مخارجهما
فنصف ثمن اولي من ربع ربع ونصف سدس اولي من ثلث ربع
وقد يتوصل الى ذلك بتضعيف احدهما وتضعيف الاخر فان
اضافة احد الكسرين الى الاخر كاضافة ضعف احدهما الى نصف
الاخر ومن تقديم اكبر المتضايقين فربع سبع اولي من سبع ربع
ومن اختصار اللفظ فسدس اولي من نصف ثلث وضابط معرفة
لتساوي الكسرين وتفاوتهما ان تلخذ مخارجا يعبر بها وتأخذ منه كلا
منهما فيظهر لك التساوي او التفاوت اذا انقرد ذلك ففي المثال
المتقدم سم لكل جدة واحد من عددها واصل الحاصل وهو
نصف الى اسم نصيبها من الاصل وهو سدس يكن نصف سدس
ولكل اخ واحد من عددهم واصل الحاصل وهو ثلث الى اسم نصيبهم

من الاصل وهو ثلث يكن ثلث ثلث اي تسعا ولكل علم واحد من
عددهم واصف الحاصل وهو خمس الى اسم نصيبهم من الاصل
وهو نصف يكن خمس نصف اي عشا **وذا الطريق السهل غالبا**
ما يش مطرد في خط كل من خط ينفر وذلك بان يسمى نصيبه
من الاصل او مبلغه من العول فما يدا فهو نصيبه من المصحح
ولا اضافة اذ لا فرق بين ينسب اليه وهذا هو السبب في افراد
المنفرد بالذكر ففي ام وسبعة اخوة لام وعشر شقيقات هي من
سنة ونقول لسبعة ونضع من مائتين وخمسة واربعين سم
لام ستمها من مبلغ الاصل بالعول يكن سبعة فلها من المصحح
سبعة وهو خمسة وثلاثون ولكل اخ واحد من عددهم يكن
سبعة اصفه الى اسم نصيبهم من مبلغ الاصل وهو سبعة
يكن سبع سبعين اي سبعة سبع ولكل شقيقة واحد من
عددهم يكن عشا اصفه الى اسم نصيبهم من السبعة وهو
اربعة اسباع يكن عشا اربعة اسباع اي اربعة اسباع عشا
اي اربعة اعشار سبع اي خمسي سبع وقس عليه **وكل ضرب**
منها اي من طريق القيراط والشمية قد يطلب بحسب ما يقع
السين لكنه سكنها للوزن اي بقدر ما **يغنيه** اي يطلبه
من يقرب المعنى الى الفهم لان الفرضي قد يعبر عن الخطوط
بالقيراط والمخاطب لا يعرفها لكن يعرف الكسور المطلقة وبالعكس
فيطلبه بتحويلها الى ما يعرفه فيقصد الفرضي في الحالين جازية
ومنهج التحويل المذكور في كتب الحساب **من يدريه** اي يعلمه

يعمل

يعمل به في تحويل كل من الضربين الى الاخر **فانه يغنيه** عن العمل
بغيره وذلك بان يضرب بسط المحول في مقام المحول اليه
وتقسم الخارج على مقام المحول فما كان فهو المطلوب ولو قيل
اذا كان الخط خمسة قيراط فكم يكن ثلثا فاضرب خمسة في
مقام الثمن واقسم الخارج على مقام القيراط يخرج واحد وثلاثا
والجواب ثمن وثلثا ثمن ولو قيل اذا كان خمس وسبع فكم
يكون قيراطا فاضرب خمس مقامها وسبعة اثني عشر في مقام
القيراط واقسم الخارج على مقام الخمس والسبع يخرج ثمانية
قيراط **وخمس قيراط** وخمس سبع قيراط وذلك هو
الجواب ولو قيل اذا كان سبعة اجزاء من احد عشر فكم يكون
قيراطا فاضرب سبعة في مخرج القيراط واقسم الخارج على احد
عشر يخرج خمسة عشر قيراطا وثلاثة اجزاء من احد عشر
جزء من القيراط وذلك هو الجواب **فصل** في بيان
استخراج الخطوط من التركة اذا كانت جزوا من عقار ونحوه
وان يخلف من عقار ونحوه مما لا يقدر بوزن او كيل او عدد جزا
مفرد او متعدد **اقا جعل مقامه كاصل للمسئلة** **بدا** اي
ابتدا **وبسطه** اي المقام اقسمه على المصحح **فان يضع قسمه**
عليه لم يخرج اي لم يتغير المقام عن حاله بل يكون هو المطلوب
وان تباين او توافق فاضرب مصححان ان باين او وفقه ان
وافق فيما اجبتي اي اخيرا **اصلا** وهو المقام يحصل المطلوب
وما ضربت في المقام هو جزا السهم له فاضربه حقا لا بتغا

ن

م

القسم اي لاجل طلب القسمة في البسط يخرج ما لوارث فان
يقسم اي الخارج من الضرب على التصحيح جزوه بين اي فيظهر
 جزوه سهمه فاضربه في حظ كل وارث منه واضربه للشريك
 اي جزوه سهم المقام ايضا للشريك فيما يبقى من مخرج يبدو
الذي استحقا اي استحقه الشريك فلو ترك ثلثا ورعا
 من حمام واما واخوين منها وشقيقتين فالمقام اثنا عشر
 وكانه الاصل والبسط منه سبعة فاقسمه على مصحح المسئلة
 سبعة بعولها فالقسمة من اثني عشر للام سهم وللأخوين
 سهمان وللشقيقتين اربعة وللشريك خمسة ولو كانت بحالها
 الا انه لا ام فيها فهي من ستة والبسط يباينها فاضرب الستة
 في المقام فتصع من اثني وسبعين وجزء سهمه الستة فان
 ضربته في البسط حصل اثنان واربعون للورثة فاقسمه على
 مسئلتهم يخرج جزء سهمها سبعة فاضربه فيما الكل اخ يكن
 له سبعة وفيما الكل شقيقة يكن لها اربعة عشر وان ضربت
 الستة فيما بقي من المخرج وهو خمسة كان ثلاثين وهو ما للشريك
 ولو كان فيها الام وعدد الاخوة ثلاثة فتصع من احد وعشرين
 والبسط يوافقها بالسبع فاضرب سبعها ثلثه في المقام فتصع
 من ستة وثلاثين وجزء سهم مسئلتهم واحد وفي خمسة للشريك
 يكن له خمسة عشر **فصل** في بيان معرفة جماعة التركة
 من الحظ المعلوم وان علمت قدر ما يجوز بعض اي بعض
 الورثة من المال يعني النقد ونحوه بآرثه وبنسبة ميراثه اي ورثه

تميز المال

تميز المال كله اي معرفته واعرف من التصحيح اي من المصحح
 حظه فما كان اقسمن عليه نقدا علما قدره وهو القدر الذي
 حازه بعض الورثة والخارج بالقسمة اضرب في مصحح المسئلة
 كمال صفة موكدة او اضرب التصحيح في نقد حصل لبعض الورثة
 واقسم على نصيب الاخذ بالدرج ويسكون الذا للوزن ما اجتمع
 من الضرب او اقسم المصحح الذي ارتفع بالضرب على نصيبه اي
 الاخذ وما يد بالقسمة اضرب في قدر ما قد حازه بعض الورثة
 او انسب بقية التصحيح للنصيب وزد بحسبها بالسكون
 مصدر حسبته اذا عدد دنة او اسم من قولهم ليكن عملك بحسب
 ذلك بالفخ لكنه سكنه للوزن اي وزاد بحسب او قدر تلك
 النسبة بلا تقريب بل تحقيقا على مجوزة اي الاخذ صلة زد وكذا
 من الامثال فان قلت نسبة البقية الى حظ الاخذ قد
 يكون مثلا ومثلين واكثر وقد يكون بعضا وقد يكون كليهما
 فلا يعم قوله من الامثال هذه الاحوال قلت من التبعض
 لبيان الجنس فيعلمها وفي جوابه نظر او سم من مصحح المثال
 الحظ للاخذ والنقد الماخوذ اعتبر مقسوما على الذي يبدو
 بها اي بالتسمية معلوما حال او سم مما حازه نصيبه واقسم
 على محصل من القسمة نصيبه اي تجده صفة محصل تصحيحها
 مفعول اقسمة فهذه ست طرق فما بدأ بالعمل باي طريق منها
 فذاك كل المال فاعلم ذلك واعمل به وذلك كان يجوز الام
 في المشتركة عشرين دينارا حقا وقيل لك كرتكون التركة

فقل تصحيحها من ضعف تسعة اي ثمانية عشر اذا ثلث
 الذي لثلاث اخذ اي اذا جعلنا اخذ الثلث ثلاثة بان يكون
 فيها ولد ام وشقيق واللام زائدة لتقوية العامل بضعفه
 بالتأخير كقوله تعالى للرويا تعبرون وحظها اي الام ثلاثة
 من المصحح فاعمل بما اردت منها اي من الطرق الست متقنا
 لها فتعلم ان الجواب ضعف ستين بنصب ضعف بقوله
 بعد اي بعد مائة وعشرين وذلك بان ينقسم العشرين على حظها
 ثلاثة وتنضرب الخارج وهو ستة وثلاثان في الثمانية عشر وتضرب
 الثمانية عشر في العشرين وتنقسم الخارج وهو ثلث مائة وستون
 على الثلاثة او تنقسم الثمانية عشر على الثمانية وتنضرب الستة
 الخارجة في العشرين او تنسب الخمسة عشر الزائدة على الثلاثة
 للثلاثة يكن خمسة امثال فرد على العشرين بقدر ذلك او تسمى
 الثلاثة من الثمانية عشر وتنقسم العشرين على الحاصل وهو
 سدس او تسمى الثلاثة من العشرين وتنقسم الثمانية عشر
 على الحاصل وهو ثلثة ارباع خمس يكن جملة التركة ضعف
 ستين كما قال ففسر على هذا المثال ما ورد من الامثلة
 وشمل قوله بحوزه بعض الواحد وقد عرفت مثاله والنقد
 كزوج وام وشقيقة اخذ الزوج والام بارثما عشرة دنانير
 فكم جملة التركة فانقسم العشرة على حظيها من المصحح واضرب
 الخارج وهو اثنان في المصحح يكن ستة عشر وهو جملة التركة
 وكذا عملت ببقية الطرق ولوقيل اخذ الزوج ستة والام

اربعة فان شئت جمعت حظيها وعملت وان شئت اوردت
 كلا بالعمل فيخرج كذلك واعتبار صحة هذه ونحوها كما قال
 ان تضرب حظ كل منهما فيما اخذه الاخر فينتساوي الخارجان
 فلو ضربت حظ الزوج ثلاثة فيما اخذته الام وحظ الام اثنين
 فيما اخذه الزوج كان كل من الخارجين اثنا عشر ولوقيل اخذ الزوج
 ثمانية والام ستة استخالت المسئلة **فصل** في بيان
 معرفة قيمة العرض فيما اذا كان بعض التركة نقدا وبعضها
 عرضا واخذه بالتراضي بعض الورثة بارثه ولذلك ثلاثة احوال
 لان ما اخذه اما قدر حقه او اكثر فيحتاج الي رد او اقل فيحتاج
 الي زيادة وقد اخذ في بيان الاول فقال **وان يحجز بعض الور**
ثته **بارثه عرضا** وهو ما عدا النقد وما اي الذي يحوزه الباقيون
نقد علمنا قدره فان تنشا معرفة قيمة العرض **فاسخرج**
المجموع من النقد وقيمة العرض **بدا** اي ابتدا **ومنه** اي من
 المجموع اي معرفته **تعرف** العرض **المنزوع** اي قيمته لان قدره
 منزع من جملة التركة وذلك بان تطرح النقد من المجموع **والنجم**
في استخراج كل التركة الذي هو المجموع قد علم في الفصل قبله
فكن ذلك في الاستخراج وهي كيفية راسخة في النفس **ففضلها**
 اي التركة **على النقد المسمى** هو الغرض اي المطلوب لان المقصود
 بالذات معرفته وهذا علم من قوله ومنه تعرف المنزوعا وانما
 اعاده ليعلم انه المقصود وان ذكر معرفة جملة التركة هنا
 وسيلة لذلك **وان ترد** قيمة عرض **يفرض** اي وان ترد

معرفة ذلك **بدا** أي ابتدأ فله طرق اخذ في بيانها فقال **فالتق**
حظ من يجوز أي العرض من مبلغ التصحيح اذ تميزه أي
الحظ من مازة بيمرة والباقي بعد الالتقا اتخذ **اماما** واقسم عليه
نقد من سواه تعلم كم جزء سهمها أي المسئلة أي كم يخص
كل سهم منها من النقد **المعين** فاضربه أي جزء السهم في نصيبه
أي حايض العرض **تستبين** انت أي تعرف قيمة العرض قال ولما
كان الفرض ان اخذ العرض اخذه بارثه لزم ان يكون قيمته
موزعة على سهامها فما خص السهم الواحد منها خصه من الامام
لان سهام **المسئلة** متساوية وبارثها جملة التركة وبارثها
غيره **النقد** لجزء سهم اخذ العرض من قيمته وجزء سهم الامام من
النقد وجزء سهم المسئلة من جملة التركة ثلاثتها متساوية
ولما تعذر الوصول الى معرفة جزء سهم اخذ العرض من قيمته
من جهة قيمته والى معرفة سهم الامام من النقد وجزء سهم
المسئلة من جملة التركة من جهتها لكونها مجهولين اخذنا
جزء سهم الامام من النقد من جهته لكونه معلوما وحكمنا بانه
جزء سهم المسئلة من التركة **للتساوي** فاذ اضرب فيه حظ احد
منها خرج حظه من التركة فبان لك السر في ضربنا حظ اخذ
العرض من المسئلة في جزء السهم حتى يخرج قيمة العرض وعطف
على اقسام قوله **واضرب النصيب في النقد وما يد** بالضرب
اقسم على امام **وسما قبل** او الامام **اقسم على نقد فرض**
واقسم حظه على الذي يبدي بالقسمة وجواب الامر

ينض

110
ينض أي العرض أي يصير ناضا أي نقد امضروا بالمراد هنا
بالقوة او الامام **اقسم على الحظ وما عال** يعني حصلا بالقسمة
اقسم النقد عليه محكما يكسر الكاف حال من فاعل اقسام وفهمها
صفة لمصدر محذوف أي قسما متقنا او **النسب النصيب**
للامام والخارج اضربه على التمام أي تالما في النقد والذي
يعول أي ترتفع بالضرب **هو المطلب** وهو معرفة قيمة العرض
فهذه خمس طرق لمعرفة قيمته ومنها يعرف جملة التركة بان تجمع
القيمة للنقد **وهالك** أي خذ **تمثالا** لذا **ك يضرب** ام وبتتم
عم وقد ترك **ستين دينارا** وعيدا من **هالك** في أي صار حظ
العم ذاك **العبد** فاعمل **باي شئت** من الطرق **تلق القصد**
فان رمت معرفة التركة **ابتدا** فكانه قيل اخذ بعض الورثة
بارثه **ستين دينارا** كم التركة **فالمسئلة** من ستة وحظ اخذ
في الستين منها اربعة فاعمل بما شئت من الطرق المتقدمة
في الفصل قبله تكن جملة التركة **تسعين** اطرح منها **ستين** تكن
قيمة العبد **ثلاثين** وان رمت قيمة العبد **ابتدا** فالتق من
الستة سهمي العم وسهم الاربعة الباقية **اماما** واقسم عليه
الستين واضرب الخارج وهو جزء السهم في سهمي العم واضرب
سهميه في الستين واقسم الحاصل على الاربعة او قسم الامام
من الستين يكن **ثلاثي عشر** اقسام عليهما سهميه او اقسام الامام
على سهميه ثم الستين على ما يخرج وهو **اثنا عشر** او قسم سهميه من
الامام يكن نصفا اضربه في الستين والحاصل بكل ثلاثون وهو

قيمة العرض **او قل** بطريق الجبر **له** اي للعم بارثة **شي** قيمة العبد
فللتين اي للام والبنت **شبان** لان لهما مثلي ماله **فانما**
بالعين اي النقد وهو ستون **فالشئ نصفه** اي العين لان
 الشئين اذا عدا لستين **فالشئ** الذي هو نصفها يعدل نصفها
 اي ثلاثين وهي قيمة العبد ولا يتعين التعبير بالشئ بل يجوز ما
 يذكر في المثال من العرض كالعبد في المثال المذكور **وان نشأ**
 العمل بالجبر ايضا **فقل** ثلث الجميع **مستحق للرجل** اي للعم
وذلك عشرون دينار او ثلث العبد وقد اخذ به عبد افعد
بعبد ذاك اي العشرين وثلث العبد **ياذا القصد** واخرج من
العبد ما اي اللذين **تجانسا** وهما ثلثا عبد كل ثلث من
 عدل **واجبر اذا الباقي** وهو ثلثا عبد وعشرون بان تزيد
 على كل نصفه حال كونك **معاد** لابن الحاصلين **مقايسا**
 اخذهما بالآخر وهذا العمل يسمى بعضهم جبرا وبعضهم
 تكمينا وقد يستغني عن الجبر بقسمة العدد على الاشياء فخرج
 عدل العبد ثلاثين فالتركة تسعون ولما فرغ من الحال
 الاول اخذ في بيان الثاني فقال **وان يرد من يجوز القرضا**
نقد **مجانسا** لنقد التركة **فرد** **ذا العرضا** اي النقد
 المفروض على الذي **لغيره** من نقد وسر على ما مرق قبل حالة
 الرد اي في الحالة التي لا رد فيها وما يرد اي والذي يرد
 اخذ العرض **رد على ما بان له** بالعمل بقيمة العرض **تئين**
كامله وفي المثال لو كان النقد خمسة وخمسين واخذت

العبد

العبد ورد على الباقيتين خمسة فبقية حقته رد الخمسة المفروضة
 على الخمسة والخمسين وكان جملة النقد ستون فاعمل كما امر
 يخرج ميراثه ثلاثين رد عليه الخمسة يكن قيمة العبد خمسة
 وثلاثين وان عملت بالوجه الاول من طريق الجبر فقل اذا اخذ
 العمل بثلثه عبد الا خمسة فللتين عبدان الا عشرة يعدل
 ذلك ستين جملة النقد والمردود فاجبر وقابل نصير عبدان
 يعدل ان سبعين فالعبد يعدل خمسة وثلاثين وذلك قيمة
 او بالوجه الثاني فقل للعم ثلث عبد وثمانية عشر وثلث فواد
 بذلك عبد الا خمسة وهو ما اخذه بارثة فرد في الجهتين المستثنيتين
 نصير عبد يعدل ثلاثة وعشرين دينارا وثلث دينار وثلث
 عبد فالتق المشترك يبقى ثلثا عبدان ثلثة وعشرين وثلثا
 فالعبد يعدل خمسة وثلاثين ثم اخذ في بيان الحال الثالث فقال
وان يوفوا اي الباقيون **حقه** اي اخذ العرض من نقد صلاته **فوا**
فالتق **ذاك** اي النقد الموفي به **من جميع النقد** المخلف **واعمل كما**
 عملت فيما اذا كان العرض قد حقه في الباقي بعد الاقاصلة اعلم
 فما بد اليه اخرج منه ما قدرتهما حق اخذ العرض يكن الباقي قيمة
 العرض وفي المثال لو كان النقد خمسة وستين واخذت العمل العبد
 وزادوه خمسة فصار له حقته الق الخمسة من الخمسة والستين
 وكان جملة النقد ستون فاعمل كما امر يخرج ميراثه ثلاثين اخرج
 منه الخمسة يبقى خمسة وعشرون وهي قيمة العبد وان عملت
 بطريق الجبر فقل قيمة العبد شي واذا اخذ العبد بسميه شي

وخمسة فالثلاثين بسهما شيان وعشرون وذلك بعد ما لها
 وهو سقون قالوا المشترك يبق شيان بعد لان خمسين قالوا شي
 خمسة وعشرون ثم اخذ في بيان ما اذا تعدد العرض الماخوذ
 فقال **وان يك العرض الماخوذ زائدا على عرض واحد وكان**
 بقدر حق اخذه او زيد او انقص **فمنه هو الذي خلا اي مضى**
 في الاحوال الثلاثة فيما اذا اخذ العرض فحينئذ **تسقط ما بقا بل**
العروض الماخوذة من مبيع المسئلة موازيا بقدر اركان
 حال من فاعل تسقط مما تبقى بعد الاسقاط صلة موزيا وهو
 بضم الهاء ما يبق **الامام واعمل بما شئت** من الطرق المتقدمة
فما تلام على ذلك ففي المثال لو كان النقد خمسة واربعين
 والمخلف مئة عبدا وخاتما فاحذت الام بارثما الخاتم والعم العبد
 فاسقط من الستة سهام ما يبق ثلاثة وهي الامام فاعمل كما
 مرفاقسم الخمسة والاربعين على الامام واضرب الخمسة عشر
 الخارجة في سهم الام يكن قيمة الخاتم خمسة وعشرون في سهم العم
 يكن قيمة العبد ثلاثين او اضرب لكل منهما حظا في الخمسة
 والاربعين واقسم الحاصل على الامام يخرج كذلك وكذا يبقية الطرق
وما يزد اخذ للعرض على ما اخذه وما يزد اي اخذ له فيما
 اذا تعدد فيهما **منهاج علمه مضى** في نظيره مما اذا اخذ **وما**
يعد اي ولا حاجة لاعادة منهاج لتقدمه وهذا البيت يعني
 عنه قوله وان يكن الماخوذ الخ لشموله الاحوال الثلاثة كما مر
 في المثال لورد كل من الام والعم خمسة فبقى حقه وكان النقد

خمسة

خمسة وثلاثين زد عليه المردود وكان جملة النقد خمسة
 واربعون فاسقط من الستة سهام ما يبق ثلاثة اقسم عليها
 الخمسة والاربعين واضرب الخارج في سهم الام يخرج ميراثها
 خمسة عشر زد عليه خمسة ثمانية يكن قيمة الخاتم عشرين وفي
 سهم العم يخرج ميراثه ثلاثين زد عليه خمسة يكن قيمة العبد
 خمسة وثلاثين ولو كان النقد الخلف خمسة وخمسين وزيد
 كل منهما خمسة فالق مواز يد من الخمسة والخمسين وكان جملة
 النقد خمسة واربعون فاعمل كما مر يخرج ميراثا خمسة عشر
 اطرح منه خمسة ثمانية عشر وهي قيمة الخاتم ويخرج ميراثه
 ثلاثين اطرح منه خمسة يبق خمسة وعشرون وهي قيمة
 العبد **فرع** من نوادر التركة المجهولة وهو لغة اعلى الشي
 واصطلاحا ما اندرج تحت اصل كلي فاذا كان للميت ابناء
وهو هالك عن دارين بينهما تفاوت دينارين اي
 يفضل احدهما الاخر دينارين **حاز ابن** من الابنين
الثلاثين من اغلاها بارثة فالفضل بينهما زد عليهما
يصر مع الدارين ديناران ماخوذه اي الابن من دار
 منهما **الثلاثان** فذا اي المذكور وهو ثلث الدار ودينار
 وثلث وهو ثلث الدينارين **يعد دارا ودينارا ودا**
 اي المذكور وهو الدار والدينار ما يحصل لكل واحد
 من الاثنين لان التركة صارت دارين ودينارين **قالوا**
المشرك من الجانيين وهو دينار وثلثا دينار **والجذر الباقي**

وهو ثلث دينار وثلث دينار **وعادل ذاك** اي الحاصل بالجهر
 من الجانبين اي عادل بينهما **يستبين** اي يتبين **لك ان**
عديل الدار دينار وهو قيمة الصغري **وان تعادل الدار**
الفضلي ثلاثة من الدنانير **اذا** اي وقت عملك العمل
 المذكور **فحالة** التركة **اربعة** دنانير **فاذا** اخذ احد هما ثلثي
 الثلاثة فقد اخذ اربعة **وان** شئت جعلت الفضلي اصلا فتكون
 التركة دارين الا دينارين فللابن نصفها دار الا دينار اربعة
 ما اخذه وهو ثلث دار فاجبر وعادل بان تزيد في كل من
 الجانبين دينار او قدر المستثنى فيصير معك دينار
 يعدل دينار وثلثي دار فالق المشترك يبقو ثلث دار يعدل
 يعدل دينار فالدار تعدل ثلاثة دنانير فان قب الخذ
 احدها ثلثة ارباع الفضلي فان جعلت الصغري اصلا
 اوردت عليها الفضل **فيعادل** بثلاثة ارباع دار ودينار
 ونصف دار ودينار **والق** المشترك يبق ربع دار يعدل
 نصف دينار فالدار تعدل دينارين فيهما قيمة الصغري
 فقيمة الفضلي اربعة وحالة التركة ستة **وان** جعلت
 الفضلي اصلا فالتركة داران الا دينارين فللابن نصفها
 دار الا دينار اربعة ما اخذه وهو ثلثة ارباع دار فاعمل
 كما مرتك الدار اربعة **ف** **ر** **ع** اخر يتضمن بيان استمر اج
 الحظوظ في اربعة احوال بيع بعض الورثة حظه او بعض
 من الباقي بحسب الروس او الارث **لوبياع بعض** من الورثة

حظه

حظه من ذوي شركته على تساوي بينهم في قسمته اي الحظ

حظه من ذوي شركته على تساوي بينهم في قسمته اي الحظ
 فاقسم عليهم بالسوية **حظه في المسئلة** اي مصححها
 فتتظر ايصح قسمه عليهم او يوافقهم او يباينهم **ك** **مع**
حظه واجمع لكل منهم حاصله بالبيع والارث كالم وزوجة
 وثلث اخوات متفرقات باعت الزوجة حظها ثلثا من خمسة
 عشر للباقيات بالسوية وهو مبان لعدد هن فتصح من
 ستين حظها منها اثنا عشر بينهن فلكل منهن ثلاثة تضم
 الي مامعها فيصير مع الشقيقة سبعة وعشرون ومع كل
 من الباقيات احد عشر ولو كانت البائعة الزوجة والشقيقة
 كذلك فحظاها تسعة وهي منقسمة على الثلاثة فلكل ثلاثة
 تضم الي مامعها فيصير مع كل خمسة وترجع بالاختصار الي
 ثلاثة **او باعه** منهم **بحسب** يسكون السنين للوزن اي بقدر
 ارثهم **طرح نصيبه من الذي منه** تصح اي المسئلة **والبا**
بعد طرحه يؤصل اي يجعل اصلا للمسئلة **فنهج** **ك** **ن**
رد على ذوي الفروض النسبية **اصلا** كما ياتي بيانه في الرد
 ففي المثال لو باعت الزوجة حظها من الباقيات على قدر
 ارثهن فكان لازوجه فتقسم التركة على اثني عشر وبالاحتضا
 على ستة **او باع** منهم **بعض حظه** بالسوية او بحسب الارث
 فان كان لحظه ذلك الجزء المبيع فذاك والا فلا **فالمخرج ان**
يطلب في هاتين **الحالتين** **مخرج** يصح منه **الحظ**
 اي حظ كل من الورثة **والجزء المبيع** ثم ان صح قسمة ذلك الجزء

على اربابه فذاك والا فيعمل في التصحيح ما عمل في الاول كما
 اشار اليه بقوله **والضرب** اي ضرب ما انكسر عليه الجزء المبيع
 في الاصل في كلتا الحالتين ان يخرج اليه للتصحيح **كالاول** اي
 كضربه في الحال الاول في النظر بحالتي التباين والتوافق
والتوزيع اي توزيع الجزء المبيع على الروس في الثالث وعلى
 السهام في الرابع كالتوزيع في الاول قال في توزيع مبتداه في
 خبره دلالة ما قبله عليه والجملة عطف على الجملة قبلها
 ففي المثال لو باعت الزوجة ثلث حظها من الباقيات بالسو
 فحظها ثلث صحيح فاقسمه عليهن يباين عدد دهن فاضربه
 في خمسة عشر فتصح من ستين حظها من ذلك اثنا عشر ثلثها
 اربعة بينهن لكل منهن واحد يضم الي مامعها فيصير مع الشقيقة
 خمسة وعشرون ومع كل من الباقيات تسعة ولو كانت بحالها
 الا ان المبيع نصف حظها فلا نصف لحظها وهو يباين يخرج
 النصف فاضرب مخرجها في الخمسة عشر يبلغ ثلاثين حظها
 من ذلك ستة نصفها ثلاثة يباين عدد دهن فاضربه في الثلاثين
 فتصح من مائة وعشرين حظها من ذلك اربعة وعشرون
 نصفها اثنا عشر بينهن لكل منهن ثلاثة تضم الي مامعها فيصير
 مع الشقيقة احد وخمسون ومع الزوجة اثنا عشر ومع كل
 من الباقيات تسعة عشر وبالحقيقة منهج هذا الحال الحال
 الاول وان كان المقسوم فيه بعض الحظ وفي الاول الحظ كله
 ولو باعتهن ثلث حظها علي قدر ارشهن فلحظها ثلث صحيح

في
 التوزيع
 في
 التوزيع

يباين

يباين الاثنى عشر فتصح من مائة وثمانين فحظها من ذلك ستة
 وثلاثون ثلثها اثنا عشر منقسمة على سهامهن وللشقيقة ستة
 ولكل من الباقيات سهمان يضم ذلك الي مامعهن فيصير مع الشقيقة
 ثمانية وسبعون ومع كل من الباقيات ستة وعشرون وترجع
 بالاختصار الي تسعين وكالمبيع فيما ذكر الهبة ونحوها **والاختصار**
بعد العمل قد يمكن كما بينته في امثلة الحالين الاولين والرابع
فلا يجد بكسر الحاي يعمل **عن بابه** اي الاختصار **من يتقن**
 القواعد فاعلم يجد تنبيه باع يتعدي بنفسه وباللام
 وبمن رايدة على مذهب الاخفش والكوفيين **فصل**
 في بيان استخراج ما يخص بعض الورثة بدينه على الميت
 وما يخصه بميراثه منه وقد بينه بثلاثة مناهج اولها ما بينه
 بقوله **وان يخرج بعض من الوراثة جزا بدينه وبالميراث**
معا فالق من مقام ذاك الجزء بسطه واحفظ البقية والق
 من مصحح التراث **قسطه** اي نصيب ذلك الوارث **والقسم على**
بقية السهام ويسمى بالامام **كجز بقية المقام المحفوظة**
فان يصح قسمه اي باقي المقام على بقية السهام **فالمخرج**
مطلوبنا او ينكسر عليها فالمخرج ما مر في باب التصحيح من
ضرب السهام او وقفها في المقام ثم جزء سهم المخرج مما بدا اي
 ظهر بالضرب هو **المضروب فيه** اي في المخرج من الامام او
 فان ذلك اي ابنه او وضحه او أسدكه **واضربه** اي جزء سهم
 المخرج **عند ما تريد القسمة** اي القسمة **فيما لكل من الورثة**

من مقام المخرج يُسمى صفة لكل واقسم على الامام ما حصل
 بالضرب **لاهل** اي الامام صله تحصل **جزءه** اي جزء سهم الامام
 ما حصل بالقسمة **فاضيه** في نصيب رب الدين من مصحح
 لمسئلة الورثة **يظهر** بذلك ثرات مقترن بالدين فالفه
 اي الترات من جملة الامر بين اي الترات والدين يبق الذي يخص
 من دين اي من الدين وذلك كزوجة وابن وبنت للمره ربع من
 التركة **ميراث** ودين على الميت امهره لها مثلا فالق من مقام
 ربع ربع يبق ثلاثة هي المحفوظة والق من مصحح لمسئلة الورثة
 وهو اربعة وعشرون **سهم** المرة الجامعة للارث والدين
 والباقي وهو واحد وعشرون المسمى بالامام **اضرب** ثلثه لموافقة
 المحفوظ بالثلث في المخرج **يحصل حك** اي ثمانية وعشرون
 اذ الحائز ثمانية والكاف بعشرين فاقع بهذا المنهج والسبعة
 ثلث الامام بالنصب بقوله **اضرب** وقوله وهي جزء سهمه حال
 معترضة بين العامل ومعموله وهو في واحد بسط الربع لمن
بدأنا باسمه وهي الزوجة اي واضرب للزوجة السبعة والحالة
 انها جزء سهم المخرج في واحد **قال الدين والميراث** اللذان لها
سبعة وليس المراد تخالفا لانهما كميتهما بل ان نسبتها الى المصحح
 كنسبة كميتها الى التركة وما خص ابنة وابنا وهو الحاصل
 من ضرب السبعة في المحفوظ اذ اما قسم ذلك على الامام وهو
 وهو واحد وعشرون ايضا **خص سهمها** اي كل سهم من الامام
واحد وهو جزء سهمه فاضيه في ثلاثة الزوجة وارثها

هذا هو
 ما حصل
 من ضرب
 السبعة
 في
 المحفوظ
 وهو
 واحد
 وعشرون
 اي
 كل
 سهم
 من
 الامام
 واحد

ثلاثة

ثلاثة والزائد عليها وهو اربعة وعشرون **ما** خص دينها وكل
 منها **النسب الى حك** وهو ما صحت منه المسئلة **تظفرا**
بالمطلب اي تقدر ارثها ودينها كما مر انفا من ان المراد ان
 نسبة كل منهما كنسبة كميتها الى التركة وما ذكره مثال الموافقة
 وامام مثال الصحة فابوان وبنتان اخذت الام بارثها ودينها
 سبعة المال فاعمل بما مر يخرج دينها سبع المال وكذا ارثها ومثال
 المباشرة ان تاخذ الام ثلث المال فاعمل بما مر يخرج دينها خمس
 المال وارثها ثلثي خمسة المنهج الثاني ما بينه في المثال بقوله
اورد على السهام غير الجامعة للارث والدين وهي احد وعشرون
كتلتها لان الثلث فوق الربع **وخذ** لذلك **طريقا نافعة** فيه
 وفي غيره كالوصايا والاقاريرو هو ان يقال **النسب لباقي المال**
مامنه ذهب بالارث والدين بان تعتبر مقام الكسركة المال
 ويلقى منه بسطه وتنسبه للباقي **وردد على الباقي** من سهام الورثة
 من مسئلة **بمثل ما انتسب** اي انتساب الذاهب من المال
 لباقيه ففي المثال اطرح من مقام الربع بسطه وهو واحد
 وانسبه للباقي يكن ثلثا فرد على الاحد والعشرين مثال
 ثلثها يكن المخرج ثمانية وعشرين وما ردتة هو مجموع الارث
 والدين ولو قيل اي شي فوق الثلث فانسب واحد الاثنين
 يكن الجواب نصف او لو قيل اي شي فوق النصف فانسب
 واحد الواحد يكن الجواب مثلا وعلى هذا اقس ثم ينظر في
 المزيد على الامام فان لم يكن فيه كسر في المثال المذكور فقد

ان
 في
 هذا
 المثال
 ما
 مر
 من
 ان
 النسب
 الى
 حك
 هو
 ما
 صحت
 منه
 المسئلة
 تظفرا
 بالمطلب
 اي
 تقدر
 ارثها
 ودينها
 كما
 مر
 انفا
 من
 ان
 المراد
 ان
 نسبة
 كل
 منهما
 كنسبة
 كميتها
 الى
 التركة
 وما
 ذكره
 مثال
 الموافقة
 وامام
 مثال
 الصحة
 فابوان
 وبنتان
 اخذت
 الام
 بارثها
 ودينها
 سبعة
 المال
 فاعمل
 بما
 مر
 يخرج
 دينها
 سبع
 المال
 وكذا
 ارثها
 ومثال
 المباشرة
 ان
 تاخذ
 الام
 ثلث
 المال
 فاعمل
 بما
 مر
 يخرج
 دينها
 خمس
 المال
 وارثها
 ثلثي
 خمسة
 المنهج
 الثاني
 ما
 بينه
 في
 المثال
 بقوله
 اورد
 على
 السهام
 غير
 الجامعة
 للارث
 والدين
 وهي
 احد
 وعشرون
 كتلتها
 لان
 الثلث
 فوق
 الربع
 وخذ
 لذلك
 طريقا
 نافعة
 فيه
 وفي
 غيره
 كالوصايا
 والاقاريرو
 هو
 ان
 يقال
 النسب
 لباقي
 المال
 مامنه
 ذهب
 بالارث
 والدين
 بان
 تعتبر
 مقام
 الكسركة
 المال
 ويلقى
 منه
 بسطه
 وتنسبه
 للباقي
 وردد
 على
 الباقي
 من
 سهام
 الورثة
 من
 مسئلة
 بمثل
 ما
 انتسب
 اي
 انتساب
 الذاهب
 من
 المال
 لباقيه
 ففي
 المثال
 اطرح
 من
 مقام
 الربع
 بسطه
 وهو
 واحد
 وانسبه
 للباقي
 يكن
 ثلثا
 فرد
 على
 الاحد
 والعشرين
 مثال
 ثلثها
 يكن
 المخرج
 ثمانية
 وعشرون
 وما
 ردتة
 هو
 مجموع
 الارث
 والدين
 ولو
 قيل
 اي
 شي
 فوق
 الثلث
 فانسب
 واحد
 الاثنين
 يكن
 الجواب
 نصف
 او
 لو
 قيل
 اي
 شي
 فوق
 النصف
 فانسب
 واحد
 الواحد
 يكن
 الجواب
 مثلا
 وعلى
 هذا
 اقس
 ثم
 ينظر
 في
 المزيد
 على
 الامام
 فان
 لم
 يكن
 فيه
 كسر
 في
 المثال
 المذكور
 فقد



صحت المسئلة منه **وان يكن فيه كسر** بان لا يكون للامام ذلك
 الكسر **فالبسط اعز** فيها اي المسئلة وفي اشباهها مما
 يرد فلو قيل اخذت الزوجة بارثما ودينها خمس التركة فالبسط
 بسط الخمس للباقي يكن ربعا فزدي على الامام ربعه خمسة وربعها
 فالبسط المجموع ارباعا يكن مائة وخمسة ومئتا نصف ومائة
 وهو احد وعشرون بعد البسط مجموع الارث والدين فالخرج
 منه سهام الزوجة وهي اثنا عشر بعد البسط يبقى الدين تسعة
 المنهج الثالث ما بينه بقوله **او شيئا جعل دينها** اي الزوجة
 الاخذة بارثما ودينها ربعا **فالحملة** اي فحيلة التركة شي
 وما نصع منه **المسئلة** وهو اربعة وعشرون فستة وربع
 شي ربعها اي الحيلة **تعدك** بسكون اللام للوزن **ثلاثة**
 سهام الزوجة **وشيئا دينها** وبعد طرح ذي اشتراك اي
 صلحية وهو ثلاثة وربع شي **عدا** لا بالف الاطلاق فاعله
ثلاثة ومفعوله **شيئا سوى ربع خلا** اي زال فالشيء وهو
 الدين **بيد وربعه** زد عليه الثلاثة يكن جملة مال الزوجة
 بالارث والدين سبعة زده على سهام غير هاتين فصاع من حرك
 كما مر ومدح هذا المنهج بقوله **فخذ من منهج ما اجمعه** لانه
 اعلم المناهج الحسابية وهذا كله اذا لم تذكر تركة فان ذكرت
 فقد بينه بقوله **وان يخلف اربعين درهما** فاعطيت اي
 الزوجة في المثال **عشرين** منها عتقها اي عن الارث والدين
 فالدين شي **والتركة ما غير** اي ما بقي بعد اخراج الشيء اي

اربعون

اربعون غير شي **معتبر فتمنه** اي ما غير وهو خمسة دراهم
 الاثنان شي ميراث الزوجة **والشيء** عطف على تمنه اي فجميعها
 وهو خمسة دراهم وسبعة اثمان شي **تعدك** العدد الذي
 حازت اي الزوجة وهو عشرون **والاشتراك** منها بمعنى
 المشترك بينهما وهو خمسة دراهم **انيد** بكسر الباء اي اطرح
 يبقى سبعة اثمان شي **تعدك** خمسة عشر درهما فابسطها
 اثنا عشر واقسم مائة وعشرين على سبعة او اجر كلاهما بربا
 مثل سبعة عليه يكن **عديلا** الشيء **سبعة** عشر درهما وربع
 درهم **فذا هو الدين** قد ظهر **والارث** ما يبقى من العشرين
 وهو اثنان وستة اسباع **فاعمد** بكسر الميم اي اقصد للاختصاص
واستبين اي واعرفه وذلك بان تجمع حصتي الارث والدين
 يكن عشرين وان عملت بالمنهج الاول فقد اخذت الزوجة النصف
 فالق من مخرج بسطه يبقى واحد هو المحفوظ ومن مسئلة
 الورثة **ثلاثة** الزوجة يبقى احد وعشرون هو الامام يباين
 المحفوظ فاضرب الامام في المخرج فتضع من اثنين واربعين
 وجزء سهم المخرج احد وعشرون فاضربه في بسط النصف
 لا يرتفع فمجموع الدين والارث احد وعشرون فاضرب جزء
 السهم ايضا في المحفوظ لا يرتفع فاقسم الاحد والعشرين
 على الامام يخرج واحد وهو جزء سهمه فاضربه في ثلاثة
 الزوجة يحصل ثلاثة وهو ميراثها فاطرحها من الاحد
 والعشرين مجموع الدين والميراث يبقى ثمانية عشر وهو الدين

دة

أو بالمنهج الثاني خرج كذلك فاقسم الاربعين على الاثنين والاربعين
 كما تقسم التركة يخرج كما مر **فصل في بيان**
 استخراج الحظوظ اذا كان للميت علي وارثه المعسردين وكان
 الخلف من جنس الدين ونوعه **وان يكن للميت دين علي وارثه**
وعده اي الوارث لما يوفي به الدين **قد اجلا** اي تكشف
 بان كان معسرا ومثله المؤسر المجاهد كما سيأتي فاقسم علي
 مصحح الجميع ما القيت اي وجدت من عين ودين واعلمنا
 ما خصه اي الوارث المديون **عينا ودينا** بالنصيب بالتميز
 وانظر فيه فاما ان يساوي دينه او يجاوزه او ينقص عنه
 فهذه ثلاث حالات اخذ في بيانها بقوله **فان يساوي دينه**
او يعبر اي يجاوزه **بما عليه** في الصورتين لحصول التقاص
 وما يبقى له في الثانية يعطاه من عين تراها وافيه **وان يكن**
 ما خصه عن دينه صلة قد تقصا فغيره من بقية الورثة
 بالعين قد تخصصا يقسمونها بينهم علي المحاصصة بفك
 الادعام للوزن من الحصة وهي النصيب **وجزهم فيها علي**
المقاصصة للمديون بالفك ايضا للوزن من تقاص القوم
 اذا قاص كل منهم الاخر في حساب او غيره اي قابله ويتبعوه
 في هذه الحالة **بما في الدين** فما حصل منه يقسمونه تقسم
 العين واتى بضمها بجمع وان كانت راجعة الي غير باعتبار
 معناها وما عليه الاقسام اي والعدد الذي يتقاسم عليه
 بقية الورثة العين وما يتبعون به المديون **يعرف بطرح**

حظ

حظ من يدين اي بسببه يصرف عن الارث من مبلغ التصحيح
 صلة يطرح يبقى العدد المعتمد للاقسام عليه وهذا ان تباينت
 حظوظ بقية الورثة **وان تشاركت** بالتوافق او التداخل او التماثل
فوفقه اي باقي المصحح المرد اي محل رد الحظوظ والمصحح فتكون
 القسمة عليه لانه اخصر ثم اخذ في بيان امثلة الاحوال فقال
كابن وام وابنة وخلفا للميت خمسين درهما علي ابن سوفاي
مطل بها واربعين درهما معيته فالجملة وهي تسعون اقسام
 علي مصححهم وهو ثمانية عشر قسمة مبيينة يخرج جزو السهم
 خمسة تخص الابن منها اي من الخمسين والاربعين خمسون
 وذلك اي الخمسون **قد لزم المديون** **فالاربعين** المعينه
 اقسام علي ثمانية وهي الباقية من المصحح **للمراتين** اي الاول بنت
 يخرج جزو السهم ايضا خمسة فاضرب فيه حظ كل منهما هذا
 مثال الحالة الاولى **ومثال الثانية ان يعكس المترك في الاولى**
 بان يكون الاربعون علي الابن دينوا والخمسون عينا والخمسون
 التي ثابتة اكثر مما عليه بعشرة فيدفع له العشرة من الخمسين
 واليه اشار بقوله **وما يبقى للابن قدره** **قد علمنا عشر مجوز**
 الابن تلك العشرة من خمسين **واجاز الاخر** **اي الام والبنت**
اربعا يقسمانها علي الثانية **واشار الي مثال الثالثة بقوله**
والعين ان تكن في الاولى **لأما اي ثلاثين** **فالمثل** يسكون الثا
 مخفقا من ضمها جمع مثال **قد علمنا** **اقساما** بالنصيب
 بالتميز اي تكملت اقسامها وهي الحالات الثلاث فاقسم علي

الورثة الثمانين في مثال الثالثة يوجب الابن منها اربعة واربعون
واربعة اشباع وهو اقل مما عليه فحينئذ **يجوز** ما اي العين سواء
اي غير الابن وهو الام والبنت يقتسمانها على الثمانية **ثم يتبع**
الابن خمسة وتسعين بينهما على الثمانية فيخص
الام من جملة العين والدين في المثالين الاولين خمسة وعشرون
الثالث ثلاثة عشر وثلث والبنت في الاولين خمسة وعشرون
وفي الثالث اثنان وعشرون وثلثان ومثال تشارك الحظوظ
ان يكون الدين على الام في الصورة المذكورة فانك اذا طرحت حظها
من المصح بقي خمسة عشر للابن عشرون للبنت خمسة وهما مشتركان
بالخمس فيرجعان الى اثنين وواحد والخمسة عشر الى ثلاثة
هذا تقرير كلامه وفيه امران احدهما عبر في الفصول بدل
سوف بقوله وهو معسر وهو المتجه لانه اذا كان غنيا
وسوف به اخذ منه قهر او قسم مع العين على كل الورثة بحسب
سهامهم تانيهما التقاص انما يكون في ديني لادين وعيني وحينئذ
فالمديون ملك من العين ما يخصه بالارث وبقية الورثة
يتبعونه بما يخصهم من الدين ثم رايت الناظم يذهب على ذلك فقال
ما ذكرناه من ان العين تقع قضا صاعين الدين ورمزت له بقولي
وجريهم فيما على المقاصصه وهي مقتضى ما اطلقه الاصحاب
قال وهو محمول على رضي المديون بذلك او انكاره او اعساره
فبقية الورثة طاقرون بحسب حقه فباخذونه انتهى كلامه
الناظم وعلى كل حال ففي التقاص على ذلك **تسمي** **الشي** اسم

انتهت

انتهت قاله الجوهرى وهي في اصطلاح الفراض انما الورثة
التركة وشار الناظم بذكر مثالين الى نوعين منها ان يقع بينهم
تراد فقط او تراد وقسمة فقال **ابنا وبنتا اي لو كان وارثاه**
ابنا وبنتا فانهما جميع ما خلاهما ورد كل منهما ربع ما قد
انتهت الى اخيه بتقليبه على الاخت او بمعنى صاحبه كان
اي مجموع ما ورد لكل منهما مع الباقي هو ما اي الذي له وجب
بالارث **فليفرض انتم ابنا وبنتا اي ما انتهى اربعة اشياء** لكونها
مخرج ما رده وانتم ابنا وبنتا اي ما انتهى معه دراهمها
بصرفها للوزن بقدرها اي الاربعة في العدد وهو اربعة ما
قلنا يصير بعد رد كل واحد منهما للآخر الربع بنصبه برده
من الذي انتهت صاحبه صلة الربع للابن خبر بصير واسمها
ما يدريه كل من حسب الشيء اي عده وذلك درهم واشياء
ثلث اي جعلت ثلاثة ولاخته ثلاثة دراهم وشي وذاك
اي الذي للابن ضعف ما لاخته ثبت والضعف اي ضعف
ما لاخته ستة من الدراهم فاعلم ذلك وشيان ايضا وذلك
بعد ثلاثة اشياء ودرهما وبعد ما رمى الاشياء اي وبعد
القا المشترك الشيء خمسة بعد فجملة الاشياء الاربعة
عشرون درهما فاعلم **نصيبه** وهو العشرون **ونصيبها** وهو اربعة
دراهم **حصل** فاذا اعطاها خمسة واخذ منها واحدا صار
معه ستة عشر ومعه ثمانية قال وليس المراد بالدرهم درهم
المعاملة بل قدر سميا به وعاد يقدر يفرضون بذلك الدرهم

دنائير والمقصود لا يختلف لان الغرض المغايرة بين جنسي المفضل
 لهما ولو فرض لكل منهما اكثر من ذلك او اقل او عكس الفرض جاز
 ولكن الاولى ما ذكرنا لاجل الربع فان الاربعة اقل عدد له ربع
 صحيح **وان يرد الابن على اخته ربع ما انتسب والبنات على اخيهما**
ثلث ما انتسب اليه النسب وجاز كل منهما الى ما بقي بيده مما
 نصبه نصف مجموع ما رده فقال **حقا لثلاثة كما هو** اي مثل
 ما هو مقرر شرعا فنصيبها افرضه **ثلاثة فقط** من الدراهم
 ونصيبه **اعتبره** مثل ما فرط اي سلف في المسئلة السابقة جئنا
 وقدرنا وذلك اربعة اشياء **فجاء الرد** ودفعنا درهمين **وثنى** **والس**
يخفى قدر نصفها اي الخمسة لحي اي على حي حاسب وذلك نصف
 درهم ونصف شي فاضم له اي لنصف المردود **الباقى لكل من**
 الابن والبنات **يحمل له** اي للابن **ثلاثة ونصف** جئنا **اي جعلها**
 مجهولة لانها اشياء **ونصف درهم ايضا** وذاك اي المذكور من
 ثلاثة اشياء ونصف شي ونصف درهم **يعدل ضعف الذي لها**
لجمع يحصل اي الذي يحصل للبنات جمع نصف ما ردها لباقي
 نصيبها وذلك اي ضعف الذي لها **خمسة وثنى** **كاملا فابقي**
بعد ما تقابل بعد مقابلتك بين العدلين اي اسقاطك
 المشترك بينهما شيان **وربعهما بعد لان** اي الشيان **مع**
اربعة وثمانين دراهم فابسطهما اي العدلين انصافا لان
 ربع الشيطان نصف شي وثمان اربعة دراهم نصف درهم يكر خمسة
 اشياء تعدل تسعة دراهم **واقرب الاسم وحول** كلامه **المبسوط**

مكان الاخر حتى نصير الاشياء بمثلية الدراهم وبالعكس بان تجعل
 مبسوطة الاشياء هو الدرهم ومبسوطة الدراهم هو الشي **تعليم**
 قيمة الشي والدراهم وهي ما بيننا بقوله **والشي تسعة وثلث**
درهم خمسة ولو تركت القلب والتحويل بل قسمت التسعة
 على الخمسة خرج واحد واربعة اخماس ابسط ذلك يكن تسعة
 فالشي تسعة وكل درهم خمسة ابسطه اخماسا وحينئذ **او**
 اي ستة **ولام** اي وثلاثون **ما انتسب الابن ونصيبها**
 اي خمسة عشر فاذا رد الابن ربع منتصبه تسعة والبنات ثلث
 منتصبها خمسة كان جملة المردود اربعة عشر فاذا قسم بينهما
 حصل لكل سبعة فاذا جمعت لما بقي بيد كل منهما اجتمع له اربعة
 وثلاثون وهي ميراثه واجتمع لها سبعة عشر وهي ميراثها **ففسر**
 على ذلك **ياذا الطلب** فرع ثلاثة بنين انتسبوا التركة فرد
 الاكبر للاوسط نصف ما انتسبه والاوسط للاصغر ثلث ما
 انتسبه والاصغر للاكبر ربع ما انتسبه فافرض ما انتسبه الاكبر
 شيئين وما انتسبه الاصغر اربعة دراهم وينبغي ان يكون ما انتسبه
 الاوسط درهما ونصف حتى اذا ارد ثلثه للاصغر واخذ من
 الاكبر نصف ماله صار معه شي ودرهم ويصير مع الاصغر ثلاثة
 دراهم ونصف تعدل شيئا ودرهما فالشي يعدل درهما ونصف
 فمع الاكبر خمسة ومع الاوسط واحد ونصف ومع الاصغر
 اربعة فابسط ذلك انصافا يكن عشرة وثلاثة وثمانية ويصير
 مع كل بعد الاخذ والرد سبعة وهو ثلث المال

الولا بالمد لغة القرابة مشتق من الموالاة
وهي المعاونة والمقاربة وشرعا عصبية سببها العتق ودله
قبل الاجماع خبرنا المولا لمن اعنت متفق عليه وتقدم دله
الارث به او ايل الكتاب **والرد عند الاكرين اخرا عن ذي**
الولا مثل ما تقررا او ايل الكتاب وهذا البيت متروك من
النسخة المرجوع عنها وهو اولي والافلك ان تقول لم حض هذا
باعادة الذكر مع ان ارث بيت المال وذوي الرحم موخر عن الولا
ايضا وما اقتضاه كلامه من ان الرد لا يوخز عن ذي الولا عند
الاقلين هو رواية للامام احمد وقايله بان الرد متقدم على
ذي الولا ولم ارد ذلك لغيره **والمعتق هو الاحق بالتعصيب**
اي بالارث به **عند انقراض العاصب النسب** كما مضى او ايل
الكتاب **اذ الولا له** اي للمعتق **وجب بالعتق** للخبر المتقدم
وهو اي الولا شبه **لحمه النسب** لخبر الولا لحمه كحمه النسب
بضم اللام القرابة ويجوز فتحها **ولا افتراق فيه** اي في المعتق
بين الاتني وبين ذي ذكررة **والخني** لعموم الخبر **والعتق**
حكما في التولا كان عتق بعضه عليه بدخوله في ملكه كما صرح
بعد كما العتق لفظا فيما له من الاحكام الاتية واكد ذلك بقوله
فما بينهما من فرق اي ليس بينهما فرق في ثبوت الولا وما
يترتب عليه **ويثبت الولا بعنق** علقا على صفة كما اذا اخرا
تحققا اي العتق اي كما يثبت الولا بالعتق المتخير لعموم الخبر
وان يكن اعتاقه على عرض كالكتابة **فالحكم كالاعتاق** مجانا

عرض في ثبوت الولا وما يترتب عليه لما قلنا وان يحزر عبده
عن غيره لا في معرض التكفير **بغير اذن** ذلك الغير في
تحريره يثبت **ولاؤه** **لذلك للمعتق** اما اذا كان في
معرض التكفير ولو بغير اذنه او لا في معرضه لكن باذنه
فانه لا يثبت للمعتق بل لذلك الغير **ولا تكن متابعه للطلق**
ثبوته للغير بدون التقييد باذنه كالنووي في اصل الروضة
او باعه من نفسه يضمن في الذمة ولو حالاً **وصحى البيع**
وهو الاصح المنصوص كالكتابة **فهذا الحكم على ما رجحنا** من
ثبوت الولا لانه يستعقب العتق والثاني المنع لانه لم يعتق
في ملكه والاول اصح لان المقلب على هذا العقد شايبة العتق
لا البيع واذ لم يثبت فيه خيار المجلس على الاصح لانه مقصور
العتق فاشبه السراية ومقابل قوله وصحى انه لا يصح البيع
ووجه بانه لا يملك في ذمة عبده شيئا ولو باعه بعض نفسه
فهو يسري عليه قال البغوي نعم اذا قلنا الولا له كما لو
اعتقه **واصله** وان علا **او فرعه** وان نزل **متى دخل في**
ملكه ولم يكن مكاتباً ولا مبعوضاً **فعتقه** **حالا حصل**
اما اصله فلم يخبر مسلم بن يحيى ولد والده الا ان يجده
مملوكا فيشتريه فيعتقه اي بالشر لقريظة رواية فيعتق
عليه واما فرعه فلقوله تعالى وقالوا اتخذ الرحمن ولدا
سبحانه بل عباد مكرمون وقوله وما ينبغي للرحمن
ان يتخذ ولدا الآية قد دل على انه لا يجتمع النبوة والملك

وانما لم يعتق على المكاتب والمبعض لانه لو عتق كان ولأوله لها
وليها اهلاله وخرج غير اصله وفرعه كاخيه او عمه واما
خير من ملك ذارحم محرم فقد عتق عليه فقال النسي مكر
والترمذي خطا وظاهر كلام النظم وقوع العتق مع الملك لا بعده
للتنافي وتظاهر الخبر من ترتيبه على الشراء الملك وبه قال ابواسحاق
المروزي ويقدر الملك في حكم من دفع لا منقطع ولذا اختار الغزالي
انه اندفع ملكه بالعتق لا انه حصل ثم انقطع والمذهب هو وقوعه
بعده ليوثق عليه وينقله البندجي وغيره عن نص الام واستشكل
في المطلب بان البعضية اذا نافت الملك فكيف يحكم بوجوده مع
اقتراضا بسببه ويجاب بانه لا بعد في ذلك بل لا بعد في وجوده
مع اقتراضا بانه نفسه كما هو المذهب لضرورة التوقف المذكور
ويثبت الولا لمن تفضل بعتق بعض رقيقه على الذي من
اجله اي على الذي **تكملا** حرية من اجل التفضل بعتق بعضه
وهذا يعني عنه قوله قبل والعتق حكما في الولا كما العتق لفظا
وان يكن عبد لجمع وقد عتق عليهم في صورة من الصور المتقدمة
كان الولا لهم بحسب العتق كما كان للواحد فيما سبق من تلك
الصور وليس يورث الولا كالمال والا لا يشترك فيه الذكور
والاناث ولتوارث به الزوجان واللازمان باطلان **بل**
يلتث الارث به كالنسب في حال قد عرفت **وليس الولا**
قابلا لوقف مطلقا لانه يستعقب العتق وقد ينقد
بما لو شهد بحرية عبد ثم اشتراه فان ولاده لا يثبت له بل

موقوف

موقوف على الاصع وذلك لعدم ملكه له بزعمه وانما عتق عليه
مواخذة له بقوله وقال المزني يسلم له من ميراثه اقل الاثرين
من الذي بذله وجملة ميراثه واستحسنه الامام وصححه في
التهذيب قال ابن الرفعة ويمكن بناؤه على انه قد افلا يخذ
شيئا التطوعه بالثمن او شرا فباخذ وعليه جري المتولي في
كتاب الصلح **ومن يجوز نقله** اي الولا من شخص الى آخر
كما كانت العرب تفعله كما قيل فباعوه مملوكا وباعوه معتقا
فليس له حتى الممات خلاص **ما حقا** هذا الباب ولا عرفه
لان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الولا وهبته وصار
هذا كالاخام **وخلف دين ليس يمنع الولا** كما لا يمنع النسب
بل يمنع التراث به كما يمنع بالنسب **مطلقا** اي سواء كان
الميت هو المسلم ام الكافر **كما ان الجلا** ذلك في موانع الارث **ثم**
الاحق بما ذكر بعد المعتق هو الذي يكون ذان تعصب بالنفس
اي عاصبا بنفسه **للمعتق اي بالنسب** لانه يستحق المعتق
لو كان مملوكا فكذا ميراثه فخرج بما قاله غير العاصب والعاصب
بالولا والعاصب بالنسب بغيره ومع غيره فلو مات عتيق
ولمعتقه اب وام او اب ومعتق معتق او ابن وبنت او اخ واخت
او بنت واخت لم يكن لمعتق المعتق شيئا اخر رتبته عن عصبة
النسب وكذا الاناث لانهن انما يرثن بالولا من اعتقن واعنته
من اعتقن او جر الولا اليهن من اعتقن وصورة الاخيرة ان
يتزوج عبدا امرأة معتقة شخص فيولد لها اولاد فاولادها

امه فاذا اعتقت المرأة عبدها انجروا الولد اليها وسيتا
مسائل الاجرار وانما لم يرثن في غير ذلك لما مر ان النسب
المتراحي لا يرثن به فبالولا الاضعف اولى وانما يكون العاصب
الذي ذكره احق **ان كان عاصبا هذا المعنى** اي وارثا
له بالعصوبة **في وقت موته** متلبسا ولو تقدير **ابدين**
المعنى اي العتيق فلومات العتيق مسلما وكان المعنى
كافرا وله ابنان مسلم وكافر كان ميراث العتيق للابن المسلم
لصدق التقدير عليه دون الكافر ولومات كافرا وكان المعنى
مسلماً ورثه ابنه الكافر ومن فروع ذلك لومات المعنى عن
ابنين ثم احدهما عن ابن فولد العتيق للاخ دون ابن الابن لذلك
وقيل هما سوا الانتقال حظ الابن الي ابنه لئلا ان الولد لا يرث
وانما يرث به كما مر وهو ثابت للمعنى وورثته ياخذون به
على الاقرب فالاقرب كما لومات المعنى وترك ابنا وابن ابن
فان الابن اولى ولومات عن ثلاث بنين ثم احدهم عن ابن
والاخر عن اربعة والاخر عن خمسة والولدين العشرة سوا يرثون
العتيق اعشارا لانه لومات المعنى يومئذ ورثوه كذلك
لانهم سوا في القرب اليه وهذا بخلاف ما لو ظهر له مال فان
ثلثه لابن الابن وثلثه للاربعة وثلثه للخمسة لانهم ورثوه
عن ابايهم والولا لم يرثوه فاذا مات العتيق فمن هو احق اذ ذاك
من عصبته فهو احق به وهو لا العشرة سوا في ذلك واعلم
ان ولا العصبية ثابت لهم في حياة المعنى على المذهب المنقول

في الام في المسلم يعنى عبدا نصرا نبيا وموت في حياة المعنى وله
اولاد ذكر ونصارى على دين العتيق انهم يرثونه وان كان ابوه
المعنى حيا وهو مذكور في الروضة واصطفا في دوريات الوصايا
ولو لم يثبت لهم الولد في حياته لم يرثوه ذكره التلخيص وقال
السبكي يتلخص للاصحاب فيه وجهان اصحهما انه لهم معه
لكنه المتقدم فيما يمكن جعله له كارت المال وخوه انتهى لكن
نقل البغوي في فتاويه عن القاضي واقره ان الابعد لا يرث
مع وجود الاقرب كان اعتق كافرا مسلما لا يرثه ابنه المسلم
او قتل المعنى معتقه وله ابن لا يرثه ابنه بخلاف النسب
من لا يرث لا يحجب غيره لان الولد لا يثبت للابعد مع وجود الاقرب
وفي النسب الاخوة مثلا ثابتة مع وجود الابن قال وهذا
مشكل ينبغي ان لا يحجب كالنسب انتهى وكلام الشيخين في
الوصايا وغيرها يقتضي اعتماد الثبوت في حياته المقدم
فيما يمكن جعله له كارت المال وخوه ثم **ترتيبهم** اي عصبية
المعنى المذكورين **كما ذكرنا في ترتيب عصبية النسب** فيقضي
الابن وان نزل ثم ابوه وان غلا ويستثنى من ذلك صور
بعضها على الراجح وبعضها على المرجوح اشار الى الاولى
بقوله **لكن اخر المولى الجدة** بزيادة اللام اي **حجب**
جد المولى **هنا** جريا على القياس في ان البتوة اقوى
من الابوة وانما خولف في النسب للاجتماع كما مر والى الثاني
بقوله **وكالاخ** **هنا** **ابنه** فيحجب الجد لتقديم الجهة

القوة وقيل الجدم مقدم لقربه وقيل هما سوا ثم عاد لتكميل
 الكلام على اجتماع الجد والاح فقال **وقيل لا يجب** اخو المولى
 جده **بل جده مولى لاجنه عدلا** اي معاد لاله فيشارك
 كالنسب وعلى هذا طريقان احدهما القطع بالمقاسمة واليه
 اشار بقوله **وانما يقاسم الجد** لانه لا فرض له هنا فتعينت
 العصوبة وفي النسب باخذ بها وبالفرض فاخذت بما هو
 خبره وقوله **فقط وفرضه المعهود** في باب الجد والاحوة
ههنا سقط ايضاح لما قبله والطريق الثاني فيه وجهان
 واليه اشار بقوله **وقيل وجهان الاصح** منها ما ضر وهو ان
 الذي له اي للجد **قسام قدما** به هنا على الفرض فقوله
 قسام خبران وقدم صفة له **والوجه الاخر له الاحظ**
من مقاسمه وتلت ما كالنسب وعلى الاصح تقريرا على
 القول بالمشاركة تكون هذه صورة ثلثة مستثناة والى
 الرابعة تقريرا عليه ايضا اشار بقوله **ثم حيث راحه**
من اخوة المولى كلا الصنفين فحكمهم في ارجح الوجهين
ان لاعداد لان المعادة قد يحصل بها الولد الاب شي
 في النسب بخلافها في الولد فيبعد ان يدخل القسمة من
 لا يرث بحال والثاني ياتي المعادة كالنسب والى الخامسة
 بقوله **ثم ان فرعا عليه** اي على القول بالمشاركة ايضا
 جده اي المولى قد منا **على بني اخيه مثل النسب وقيل**
يسنون منعه في وجهه كبايهم لكنه **اي** اي منع لبعده

بخلاف

١٠٣
 لا
 لا

بخلاف ابايهم وهذا الوجه محل الاستثنا والى السادسة
 بقوله **وفي الاخ الشقيق والاح الذي للاب من جنان** ثم
قاطع يستبق اي بتقديم الشقيق كالنسب **ونما**
ناقل قولين قول وافقا النسخ القاطع وقول **اخر** بصر
 للوزن وهو محل الاستثنا **فيه التساوي صلة اطلاقا**
 ووجهه انه لا دخل لقراءة الام هنا والى السابعة بقوله
وان يكن للمعتق ابنا عم ثانيهما **يبنى** اي ينسب **اخامن**
ام يقدم ابن العم الذي يوجهين **انتم** اي انتنست بكم
 الاب والام **فالنص فيه ثقله تقدم** ما مع تقريره وحكا
 القول بالمشاركة في فصل **ان** يجتمع في الشخص تقصيا
 ومثل السادسة العم الشقيق والعم للاب او ابناهما او ابنا
 الاخ الشقيق والاح للاب قال البلقيني ويقدم العم الشقيق
 اولاب على اي الجد نص عليه وهي مذكورة في الروضة وينبغي
 ان يقدم عليه ايضا ابن العم المذكور انتهى فهذه سبع صور
 اذا ضمت لما في النظم كان المجموع اربع عشرة **والاحق بعد**
 اي بعد عصبة المعتق المذكورين **من اعتق الذب بالسكو**
 لغة في الذي **اعتقا فعصباته على ما سبقا** من انهم العصبة
 بالنسب المتعصبون بانفسهم ان كانوا عصبة له على
 التقدير المتقدم **فمعتق المعتق للمحرر** اي للمعتق ثم
 عصباته على ما سبق **وقس على هذا البنا الاخر** بكسر الخاء
 واعلم ان الولد ضربان ولا مباشرة وهو الذي يثبت على من سبه

Copyrighted material

الرق لمن وقع عنه العتق وهو الذي مر تفصيله او ايل الباب
 وولا سرايه وهو الذي يثبت على عتيق عتيقه او فرع وقد
 اخذ في بيانه فقال **وحيث يثبت الولا للمعتق على**
عتيقه سري لمعتق اي الى عتيق عتيقه والي فرع فعتق
اي فرع عتيقه وان تعدد النزول فيهما اي في عتيق
عتيقه وفرع عتيقه ركن تكلمة وهو حال من النزول
واستثنى من سرايه الولا على فرع العتيق فرعاه كان
بالرق قصر اي حبس فانه لا سرايه فيه بل ولاوه لمعتقه
 ثم لعصبة معتقه على ما مر ثم لبيت المال ولا ولاية عليه
 لمعتق اصوله لانه عتق مباشرة ولاوها اقوي واستثنى
فرع يثبت معتق اي عتيق ابوه حر اصلي ولم يحس الرق
احد ابائه فما عليه من ولا اي فليس عليه ولا اصلا
 من جهة الاب قطعا اذ لا ولا عليه ولا من جهة الام في الام
 من ثلاثة اوجه لان الانتساب الى الاب ولا ولا عليه فكذا
 الفرع فان ابتدا حرية الاب يثبط دوام الولا للموالي الام كما
 ياتي فدوامها اولى بان يمنع ثبوته لهم والثاني عليه الولا
 لموالي الام تبعالها **والثالث التفصيل بين من اي الاب**
الذي وضع نسبه باطنا وظاهرا بان يكون عربيا معلوما
النسب فلا ولا على الفرع ويبي من جهل نسبه باطنا بل
 حكم بحريته بناء على ظاهر الدار وان الاصل في الناس
 الحرية **فيثبت على الفرع الولا** لضعف حرية الاب

ولا يتقيد الفرع بكونه بنت المعتق بل الشرط كونه فرعاً لمن
 ثبت عليها الولا كما عبر به في الفصول **وعكسها اي هذه**
 المسئلة بان يكون ابوه عتيقا وامه حرة اصلية **تقل الوجها**
الاولان في تلك المسئلة فيه اي في عكسها والذي روي منها
فيه ثبوته لمن يعتق الاب سمع يسكون بالوزن لا بشا
 اليه والثاني لا ولا عليه تغليب الحرية كعكسه ومن امه حرة
 اصلية وابوه رقيق لا ولا عليه لاحد فلو عتق الاب فهل يثبت
 عليه لموالي الاب فيه جوابان في اصل الروضة بلا ترجيح احدهما
 لا ورجحه ابن كج لانه لم يثبت ابتدا فكذا بعده كما لو كان ابواه
 حريين والثاني نعم تبعاً لابيه وانما لم يثبت اولا لرفقه ورجحه
 البلقيني وهو ظاهر قول الناظم **والرق ان من احد ابائه**
يسكون الدال للوزن ولم يحسبه هو قد وولايه من كان
معتقاً لذاك الاصل الذي مسيه الرق لما مر ان النعمة
 على الاصل نعمة على الفرع **وليعتق اي وليهم يعلم هذا**
الفصل فانه عظيم الشأن والشرط في ثبوته اي الولا
 على الفرع لموالي الام **رق علا اباه اي كلمته اذ لو رقب بعض**
 فقط لم يثبت الولا لموالي الام لان البعض الآخر لو كان عتقاً
 حر ولا مولى الام فبالاولى ان يمنع ثبوته له كما مر وعلا في كلامه
 فعل من علا زيداً ثوبه يعقلوه **ولو اجتمع معتقان واتخذ احدهما**
قدم الاقرب منها نحو ما سبق في المعتق ومعتق المعتق
 فيقدم معتق الاب على معتق الجد ومعتق الجد على معتق

ابي الجد ومعتق الام على معتق ام الام ومعتق ابي الام على معتق
ابي ابي الام **وقدم معتق الذكر** على معتق الانثى ان تساويا
قربا **اذها** اي الاقرب ومعتق الذكر **احق** بالولا الاول
لقربه والثاني لقوة جهة الابوة فيقدم معتق ابي الاب على معتق
ام الام ومعتق ابي الاب على معتق ام الاب ومعتق ابي الام على
معتق ام الام ومعتق ابي ابي الام على معتق ام ابي الام وان تساويا
قربا اما اذا اختلف معتقا اضله جهة فيقدم جهة معتق
ابيه على جهة معتق امه لان جهته احق اذ الولد لوالديه النسب
والنسب الى الابدون الامهات وهذا القسم يفهم من قوله الشرط
في ثبوته الى اخره ولو خلق حريين حريين واجداده ارقا اذا
تحقت ام امه فولاه كولا امه لمولي امها فان عتق ابو
امه اجر المولاه فان عتق ام ابية اجر المولاه فان عتق
ابو ابية اجر المولاه واستقر فان فرضنا الاب رقيقا تصور
اجراره لمولي الاب ايضا **وانف الولد عن معتق الام**
ان يوشر اعتناق الفرع لمولي اي الذي يوشر
عتقه **القمن** اي الحقيقي بالولا لان ولا المباشرة اقوي
وان يجتر والد بفتح الراء **وقد ثبت لمعتق الام** **الولا**
فليثبت اي فليقطع بجرة لمعتق الاب لان ثبوته لمولي
الام كان لضرورة عدم الولا على الاب وقد ثبت بعقبة فاجر
لمولاه **مقرر** له لا يعود لمولي الام ابدا **وبطل** **اذا** اي
بطلان ولا مولي الام **اوجب** من حين عتق الاب حتي

يجوز الارث بيت المال ان لم يبق الميث وارث له **بارثه** اي
الميت صلة **قمن** بالرفع على القطع او بالنصب والوقف بلغة
ربيعه **وان يجتر جده** ابو الاب وان علا قبل تحرير الاب
فاوجه ثلاثة في المذهب في اجرار ولا مولي الام اصحها **اجراره**
لمعتقه اي لجدلانه كالاب وعلى هذا فان **اب يعتي** بعد عتق
الجد **بصر لمطلقه** اي الاب من الرق الى الحرية **ولا قرعه**
بالاجرار اليه من مولي الجد لروا المانع وهو رق الاب **وصا**
الولا عند ذلك **الاستقرار** لموالي الاب حتي لو لم يبق من مولي
احد لم يعد لمولي الجد لانقطاع ولايته بل يكن لبيت المال
وقيل ليس يجزر ولا مولي الام لمولي الجد لانه لا حكم له مع
بقا الاب **وعلى اعتباره** اي هذا القول **فان يمت** **اب في اجراره**
عنهم اي عن موالي الام لمولي الجد **وجهمان الاصح** **نعم** لروا
المانع وهو بقا الاب رقيقا والثاني لانه لما امتنع اجراره
عند العتق امتنع بعده **وثالث الخلاف المفتاح** بالاوجه
الثلاثة **يجزر** ولا مولي الام لمولي الجد ان يكن ابوه اي الفرع
ميتا لروا المانع **وان يكن حيا فلا** يجزر لبقا المانع **فاسئلت**
بابد الفه من نون التوكيد اي فتثبت في هذا المقام لاحتمال
الي تأمل وفرع على ما ذكر قوله **فان شرعي** **الاب** الرقيق
انته اي فرعه المذكور ولو عبر به كان اولى **جرب** لا خلاف
ولا اولاده اي الاب وهم اخوة الابن من ابية سواء كانوا
من امه ام من معتقه اخري **في الصورتين** اي صورتين ولا

مولي الام والجدة كما لو كان معتق الاب غير الفرع **ما خلا ولا**
نفسه فانه لا يجزه **علي الاصح** لانه لا يمكن ان يكون له على نفسه
ولا لهذا الواشري العبد نفسه كان ولاوه لبايعه كما مر اذا
تغذ جره بقي موضعه والثاني يجزه لنفسه كغيره ثم يسقط
كحرا ولا عليه واليه اشار بقوله **لان الولاي يجر اليه عنه**
صلة **مما لا يتضمنه** ساقطا كما حكوه **عن ابي العباس احمد**
ابن عمرو بن سريج **قد** القول الذي قاله **خلاق مقتضى القياس**
الحاري على القواعد قال ابن الصباغ وغيره لانه يودي الى
ان يكون الولد ثابتا على ابويه دونه ولا نظيره في الأصول
اي غالبوا الاقله نظير بان يملك حرا صلي ابويه فيعتقان عليه
ويتصور كونه حرا صليا وابواه رقيقان في المسيبي بان يترك
الابوان والاولاد احرار وفي الغرور بان يغدر رقيق بحرية امة
وفي وطى الشبهة وفي القبطية بان تزوج رقيقا ثم تقر بالرق
فاولادها قبل الاقرار احرار **والجرائم يكون في ولا سراية اما**
مباشري ولاوه **فلا سراية** فيه لقوته لان النعمة بالمباشرة
اقوي منها بالواسطة وهذا علم من قوله وانف الولد **ومن**
يجر امة حاملا من زوج معتق اي عتيق يثبت له **ولا من**
اي ولد موضوع **مطلق** عن تقييده بذكر او انثى او خنثى وغير
تؤم لاننا يتقنا وجوده وقت الاعناق فمعتقه باشرعناقه
باعناقه او لا مباشرة مقدم فكان لمولي الام **الا اذا انت به**
لاكثر من اربع سنين من الاعناق بتوئين اربع او قد اظهر اي

في نسخة
في نسخة
في نسخة

اخرج بان انت به **لدونها** اي لدون اربع سنين وفوق ستة
اشهر ولحظتين **ونكحها لم يسلب** في الصورة الثانية بان تكون
فراسا للزوج **ففيها** اي في صورتين **الولا لمعتق الاب** لان الام
وجوده وقت الاعناق والاصل عدمه والافتراض سبب ظاهر
في الحدوث اما اذا التكن فرسالة في الثانية فالولا لمولي الام على
الظاهر في الروضة كاصلها لان ثبوت النسب يدل على تقدير
وجوده والاستثناء في كلام الناظم منقطع ولو غير كغيره بمرو
بدل حاملا كان متصلا او يجر امة حاملا صوابه مروجة كما
غيره غيره **من زوج رقيق فالولاله** على الفرع بالسراية **فان**
يعتق ابوه اجره الولد المذكور لمولي الاب كما مر **الا ان زن**
اي علم **وجود حمل عند عتيق الام** بان انت به لدون ستة اشهر
من الاعناق او **زكن عنده** اي الحمل بان انت به لاكثر من اربع
سنين من وقت فراق الزوج لها الملوح به قوله **ونكحها ذو**
عدم اي وفارقها الزوج كما عبر به الشيخان فانه لا يجر الا
فيها لمولي الاب لانه ثبت لمعتق الام مباشرة والولد في الثا
منفي عن الزوج اما اذا لم يعلم وجوده ولا عدمه فحكمه ما بينه
بقوله **فان انت به لدون اربع** من السنين وفوق ستة
اشهر ولحظتين فان فارقها الزوج **فالحلف في جر الولد يرفع**
بل فيه قولان لم يرجح منهما شيئا تبعا للشيخين احدهما انه
جزم ابن الصباغ والرويان انه لا يجر لانه ولا مباشرة لانا
جعلنا الولد موجودا وقت الاعناق لثبوت نسبه من الزوج

والثاني يجر ويجعله حاداً تابعاً لعنق الام ويخالف النسب
فانه يثبت بمجرد الامكان وان لم يفارقها الجرمولي الاب لانا
لم نتحقق وجوده يوم الاعتناق والافتراض سبب ظاهر في
الحديث **ف** روع لو نفى الزوج العتيق ولد زوجته العتيقة
بلعان فالولا ظاهراً لمولي الام فان كذب الملاعن نفسه لحقة
الولا وحكمنا بان الولا لمولاه فان كان تكذيبه بعدم موت الولد
ودفع الميراث لمولي الام استرد دنا منه لان تبين انه لم يكن
له ولا ولو غرر رقيق بحرية امة فنكحها واولدها على ظنها
حرة ثم علمها امة فاولدها وولد اخر فالولد الاول حر والثاني
رقيق فلو اعتق السيد امة والولد الثاني ثم عتق الاب الجرم
لمولاه ولا الاول دون الثاني لانه عتق مباشرة ولو نكحها
عتيق علماً بانها امة واولدها ثم عتقت فاولدها اخر فالثاني
حر وولاه لمعتق الاب والاول مملوك وولاه لمعتقه وان
يجرم مسلم حربياً او غيره من الكفار فالتحق بدار الحرب
وصار بعد عتقه مسيباً لا يسترق كحرره وللزوم
ابطال حق المسلم من الولا او يكت من اعتقا الحربي او غيره
من الكفار **ذا دمة فالعكس** اي يجوز استرقاقه كحرره
بل اولي وهذا هو المشتق اي المختار وقيل لا يجوز كالاولي
ولان مال الذي مصون عن الاختتام فان نقل يرق
وكان معتقاً اي عتيقاً بعتق المسترق له ولاؤه اي
العتيق مبتدأ هذا اي المسترق المعتق مبتدأ ثان خبره

الذي

الذي استحقه وهما خبر الاول اي فولاه استحقه المعتق
الثاني وقيل الاول وقيل بينهما والراجح ما في النظم ففي
الاجاز لابن اللبان انه قول الشافعي ومالك لبطلان
ولا الاول بالارقاق لكن في الاشراق لابن المنذر اذا اعتق الحربي
عبد له بدار الحرب ثم اسر عتيقه فاشتراه مسلم واعتقه فقد ذكر بعض
اصحابنا انه يحتمل اجوبة ثلثها ان الولا بينهما وهو ارحمها وبه
اقول انتهى وحزم ابن سراقه بانه للثاني وبه اقول **والمعتق**
الذي يسكن اليالوزن ان التحق بدار الحرب ثم استرقه
عتيقه المذكور ومن اي انعم **بالاعتناق عليه فليقل على**
الاطلاق ولا كل منهما الاخر مباشرة كذلك اي ولا كل منهما
للاخر **ان يمن ذو تناصري** اي عتيق **على أبي معتقه بالعتق**
ولا معتقه عليه مباشرة وولاه على معتقه سراية **ومن**
على ذي ولا ذلك اي المعتق **بعد الرق** اي بعد ان استرقه
الاخر وهذه تتضمن ثلاث صور ثبوتة لكل من اتى على الاخر
من الثلاثة المان ومعتيقه وعتيقه وتقدمت صورة اخرى
في اسباب الارث وذكر صور اخرى في الاثر في قوله **ولتختم البنا**
بايراد صور مفرعة على ولا المباشرة والسراية يرتاض
فيها اهل صحة النظر لو اشترى ابن وابنة اباهما وما ت
بعد موت الابن مشترهما وهو الاب عن البنت فقط
فارثه لها سوي ثمن النصف بالفرض ونصف الباقي وهو
الرابع بولاها على ايها مباشرة لانها معتقة نصفه ونصف

الباقى وهو الثمن بولاهما على اخيهما سراية من ايها واخوها
مولي الاب في النصف في مولاة مولى الاب في النصف
والثمن الباقى لمولى الام ان كانت عتيقة والافليت المال
فان يكن له اي للاب في الصورة المذكورة عتق وعتقه
زكى اي علم اي وقد اعتقه الاب **فمات عنها اي** عن البنت
فدرة اي فردة **الحجر** الذي زكى عتقه **او من له** اي عليه
ولا وهما اي البنت **يجري ان** يكون عتيقا لهذا الحجر او عتيق
عتيق له **فانها نصف ورابع فيهما اي** في صورتى الحجر
والمجر عليه الولا النصف لانها معتقة نصف المعتق
ونصف الباقى وهو الربع لتبوت ولا السراية على نصف لا ح
باعثا فان نصف ابيه في معتقة نصف الى معتق معتقة
والربع الباقى لمولى الام ان كانت عتيقة والافليت المال
وعطف من له ولا وهما يجر على ما قبله من عطف العام
على الخاص **وان يموت عتيق الاب بالدرج والتشديد عنهما**
اي عن الابن والبنت **وكان معتق الاب البنت فقط برة**
الابن دونها لانه عصبة المعتق بالنسب وهي معتقة
المعتق فتوخر عنه وهذه **بني الغلط فيما الى تا**
بالمشاة من فوق اي اربعماية **من القضاة غير المتفقة**
حيث جعلوا الميراث للبنت لانهم راوها اقوى بمباشرتها
الاعتاق وغفلوا عن تقديم عصبة المعتق على معتق
المعتق وهذا في الزمن المتقدم **واما الان فاغزه اي** الغلط

الى ثالث من القضاة وغيرهم لقلة العلم وكثرة الغلط وصورها
في الوسيط باين وبنت اشترى اباهما وعليه جماعة وجه
الغلط جعلهم الميراث للابن والبنت وانما هو للابن كما امر
او ابنتاه اي الاب **ابتاعته فملك عن تين البنتين حارتا**
جميع ما ملك ثلثاه فرض والمبقى بعدهما **بالولاهما**
من جهة عتقه اي الاب **ثلاثا كما** ثلثا من جهة النسب
وان يموت احدهما بعد موت الاب يكن للاخري بالولا
والنسب نصف مالها بالاحوة **وربع مالها** بولاهما على
نصف الاخت باعثا فان نصف ايها وحكم الربع الباقى ياتي
او عكسه اي حل بعدهما اي بعد احدهما **ابوها رصه**
اي قبره اي مات بعد موتها **فالمال اي** ماله **الاتمه**
للباقي من الاختين النصف بالبنوة والربع لانها معتقة
نصفه والثلث لان لها نصف ولا الاخت باعثا فان نصف
ايها **وافضل المسئلة الاولى** وهو الربع **وباقى الثانية**
وهو الثلث **اما بيت المال** ان كانت امرها حرة اصلية
او لمولى الام ان كانت عتيقة **بحسب تفصيل** عندهم
كونها حرة اصلية وكونها عتيقة كما بينه **وبحسب خلف**
عندهم فيما اذا كانت عتيقة وهو ان كلام الاختين لما
جرت نصف ولا اختها بنفسها هل تجر ولا نفسها وبسقط
او يبقى لمولى الام والاصح انه يبقى كما مر فيكون الفاضل
لمولى الام وعلى مقابله يكون لبيت المال **وان يكن من**

شركاه اي البنتان **الاما** والحالة انه لا ولا عليهما **وملكها**
 اي الام **والاجني** **تعالى** **اي** **البنتي** بالسوية **ثم**
حررا اي الاب **فمات** **بعدها** **الابان** **قبرا** اي ماتا
بنت **فأغل** **مات** **فحل** **شاه** **اللاخت** **الباقية** **والاجني**
حاز **ثلث** **القانية** لان الباقي بعد فرض الاخت وهو
 النصف مستحق بالولايين الام والاجني ومال الام
 يصير للاختين **ثم** **ما** **احديهما** **اي** **الام** **والاجني** **ومال**
الاختي **فتبين** **ان** **للاختي** **من** **النصف** **مثل** **ما** **للاخت**
 لان مثل مال الام ومال الام يتنصف بين الاختين فالمال بين
 الاخت والاجني اثلاثا فيحتاج في التاصيل الى نصف وثلث
 الباقي واقله ستة فلها نصفها بالنسب يبقى ثلاثة لها
 سهم وله سهمان فجملة الحاصل لها اربعة من ستة وهي
 ثلثها والثلث للاجني وتزجج بالاختصار لثلاثة وهذا
 ما عليه الامام والمحققون **وقيل** **سهم** **الدور** **اعني** **ثمنا**
 وهو الحاصل من النظر في الباقي حيث قلنا نصفه للاخت
 ونصفه للام ومال الام للاختين فللاخت الباقية نصفه
 وهو الثمن ويرجع ثمن الميثة لمن له ولاوها وهو الاجني
 والام ومال الام للاختين ومال الميثة للاجني والام وهكذا
 يدور وتذكر الكسور **يوضع** **خبر** **سهم** **الدور** **في** **بيت** **مالنا**
 لتعذر صرفه بالنسب والولا وهذا قول ابن الحداد
 ونقل عن الاكثرين **وقيل** **يقطع** **بان** **هذا** **السهم** **راسا**

يسقط

يسقط **قطعا** **لدور** **وارثها** **اي** **الميثة** **بينهما** **اي** **الباقية**
 والاجني **يقسط** **على** **الذي** **يبقى** **من** **السهمان** **وهو**
 سبعة من ثمانية يخرج الثمن الدائر **للبن** **خمس**
وذا **اي** **وللاختي** **سهمان** **وزيف** **الامام** **الثاني** **بان** **الولا**
 ثابت ونسبة الدور معلومة فيجب تنزيل السهم الدائر
 وقسمته على تلك النسبة والثالث بان ضم مال لاخت بالنسب
 الى حساب الولا وقض ما يوجب بالولا على ما يوجب بالنسب
 لا معنى له **ثم** **قال** **والوجه** **ان** **يفرد** **النصف** **ولا يدخله**
 في حساب الولا وينظر في النصف الباقي وذكر ما مر **اولا**
 قالوا ولا يتحقق الدور الا بثلاثة شروط تعدد المعتق وتعد
 من مات في المسئلة وان لا يجوز الباقي منهم ارث الميت
 قبله واعلم ان للمسئلة احوالا اخر ناشية من موت
 الابوين واحدي الاختين بترتب او معية او اختلاف
 منهما وعلى التقادير اما ان يكون الزوجية باقية او لا
 فعليك بتفصيل ذلك ولو اشترت البنتان اباهما
 احدا هما امما فلكل منهما نصف الولا على الاب والاخري
 وللمعتقة الام الولا كاملا عليها وعلى الاخري فلومات
 احدهما عن الاخري بعد موت الابوين فان كانت مشتركة
 الام فللميتة ثلاثة ارباعها النصف بالاخوة والربع بالولا
 على نصف ابهما وان كانت الاخري فللميتة الكل النصف
 بالاخوة والربع بالولا على نصف ابهما والربع الاخري بالولا

ما ع

ما ع

عليها **فهذه** المسائل **عقود هذا الباب منظومة** فيه
تغني **أولي** **الالباب** أي العقول عن مسائل كثير من الكتب
الحمل أي هذا بحثه والمراد به كل جنين لو انفصل
لورث أما مطلقا كالحمل من الميت أو بتقدير الذكورة
كحامل زوجة الجد والاخت لغير الأم أو الأنوثة كحامل من الأب
مع زوج واخت لأبوين والأصل في إرثه قوله تعالى
يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين وخبر
أبي داود إذا استعمل المولود ورث صحبه ابن حبان
وله حالتان حالة قبل انفصاله وحالة بعده وقديين
الثانية بقوله **والحمل أن يعلم وجوده لدي موت**
وقد بان أي انفصل كله **حيث أرت** أنت بدرج الهرم أي
أحكم **أبدا** بانه ورث عند الموت بهذين الشرطين أما
أشراط الأول فكما في غير الحمل وأما الثاني فلانه لما تعدد
الإطلاع على نفخ الروح فيه عند الموت اعتبرنا حالة الانفصال
فعطفناها على ما قبلها وجعلنا النظر إليها ولهذا لما
تعددت تقويمه حالة اجتنابه عند تقويته على ما لك
أما بوطي الشبهة نظرنا إلى حالة الوضع فإن كان حيا
قومناه وأوجبنا القيمة أو ميتا فلا والمراد بالعلم ما يع
الظن فلو أتت به لدون ستة أشهر ولحظتين من موت
مورثه تيقنا وجوده إذا كان فيرث أو لا أكثر من أربع
سنين فلا ولما بينهما ظنا وجوده فيرث تبعاً

للنسب

للنسب قال الإمام ولا يناقض هذا ما تمهد من طلب
اليقين في الإرث إذا كان حيث خلا عن مستند شرعي كما في
ميراث الجنين لم يعين ذكورة ولا أنوثة وكيف ينكر النسب
على الشرع مع ظهور الظن والأصل في النسب الامكان والاحتمال
أنثى وهذا في الحمل منه وكذا من غيره أن لم يكن لامه زوج
أو سيد يطاؤها والأفان لم يمض من الموت أقل مدة الحمل
فموجود فيرث والأفلا لاحتمال حدوثه إلا أن يسلم الورثة
وجوده عند الموت وينبغي ترك الوطي حتى يظهر الحال قال
الإمام ولا نقول بحجره ذكر ذلك في الروضة كاصلها
والمراد بالحياة المستقرة واستقرارها بصراح واستقرارها
أو عطاس أو تناوب أو مص الثدي أو فتح العينين أو نحوها
بخلاف ما يقع مثله لا انتشار من المضيق أو استواء الملتوي
بحركة المذبوح فانه لو مات أبوه معها لم يرث **وان جني**
شخص عليها أي على الحامل **فانفصل الحمل ميتا** بالتخفيف
فغرة عبد أو أمة **تؤدي من عقل** أي يعطيها عاقلة
الجاني لقضايه صلى الله عليه وسلم بهما عليهم رواه مسلم
مصرفها أي الغرة **وراث ذاك** الجنين **المنفصل** ومع هذا
لا يرث لأن إيجابها لا يتعين له بتقدير الحياة لأنها أنما
وجبت لما ذكره بقوله **بدفعه للحياة** **لأنها** أي نحل
إيجاب الغرة بدفع الجاني للحياة مع تقيي الجنين لها لا بتقدير
والأوجب دية كاملة ولو سلم فهي مقدرة في حق الجاني

يرها

فقط تغليظا عليه فيقدر في توريث الغرة فقط ثم ذكر
فروع من فروع ابن الحداد بقوله **فان يمت بمكة**
عن زوجة حبل واخ لغيره مع عبد ذي شئ اي
تكبر من شئ الرجل بانفه تكبر **جني علي الحبلي قالت ميتا**
وقيمة الغرة اي غرة الحمل المجني عليه **ستين** اي ستون
دينارا **البتا وقيمة الغرة العبد الجاني بدت كافا**
اي عشرين دينارا تعلقت الغرة بالعبد وللزوجة
ثلثها عشرون وللأخ ثلثاها اربعون اذا لا وارث غيرها
ولهما من العبد ربعه وله ثلاثة ارباعه والمالك لا ينصو
ان يتعلق بملكه لنفسه شئ فيصير على الاخ ماله من
الغرة ثلاثة ارباعه ويتعلق العشرة الباقية بما للزوجة
من العبد وهو يساوي خمسة فيصير عليه ايضا
الخمس الفاضلة اذا لا يلزمها الفدا الا باقل الامر من
الارش وقيمة نصيبها ويضيق على الزوجة مما لها
من الغرة ربعه وتتعلق الخمسة عشر الباقية بما للأخ
من العبد وهو يساوي خمسة عشر **فان يسلمها اي**
العبد الجاني بان يسلم كل منهما ما يخصه منه ولم يختر
الفدا **ينقص حق زكن** لهما فيصير ثلاثة ارباعه لها
وربعه له لان لها من الغرة عشرين وله من العبد ما يساوي
خمس عشرة فيتعلق به خمسة عشر من العشرين وتسقط
الخمس الزائدة فيصير له من العبد ما قلناه والرافعي اورد

الجواب بغير هذا الايراد ولا يختلف المقصود كما اشار
هو اليه واما اذا لم يسلمها بان اختار الفدا فلا ينعكس
حقها بل يفدي كل منهما نصيبه بما يتعلق به اذا لا يجب
الفدا الا باقل الامر من قيمة العبد وارث الجناية
فان اختار الفدا احدهما فقط فلا يخفى حكمه ثم بين الحالة
الاخرى للحمل وهي كونه قبل الانفصال بقوله **وقبل**
الانفصال قف للحمل كل التراث عند فقد الكل اي كل
وارث سوى الحمل كزوجة كتابية حامل من زوجها المسلم
وحيت كان غيره اي غير الحمل من الورثة **فالمذهب دفع**
الذي بالفصل حيا يجب بالنسبة للمفعول اي منع الذي
يجب بالحمل المفصول حيا ولو بتقدير عملا بالاحوط
كزوجة اخ لغيره حامل وعم لا يدفع للعم شئ لاحتمال ذكوره
الحمل **ومن له من الورثة غير الحمل مقدرا لا يختلف** بتقدير
يعطاه كاملا في الحال اذا لمعني للوقف كزوجة ابيه
الحامل واخ لام **واما المختلف نصيبه** فانه يعطى النصيب
الذي هو الاقل لانه المحقق كام حامل من ابيه يدفع
لها السدس لاحتمال تعدد الحمل **وان تاتي عول حظه**
يعل لانه الاحوط كزوجة حامل وابوين فالاحوط كون
الحمل **عددا من الاناث** فيدفع لكل سهمه عايل او يوقف
الباقى فاصلها اربعة وعشرون وتعمل لسبعة وعشرين
للزوجة ثلاثة ولكل من الابوين اربعة ويوقف ستة

عشرين الجميع **وحيث لم يكن له مقدر** كاولاد **قف**
ارته للوضع لانه لا ضبط لا قضي عدد الحمل **في الاظهر**
اذ قد حكى عن الشافعي رضي الله عنه انه قال جالست
شيخنا الاستفيد منه واذا **الخمس** كقول قبلوا راسه
ثم خمسة دوهم ذلك ثم خمسة ثم خمسة كذلك فسالته
عنهم فقال كلهم اولادي وكل خمسة في بطن وخمسة اخرى
في المهد ويقال ان امرأة ولدت اثني عشر في بطن واحد
فرفع امرها للسلطان فطلبها واولادها ثم ردهم عليها الا
واحد ولم تعلم به حتى خرجت من **القصر** فعلمت به فصارت
صبيحة اخرج منها حيطان **القصر** فقيل لها اليس يكفيك
هولا **الاحد عشر** فقالت الذي صاح انما هو الاحشا التي
ربوا فيها وقال الماوردي اخبرني رجل يمانى من اهل الفضل
والدين ان امرأة باليمن وضعت حملا كالكرش فظن ان لا
ولد فيه فالتقى في الطريق فلما طلعت عليه الشمس حمى
وخر كرفش فخرج منه سبعة اولاد ذكورا عاشوا جميعا
وكانوا خلقا سويا الا انه قال في اعضائهم قصر وصار عني رجل
منهم قصر عني فكنيت اعير باليمن بانه صرعت سبع رجل حي
القاضي ان سلطانا ببغداد كان له امرأة تلد الاناث فحملت
مرة فقال لها ان ولدت انثى لاقتلك ففرغت وتضرعت الي
الله سبحانه وتعالى فولدت اربعين ذكرا كل مثل اصبع فكبروا
وركبوا فرسانا مع ابهم في سوق ببغداد **وقيل اقصى عدد حمل**

اربعه

الاحد عشر

اربعه قال الاطباء لان في الرحم اربعة مواضع كالنقر يسيل
منها الحيض الى الرحم وجعله **الفرضيون** قياس قول الشافعي
في تتبعه في مثل ذلك الوجود واكثر ما وجد اربعة ويرد ما
نقله الاولون **ومن يكن على هذا الضعيف فرعه** بها السكت
اعطى اليقين ففي زوجة حامل وابن لم يرفع له على الاول شي
ودفع له على الثاني **الحمس** بعد ثمن الزوجة وقيل اقصاه
ثلاثة وقيل اثنان وقيل واحد لانه الغالب ولا يخفى التفرع
عليها ومنهج تصحيح مسایل الحمل بنا على ان اقصاه اربعة
ان تقام المسيلة بتقدير ولد واحد وله خالان وبتقدير
ولدين ولها ثلاثة احوال ذكورة وانوثة واختلاف وبتقدير
ثلاثة ولهم اربعة احوال ذكورة وانوثة واختلاف وهو
فثمان وبتقدير اربعة ولهم خمسة احوال ثم يحصل اقل
عدد يتقسم على كل من الاعداد فما حصل تصح منه القسمة
كابن وامه حامل منه ان كان الحمل ولدا فالمسيلة من اثني
او ثلاثة او ولدين فمن ثلاثة او اربعة او خمسة او ثلاثة
فمن اربعة او خمسة او ستة او سبعة او اربعة فمن خمسة
او ستة او سبعة او ثمانية او تسعة فيكتفي من المماثلة
بواحد يحصل اثنان وثلاثة واربعة وخمسة وستة
وسبعة وثمانية وتسعة فيعد الرد الى الوقف والاكتفا
بأكبر المتداخلين يبقى خمسة وسبعة وثمانية وتسعة
يضرب بعضها في بعض تبلغ الفين وخمسمائة وعشرين

بما السكت او بها الضعف
اي الحكم

المنهج

للابن منها الخمس وهو خمسمائة واربعة لاحتمال انه اربعة
 بنين وقال الامام للولدين اربعة احوال ذكرتهما وانتهما
 وذكره الخارج اولا وبالعكس وللثلاثة ثمانية احوال وللاربعة
 ستة عشر ولا اختلاف في المعنى لكن الاول اسهل **والذي**
يبقى بعد اعطاء اليقين وقف الى انفصال حكمة قد انكشف
اي انتضع والوقف مطلقا اي سوا اختلاف المقدرام **لاراي**
القفال لانه قد يملك الموقوف للحمل ويحتاج للاسترداد
 والحاكم لا يلي امر الاجنة **والاكثر من ماضي قد قالوا** اي
 قالوا الذي مضي وهو التفصيل المذكور وما استند اليه
 القفال منقوض بما قاله المتولي بوريته فيهم خشي فان كلا
 يعطي اليقين وان احتمل هلاك الموقوف قبل ظهور الحال
 واحتيج للاسترداد ومقتضى كلام الناظم بل صريحه ان الخلافة
 في الدفع وعدمه وهو صريح كلام القاضي والامام والذي
 في الروضة كاصلها يتبع الغزالي انها في التصرف فيه بعد
 الدفع الا انهم لم ينقلوا القول بالتصرف بل قالوا والظاهر
 التمكين من ذلك والامام اعطوا لكن صوب القوي على
 وجري على كلام القاضي واخذ بعضهم من كلام الغزالي
 ان لم التصرف على الاشاعة لانه انما منع من التسلط
 على ما يسلم له لا على الجزء الشايع **ومنهم الحساب** الذي
 يغلبه في مثل ما ذكر **ما تمهد** امن حساب التاصيل
 والتصحيح وسوابقهما ولو احقهما فاعمله في كل ما تجردا

لك من الفصول الاتية وغيرها ففي زوجه حامل وابوين قد
 عرفت ان الموقوف فيها ستة عشر فان بان الحمل عدد امن
 الاناث فالموقوف له اواني فلها منه نصف المخلف كاملا
 ويكمل للباقي ما بقي لهم او ذكر افاكثر ولو مع اثاث فيكمل
 للباقي فروضهم كاملة والباقي للاولاد ومنهم حسابها
 مفصلا ان تقول تصح بالعول من سبعة وعشرين وبدون
 من اربعة وعشرين وبينهما موافقة بالثلث فيصحبان من
 ما بيني وستة عشر يقسم على كل من المسيلتين والخارج
 على كل هو جزؤ سهمها فجزؤ سهم اربعة وعشرين تسعة
 وسبعة وعشرين ثمانية يضرب ما لكل من كل من المسيلتين
 في جزؤ سهمها فلكل حظان يعطى اقلهما فلكل من الابوين اثنان
 وثلاثون وللزوجة اربعة وعشرون فحالة المعطي ثمانية
 وثمانون ويوقف الباقي وهو مائة وثمانية وعشرون فان
 بان الحمل عدد امن الاناث فهو له اواني فلها منه مائة
 وثمانية ولكل من الابوين اربعة اذهي القدر الذي حصل به
 التفاوت بين حظيه وللزوجة ثلاثة كذلك يبقى تسعة ترد
 الى الاب ايضا بالتعصيب وان بان ذكر افاكثر فيرد لكل
 من الابوين اربعة وللزوجة ثلاثة والباقي وهو مائة
 وسبعة عشر للاولاد **فرع** على ما قبله ويعرف
 بمسائل الاستئصال **لو خلف ابنة** بالاضافة للضمير
وزوجا حلي فوضعت بنتا مع ابن حملا واحدا والفي اي

وجد الابن والبنت **ميتين** بالتحقيق بعد ما استهل
 اي صاح عند الولادة من **دين واحد** والمراد بعد العلم
 بحياة واحد منهما **بابها** اي مع ابها **حصل فان ترم**
بالحسب اي الحساب **عرفان الاقل** من الخطي ليعطي كل
 اليقين وتوقف الباقيون الى الاصطلاح او قيام البينة
فكلامها افرض انه الذي استهل واعمل لكل مستهل
مسئلة كنظيره في المناسبة **فان جعلت ما للابن الاول**
 لغة ضعيفة في الاولى **تضع الاولى من مربع** يسكون
 العين للوزن **اربعة** اي من ستة عشر لان فيها على هذا
 التقدير زوجة وابنين **للمستهل سبعة** كان معه اي
 كما ان للابن الذي معه سبعة وللزوجة سهمان وقد
باينت سبعة المستهل ثلاثة مسئلة وهي الثانية
 على طريق المناسبة **فاضرب في الاولى كلها ثلاثة** تضع
 من **خمس** **الاثنين** اي من ثمانية واربعين **فاقسم ذلك**
 على **المرأة والاثنين** **عشرون** بعد واحد اي احد وعشرون
للمستهل ومثلها للابن الاخر وستة للمرأة **الى اخ**
له وام صلة **تنتقل** اي الاحد والعشرون التي للمستهل
 للام سبعة والباقي للاخ فيجتمع لها ثلاثة عشر وله
 خمسة وثلاثون **وان جعلت البنت مستهلة فاعمل**
لها كالابن المستهل مسئلة **مستقلة** **فاولا باليسر**
 حالة كونك **حقا** **الحسب** يضم السين من الحساب **يصع مربع**

الاصطلاح وقيام البينة
 وتوقف الباقيون الى

اي اثنين وسبعين وهذا **عدد المركب** من الاولى والثانية
 على تقدير استئلال البنت اذ الاولى تضع من اربعة
 وعشرين لان فيها زوجة وابنا وبنت للزوجة ثلاثة ولا
 اربعة عشر وللبنت سبعة يباين مسئلتها وهي ثلاثة
 فتصحان من اثنين وسبعين للمرأة ثمانية وتسعة
 وللابن اثنان واربعون وللبنت احد وعشرون للام
 منها سبعة وللأخ اربعة عشر فيجتمع لها ستة عشر
 وله ستة وخمسون **وبعد هذا العمل تضع باخر ال**
من تسعة ثمن اثنين وسبعين من غير ما اختلال
 بزيادة ما اذ حظام **واخ توافقا** **فارددها** **للمباة** **تطا**
 اي توافقا **وذاك ثمن** والذي يخص الام من التسعة
 سهمان والباقي وهو سبعة الى اخ **فضم فاطلب اقل**
عدد ينقسم على مسئلتى استئلال الابن والبنت اي
 الثمانية والاربعين **والشعة** **التي** **منها** **يتقوم**
 المسئلة الجامعة **لها** **المبتغى** اي المطلوب **مربع** **لاثنين**
عشر اي مائة واربعة واربعون لتوافقهما بالثالث
فلينقسم ذلك بينهما **كما** **اغبر** اي مضي وياتي فاقسم
 على مسئلة استئلال يخرج ثلاثة وهو جزء سهمها
 وعلى مسئلة استئلالها يخرج ستة عشر وهو جزء
 سهمها **فاضرب حظ كل من الام والاخ من كل من المسئلتين**
 في جزء سهمها **وكل واحد من الحين** وهما الام والاخ **يعطي**

بقا



له الاقل من حظين اي حظيه **للام بل** اي اثنان وثلاثون
 بتقدير استهلاك البنت اذ هو اقل من تسعة وثلاثين
 بالتقدير الاخر **والاخ هق** اي خمسة ومائة بتقدير استهلاك
 الابن اذ هو اقل من مائة واثنى عشر بالتقدير الاخر
ووفقا بينهما راي اي سبعة **علي ما عرفنا** من ان المبقى
 بعد اعطاء البقي يتوقف فان اصلها فذاك والافان قامت
 البينة على استهلاك الالف والسبعة للام واستهلاكها فالاخ
 فان استهلاكها فان قدر موت الابن او اصبحت من الف
 وثمانين لان مسئلة الاب من اربعين والابن من ثمانية عشر
 ونصحان من ثمانية وستين ومسئلة البنت من ثلاثة
 فتصح الثلاثة من الف وثمانين وترجع بالاختصار الى مائة
 وخمسة وثلاثين لاتفاق نصيب الام والاخ بالثلث للام
 سبعة وثلاثون وللخ ثمانية وتسعون وان قدر موتها
 او اصبحت من الف واربعماية واربعين لان مسئلة الاب
 من اربعين والبنت من اثني عشر ونصحان من اربع وثمانين
 ومسئلة الابن من ثلاثة فتصح الثلاث من الف واربعماية
 واربعين وترجع الى مائتين وثمانين وثمانين للاتفاق
 بالخمس للام خمسة وثمانون وللخ مائتان وثلاثة والجا
 لمسئلة التقديرين تصح من اربعة الاف وثلثمائة وعشرين
 للاتفاق بالتسع قال الامام وهذه المسئلة وضعت
 الاستاذ ابو منصور وفيها اشكال لعدم علم موت المتقار

منها

منها فاعلمه فرض تعيين موت احدهما ثم التيسر وفرغ على انه
 حينئذ لم يكن من ميراث الغرقى فتنبه لذلك ولو خلف
 اما وخال اب وام ولد حاملا منه فولدت ذكرا وانثى واستهل
 احدهما فان فرض انه الابن فالمسئلة من ستة منها خمسة
 للابن ومسئلة من ثلاثة لاهل الثلث والباقي للام نصيب
 ثلاثة في ستة يكون ثمانية عشر للام ثلاثة ولام الولد خمسة ولام
 عظم او البنت فالاولى من ستة للبنت منها ثلاثة ومسئلة لها
 من ثلاثة ينقسم عليها نصيبه والستة والثمانية عشر متداخلة
 فيكتفي بالاكبر وتصح منها المسئلة في الحالين للام ثلاثة مطلقا
 وللم بقدر استهلاك الابن عشرة ولام الولد خمسة وبالعكس
 للم اثنا عشر ولام الولد ثلاثة فيوقف بينهما اثنان **المفقود**
 اي هذا مجتبه وهو من انقطع خبره وجهل حاله فلا يدري
 احي ام ميت والكلام في ارثه من غيره وبالعكس وقدين
 العكس بقوله **ومن يطل غيابه وانقطع خبره**
فما له قف اجمعا الى ثبوت موته ببينه او حكم
قاضي باجتهاد اتقنه عند مضي مدة لا يبقى
في مثلها حيا تزيلا لهذه المدة منزلة البينة ومنعه
 جماعة لاختلاف الاعمار والاطار الاول وعليه فقيل
 تقدر المدة سبعين سنة والمشهور لا يقدر بل المعتد
 عليه الظن بدليل البينة ثم ان قسم الحاكم من غير حكم
 بالثبوت فقسمة تتضمن الحكم به وان اقتسموا بانفسهم فالظاهر

المفقود

اعتبار حكمه لانه في محل الاجتهاد قاله الرافي ومقتضاه
ان تصرف الحاكم بالحكم حتى لا ينقض وفيه اضطراب
وقال السبكي في احياء الموات الصحيح عندي وفاق للقاضي
ابي الطيب انه ليس بحكم واذا ثبت موته بما ذكر **فارت** انت
حقا من كان وارثا الذي الحكم بالموت فقط ووضحه بقوله
ومن ميت قبل اي قبل الحكم ولو متصلا به كما اقتضاه كلام
السيوطي **فارت سقط** لاحتمال عدم تاخر موته عن موت
المفقود وقول غيره ولا يرثه من مات قبل الحكم ولو بالحظة
لجواز موت المفقود بين موته والحكم لا ينافي ذلك لان تقديره
لا يرثه من مات قبل الحكم لو كان بلا لحظة ولو كان بالحظة وقصر
التعليل المذكور على المعطوف لكونه مذكورا ولو قالوا ولو بلا
لحظة لجواز تقارن موتهما والجواز عدم تاخر موته عن موت المفقود
كان اولى قال السبكي وهذا كله اذا اطلق الحكم فان اسنده
الى ما قبله لكون المدة زادت على ما يغلب على الظن انه لا يعيش
فوقه فينبغي ان يصح ويعطى لمن كان وارثه ذلك الوقت
وان كان سابقا على الحكم ولعل هذا مراد الاصحاب ومرادهم
بوقت الحكم الوقت الذي حكم بالموت فيه واما ارث المفقود
من غيره فبينه بقوله **ومن ميت عن وارث مفقود قبل**
الحكم بموته وليس غير ذلك المفقود من الورثة بالموجود
واله فف للبيان اي بيان حالة من موت او حياة لترتب
عليه كل مقتضاه او وجد من وارثيه اي الميت من سوي

الذي

121
الذي **فقد** فانظر تجد احوالهم اي احوال من سوي المفقود
ثلاثة لان ارثه اما ان يتفق في حال الحياة والموت او يختلف
فيما او يثبت في احدهما دون الآخر **من مع الختي ذوي ورثته**
فان لكل منهم ثلاثة احوال باني بيانها وبين تلك الاحوال
بقوله **فمن يثبت بكل حال** من حال الحياة والموت **واخذ**
ميراثه قدر الجور ذلك القدر في الحال اذا لمعنى للوقت
ودفع الجواب للمسبوق بمضارع غير متفي بلم كما هنا ضعيف
حسن ارتكابه ضرورة النظم **والذي ضررا وجد اي والذي**
وجد منهم الضرر بموته او الحياة تعتبر في حقه الحكم
الذي هو الاضر وهو عدم الاعطاء واعطاء الاقل **ويوقف**
الكل او الباقي ففي ابن مفقود واخ لا يدفع للاخ شي
وفي عم مفقود واخ لا يدفع للاخ السدس وفي اخوين لا
مفقود وحاضر يدفع للمحاضر النصف **وذا عليه جل صحتنا**
فيمتدي اي فيقتدي بهم فيه **وقيل تقدير الحياة هو**
الحكم في حق الكل للاصل **وقيل تقدير المرات هو الحكم في**
حق الكل لتحقيق استحقاقهم **ومن يقل بذلك اي القول**
الثاني او اي القول الثالث **غير اما قال ان بداسوي**
ما قرر المظهر للحال **ومنهم الحساب** لبيان الاضر
ان تصحيا لكل ما قدرته من الحياة او الموت **مصحيا**
وتتبعي اي تطلب اقل مضموم على مثل المصحيات مثل
ما تجلي اي انكشف في معرفة اقل عدد ينقسم على عدد

او اعداد **والقسمة** **ابنها على ذاك العدد** الحاصل من
 تلك المصحات فاقسمه على كل مسألة يخرج جزءا منها
 فاضرب فيه حظ كل منها **واسو الاحوال فيهم يعتمد**
 ففي اخ لاب مفقود وزوج واختين لاب مسئلة الحياة من
 ثمانية والموت من سبعة واقل عدد ينقسم على كل منهما ستة
 وخمسون فاقسمه على مسئلة الحياة يخرج جزءا منها سبعة
 فاضربه فيما الكل منها يحصل للزوج ثمانية وعشرون ولكل
 اخت سبعة وعلى مسئلة الموت يخرج جزءا منها ثمانية
 فاضربه فيما الكل منها يحصل للزوج اربعة وعشرون ولكل
 اخت ستة عشر فيدفع له اربعة وعشرون لانه اقل الحظين
 ولكل اخت سبعة لذلك ويوقف ثمانية عشر فان ظهر
 حيادف للزوج اربعة والباقي للاخ وتزجج بالاختصار
 لثمانية للاتفاق بالسبع وان ظهر ميتا دفع للاختين لكل
 منهما تسعة فيصير معهما ستة عشر ولاشي للزوج وتزجج
 لسبعة للاتفاق بالثمن **وذا الحساب انما محله اقوي**
الوجه الثلاثة المتقدمة اذا تعدد الاحوال **الافه فانيته**
انت له فرع من موانع الدفع في الحال الشك في النسب
 كان ادعى اثنا ان مجهولا او وطيا امرأة بشبهة فانت بولد
 لزم من الامكان منها ومات قبل البيان وقف ميراث الاب
 او مات احدهما فميراث المولود واخذ في حق من يرث معه
 بالاض **الخنثي** اي هذا مجت الخنثي بالمثلثة ماخوذ

١٧٣

الخنثي

من

من الانحناء وهو التثني والتكسر والمراد به المشكل وهو
 ادعى له التا الذكر والانثى او ثقبه لاثنية الثمن
 يخرج منها البول وشرط البول الاول ان يبول منهما دفعة
 وينقطع منهما البول دفعة ويميل الى الرجال والنساء ميلا
 واحد او الكلام على ايضا حمله ككتب الفقه مع اني تكلمت
 عليه في منهج الوصول تبرعا ولكل من الخنثي ومن معه ثلاثة
 احوال لان ارثه اما ان يتفق في حالتي الذكورة والانوثة
 او يختلف فيهما او يرث في احدهما دون الآخر وقد بينا
 بقوله **وكل خنثي مشكل لم يختلف ميراثه يعطاه مثل**
من كشف حاله وان يتقدير يرث اقل من ارثه يتقدير
 اخرا ويجرم اصلا فتقدير الاض **فيها قد راوا** اي احقوا
 ومن يصاحبه اي المشكل من الوراثة **فحكمه كذا في**
الحالات الثلاث فلو كان المشكل ولدا او معتقا ولم يكن غيره
 دفع له السدس او الجميع ولو كان ولدا او معه اخ لغيره
 او ابن اخ كذلك لم يدفع لغيره شي ودفع له النصف ولو كان
 معهما بن دفع له الثلث وللبن النصف **وبعد اعطى البقيين**
يوقف ما فيه شك لبيان يعرف او اصطلاح منهم على
 الموقوف يتساوا وتفاوت قال الامام بشرط التواهي ولا
 يقدر الجهالة للضرورة كما في هبة احدهم فقه منهم قال الاسدي
 ومحمد ذلك اذا لم يكن فيهم محجور عليه والافقد ذكر الرافي فيما
 اذا السلم على ثمانى نسوة واسلمن معه ومات قبل الاختيار

Copy and University

انه لا يجوز لولي المحجورة ان يصلح على اقل من ثمن الموقوف
 فليراع ذلك هنا قال ابن الرفعة وقياس ما قيل في المفقود انه
 يقدر حيا في حق الكل او ميتا كذلك انه يقدر ذكر في حق من
 معه او انثى كذلك قال ولم ار من قال به فان مات الخنثى
 على اشكاله ولم يصطلمحو فان كان ورثته ورثة الاول ولم
 يختلف ارثهم فيما دفع الموقوف اليهم والاقل المشهور انه يوقف
 الى الاصطلاح **ثنيها** ان احدها لو وقع التواهب للضرورة
 كما مر ثم تبين الحال هل يحضي ذلك او يبطل لتبين الخطا قال
 الادريجي فيه نظروني يتايد الثاني بانه بان بالانكشاف ان
 لا ضرورة ولو صبر لا تكشف الحال انثى ثانيهما لو قال الخنثى
 انا ذكر او انثى فعن النص ما قطع به الامام قبوله بيمينه ولا
 نظر للتممة اذ لا يعرف الامنه وعنه فيما لو نازعه الجاني عليه خلا
 في بعضهم نقل وخرج وبعضهم فرق بان الاصل براءة الذمة ذكره
 في الروضة كاصلها **والطريق المنجلي** لبيان الاضرار **تخصر**
احتمال كل مشكل حاله كونك **مصحح الكل حال** من اخواله
مسيله واطلب لها اي للمسايل جميعها مفصلة
 لا جملة اقل مقسوم فمن ذا الحاصل **تضع** المسايل واقسمه
 اي الحاصل على تلك **المسايل** والخارج بالقسمة على كل منها جزء
 سهمها فانه المعتمد في ضرب الانصبا كما بينه بقوله **وجزء**
سهم كل عد اي كل مسئلة من المسايل **فاعتمد** واضربه في
نصيب كل من الورثة **قد عهد** اي عرف فمن يكن له نصيب واحد

علي

علي تقدير **لم يعطه حينئذ** احتياطا **اوله** نصيب **زايد**
 على الواحد اي له بكل تقدير نصيب **وكان** احد النصيبين
 او الانصبا **انفاضل يعطي** الاقل منهما او منها كذلك
 او كان ذا **الاستواء** على تقدير **فخطه** **استقل** وفاضل
 العدد **الحاوي** **لهن** اي للمسايل **يوقف** الى التراضي
 اي الاصطلاح **او الي بيان** يكشف للحال ثم بين احوال
 المشكل فقال **فمشكلا** بالنصب بما يفسره اعتبر من قوله
له احتمالي ذكورة وانوثة **اعتبر** انت **لاثنين** اي ومشكلي
قل على ثلاثة قصر احتمالاتهما ولثلاثة اربعة احتمالات
 ولاربعة خمسة وهكذا **ازداد ايماء على عدد** من اشكوا
قل واحد بزيادة قل **تلف** **المرد** اي تجده امثلة ذلك
 ام وزوج وجد وولد اب مشكل فهو اما ذكر او انثى ومسئلة
 ذكوريته من ستة وانوثة من سبعة وعشرين **لاثنين**
 الاكبرية واقل عدد ينقسم عليها اربعة وخمسون **فاقسم**
 على الستة يكن جزو سهمها تسعة وعلى السبعة والعشرين
 يكن جزو سهمها اثنين **ولاشي** للمشكل في مسئلة الذكورة
 فلا يدفع له شي ويدفع للام اثنا عشر لانها اقل من ثمانية
 عشر وللزوج ثمانية عشر لانها اقل من سبعة وعشرين
 وللمجد تسعة لانها اقل من ستة عشر والموقوف بينهما خمسة
 عشر فان بان ذكر افلاشي له ولا للمجد في الموقوف وللأم ستة
 ستة وللزوج تسعة وتراجع بالاختصار لتسعهما ستة

الاتفاق الانصبا به وان بان انني دفع له من الموقوف ثمانية
وللمجد الباقي وتزج لسبعة وعشرين لاتفاقها بالنصف ابن
وولدان مشكلان ان كانا ذكراين فمن ثلاثة وانثيين فمن
اربعة او مختلفين فمن خمسة واول عدد ينقسم عليها ستون
للوامع عشرون لاحتمال ذكورتهما ولكل منهما اثنا عشر لاحتمال
الاختلاف ويوقف ستة عشر وتزج لخمسة عشر للتوافق بالربع
ثلاثة اولاد خنائي ان كانوا ذكورا فمن ثلاثة او اثنا عشر
او ذكرا وانثيين فمن اربعة او عكسه فمن خمسة واول عدد ينقسم
عليها مائة وثمانون لكل منهم سهم من خمسة في اربعة
ثم في تسعة وستة وثلاثين فان بانت انوثة واحد لم يزد
للاحتمال بل يزداد صاحبه كل تمام الاربعين فان بانت انوثة
احد الاخرين لم تزد هاتين الاوّل اربعين فان بان الثالث
انني فلا زيادة او ذكر اتم له تسعون ولكل من الاولتين خمسة
واربعون وما ذكر من ضبط الاحتمالات هو ما عليه الجمهور
وقال الامام للمشككين اربعة احتمالات ذكر ان انثيان
الاكبر ذكر والا صغرا انني العكس وللثلاثة ثمانية وللاربعة
ستة عشر لاحتمال الاول والخمسة اثنان وثلاثون وهكذا للاختلاف
في المعنى وان تمحضو الخناثا في المسئلة او كان معهم
ذو فرض واختلف مقدار ارثهم من الذي سلف اي مات
فالاختصار ان تسمى واحدا بسكون الياء من ضعف ثلث
اي المشككين الا واحد فيكون من التسمية فهو حظ

الواحد

الواحد في حالة الاشكال دون زيادة عليه مثاله تمحضوا
ثلاثة خنائي من ولده لم يصحبوا وراثا فاذا سميت الواحد
من ضعف عددهم الا واحدا كان خمسا فاعط كل حالة
الاشكال خمسا من التركة فذاك اسو الاحوال ولو كانوا
اربعة اعطى كل سبعا ومثاله اذا كان معهم ذو فرض ام وثلا
ثة اولاد مشككين فافعل ما مر بين لكل منهم خمس الباقي بعد
سدس الام اما اذا لم يختلف مقدار ارثهم كحقيقين واولاد
مشككين فلا يحتاج فيه لشي من ذلك فائدة المشكل
مختصر في سبعة انواع من الورثة الولد وولده والاخ وولده
والعم وولده والمولى اذ لو كان غير هؤلاء لم يكن مشكلا
كيفية الرد على ذوي الفروض النسبية واما بيان تبيين
ودليله فتقدم في العصبات السببية واعلم اولا بان الرد
لغة يقال لمعان منها الرجوع والصرف يقال رد الى منزله
اي رجوع ورده عن وجهه اي صرفه واصطلاحا مثل العول
في انه تخاصص بالعدل بحسب ارثهم وضده من حيث
ان الرداء زيادة في الحظ مما ردا وتقص من عدد سهام المسئلة
والعول نقصان من السهام اي الحظوظ من المال وزيادة
في عدد سهام المسئلة الذي تضابق بالازدحام فان
ثمة بحسب ذلك اي الرد اي كيفية نهجا فان فقتونا
من الورثة زوجة وزوجا فاما ان يكون ذو الرد شخصا
واحدا او صنفوا واحدا او صنفين او ثلاثة فان يكن ذو

Copy

الرد شخصاً واحداً حاز الجميع فرضه والزائد كام
 أوجده أوبنت أوبنت ابن وان يكن جماعة من جبر كجرات
 أوبنت أوبنت ابن فالمال بينهم بحسب رؤسهم **بلا تميز** لقسا
 وان يكن صنفين أو ثلاثة ولم يجاوزوا هنا الثلاثة لانهم
 لو جاوزوها لم يكن رد للاستغراق او يجب المجاوز فاجمع **م**
 من اصل المسئلة والحاصل اعقبه وكن هو صله اي اجعله
 اصلها واقسم على كل من الاصناف نصيبه فان لم يتكسر
 تقع المسئلة من اصل ركن اي من ذلك الاصل الذي علم
 وان يوافق اوبياين فالعمل كما مضى في التصحيح **وههنا**
 فالموتصل اي فالاصول هنا اربعة اثنان او ثلاثة او اربعة
 او خمسة لان الفرض ان كان سدسين فالاصل اثنان او ثلثا
 وسدسا او ثلاثة او نصف او سدسا او اربعة او نصف او سدس
 او ثلثين وسدسا او نصف او ثلثا او خمسة **وكلها مقتطعة**
من ستة لان ما فوقها من الاصول لا يكون الا وفيه احد
 الزوجين والفرض خلافه وما تحتها ان كان اصل اربعة
 فذلك او اصل ثلاثة فخارج عن المبحث لانه ان كان ثم صنف
 واحد فليس الكلام فيه او صنفين فلا رد او اصل اثنين فكذا
 وهو ظاهر وانما انحصرت الاصول المقتطعة في الاربعة
 المذكورة لانه لو زاد عليها اصل لكان اما ستة وهو غير
 صحيح لانه لا رد حينئذ او واحد فكذا ذلك لان كلامنا فيما
 اذا تعددت الاصناف امثلة ذلك جده واخ لام لهما من

الستة

الستة اثنان فهما الاصل ام وولد ام منها سهمان من الستة
 ثلاثة فهي الاصل ام وبنت سهمان اربعة فهي الاصل ام وبنت
 وبنت ابن سهمان خمسة فهي الاصل ام وثلاثة من ولدها
 اصلها المقتطع ثلاثة ويكسر فيها سهمان الاخوة عليهم فتقع
 من تسعة للمباينة ولو كان الاخوة ستة صحت من تسعة
 ايضا للموافقة اربع جدات وعشرة اخوة لام اصلها المقتطع
 ثلاثة وجزء سهمان عشرون وتقع من ستين وان لم تقعد
 الزوجين بان وجدنا احدهما فنجه ما بينه بقوله وان
 يكن في المسئلة التي فيها رد من لم يجز في الشرع ان يرده
 فافع اليه فرضه من مخرجه **والباقي اقسمه بمخرجه**
علي ذوي رد والاصل للمسئلة حينئذ هو ذلك المخرج
ان كان اي وجد شخص واحد من المردود عليهم او يبالغ
 بالبنا للمفعول من فاجت الشيء بينهم افججه بالكسر اذا قسمته
 اي او يقسم الباقي بين فريق بحسب رؤسهم سواصم قسمه
 ام لا **او يبيع قسمه** على اصل فريقين ولا يتاتي على اصل ثلاثة
 فهذه ثلاث حالات تأتي امثلتها اصل المسئلة فيها هو
 مخرج الزوجية **وفي سوي** الحالات الثلاثة وهو ما لا يقع
 فيه القسمة على الاصل المقتطع **غير اسمه** اي الاصل بان
 يفعل ما بينه بقوله **فاضربه** اي المخرج في الاصل الذي قد
 انكسر عليه ما يبقى بعد فرض الزوجية **يكن الاصل**
المقراري المقرر عندهم وحينئذ فعدة اصول المسائل

التي فيها من لا يرد عليه ستة اسبعة كما وقع في الفصول
 اثنان واربعة وثمانية وستة عشر واثنان وثلاثون
 واربعون ووجه الحصر فيها ان اصل الزوجية اثنان او اربعة
 او ثمانية فان كان من يرد عليه شخصا او صنف واحد
 فالاصول الثلاثة على حالها او صنفين او ثلاثة فالباقي
 منها بعد فرض الزوجية مقسوم على الاصول الاربعة
 التي لذى الردي حيث لا زوجية وكان مقتضاها ان يكون
 ذلك اثني عشر اصلا لكن معلوم ان اصل اثني من الاصول
 الثلاثة انما يجمعه من الاصول الاربعة اصل اثني لتأتي
 الردي فيه دون غيره فيكون الاصل اربعة وان اصل اربعة
 انما يجمعه اصل اثني وثلاثة واربعة لذلك والباقي
 بعد اخراج الربع يصح على اصل ثلاثة فيبقى اصل اربعة
 بحاله ولا يصح على اصل اثني واربعة فيكون الاصل ثمانية
 وستة عشرون اصل ثمانية انما يجمعه اصل اربعة خمسة
 فيكون الاصل اثني وثلاثين واربعين فاختصرت في
 الستة وانما لم يجعل الحاصل من ضرب عدد الصنف
 الواحد ووفقه في اصل مسئلة الزوجية اصلا بل جعل
 تصحيحا تشبيها انما اذا كان في المسئلة ذوا فرض وفريق
 من العصبه **وعند الانكسار** على عدد الزوجات او اصل
 من يرد عليه **منهاج تصحيح وقسم يوصل الى المطر**
 امثلة ذلك زوج وام اصلها اثنان زوج وثلاث بنات

اوست

ب
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

اوست او خمس اصلها اربعة وتضع منها الاولى تضع
 الثانية من ثمانية والثالثة من عشرين زوجة وام
 للزوجة الربع والباقي للام فاصلها اربعة وكذا لو كان
 مع الام ولد منها لان اصل ذي الرد ثلاثة والباقي
 للام من الاربعة منقسم عليها زوجة وبنات اصلها ثمانية
 زوجة وشقيقة واخت لاب للزوجة الربع والباقي يباين
 الاربعة اصل الاختين فاصلها ستة عشر زوجة وبنات
 وبنات ابن للزوجة الثمن والباقي يباين الاربعة اصل البنات
 وبنات الابن فاصلها اثنان وثلاثون زوجة وام وثلاث
 بنات للزوجة الثمن والباقي يباين الخمسة اصل الام
 والبنات فاصلها اربعون زوجتان وثلاث جدات وسبعة
 اخوة لام للزوجتين الربع والباقي منقسم على الثلاثة اصل
 الحدين والاخوة فاصلها اربعة وتضع من مائة وثمانية
 وستين لانكسار السهام فاضرب السهام في جزء السهم
 وهو اثنان واربعون الحاصلة من ضرب عدد الاصناف
 بعضها في بعض يكن للزوجتين اثنان واربعون لكل احد
 وعشرون وللجدات كذلك لكل اربعة عشر وللأخوة اربعة
 وثمانون لكل اثنا عشر **كيفية توزيع ذوي الارحام**
 واما بيان رتبهم ودليل ارثهم فتقدم في العصبات
 السببية وهم باصل الوضع الاقارب لان الرحم القربة
 ثم اختصوا في الاصطلاح بمن بينهم بقوله **وان ترم**

Copy

city

ضبط ذوي الارحام فقل اجمالا هم سوي ذوي السهام
 وذو عصوبة من الاقارب المجمع على توريثهم كما علم
 كما مر وان نرد ضبطهم فضلا اي تفضيلا فقل للطلاب
 هم خال وخالة وعم مطلقا وعم للام وبنت العم وبنت
 الاخ تضم اليهم وفاييد الاجداد وهو من يدخل في
 نسبه الميت ام وفاسد الجدات وهي من يدخل في
 نسبه الميت اب وام واولاد اخت مطلقا ولد البنات
 وابن اخ للام والمدي بهم اي بالمذكورين **اولا** اي هؤلاء
 المذكورون لا يورثون بالرحم عند انتظام بيت المال
 على خلاف فيه اسلفناه في العصبات السيبة وفي
 توريثهم عند فسادها ايضا خلاف مر بيانه مع بيان
 الصحيح ثم ومن به اي بارثهم من صحبنا فتوا ه
 تفرقوا حزبين في كيفية وكل حزب منهما لاجل
 بجمته اي فاطن لها من المحن من التحريك وهو
 الفطنة وفي قوله من صحبنا اشارة الى ان ثم حزبا اخر
 وهو من يورث من غير ترتيب ولا ترتيب ويعتبرون بهم
 بالسوية مطلقا وهذا نقله الامام عن نوح بن دراج
 وغيره ويعرف بمذهب اهل التوريث بالرحم **فهم** من الذين
 يترليون كل فرع كاصله الذي يدلي به للميت على ما
 ياتي بيانه في ماله بالشرع وهذا يعرف بمذهب اهل
 الترتيل وقوم وهم الحزب الاخر **ثوهم** بالقرب الميت

كالعصبة

كالعصبة ذكورا واناثا ثم بالادلابوارث كبنت بنت الابن
 مع بنت بنت الميت الارث عندهم للاوي فان استنوا
 فيه ورثوا جميعا بتفضيل الذكر على الاصح وهذا يعرف
 بمذهب اهل القرابة **والاول** من المذهبيين هو المشهور
 عند الصحب وصحبه في الروضة والفرد اي المنفرد
 ومن ذوي الارحام قد خاز النزات اجمعا على كلا
 هذين القولين فاجزم بذاك واقطعا وانما
 يظهر امر الخلاف حالة الاجتماع كما بينه بقوله عند
 الاجتماع يظهر الاثر كبنت بنت وبنت بنت ابن
 فعلى الاول المال بينهما ارباعا فرضا وورثا كما هو
 بين البنت وبنت الابن وعلى الثاني هو لبنت البنت
 لقربها وعلى الميقول عن نوح يقسم بينهما نصفين
 ولينقسم ههنا في التفريع على الذي اشتهر من
 القولين فنقول يرجع المذكورون الى اربعة اصناف
 من ينتمي للميت وهم اولاد البنات واولاد بنات الابن
 ومن ينتمي لابوي الميت وهم اولاد الاخوات وبنات
 الاخوة وبنو الاخوة للام ومن ينتمي اليهم الميت وهم
 الاجداد والجدات الساقطون ومن ينتمي لجد
 الميت وجد ثيه وهم العمات والعم للام والاخوات والبنات
 وكل من يدلي بشي من الاصناف الاربعة وقد شرع
 في بيانها فاشار الى الاول بقوله **فكالبناات ولد البنات**

وكينات الابن في الحالات المتقدمة في فصل الابن
فذا حاز كل المال **اولاده** ويقدم استبقهم للوارث
فان استووا فيه قدر ان الميت خلف من يدلون به
ثم يجعل حظ كل منهم للمدلين به بحسب ميراثهم لو
كان هو الميت وكذا في بقية الاصناف الاتية كما ياتي
في النظم الامثلة بنت بنت وابن وبنت من بنت اخري
المال من بنتي الصلب فرضا ورث نصف الاولي
لبنتها ونصف اخري لولديها اثلاثا ابن بنت
او بنت بنت اخري وثلاث بنات بنت اخري لكل من الابن
والبنت الفردة الثلث وللثلاث الثلث اثلاثا بنت
بنت بنت وبنت ابن بنت المال بينهما بالسوية بنتا
بنت بنت وثلاث بنات ابن بنت اخري للبنتين النصف
بالسوية وللثلاث النصف الاخر اثلاثا والى الثاني
بقوله **وبنات الاخوة** بالنصب يثبت من قوله **كثير**
اباء لهم اثبت بزيادة الكافي **وابن اخ للام** رتبته
كابن الام وبنتها **اولاد ولد الام** هم في الحكم **كولد**
ام عند الاجتماع **وتساوي القسم** بين الذكر والانثى
على الصحيح كاصلهم **كن به** اي بالصحيح **ذا جزم** اي
اعتقاد وكلامه هنا مفيد لقوله الاتي وحظه اقسام
مطلقا الى اخيه ومقابل الصحيح قول الامام قياس
قول المترين تفضيل الذكر على الانثى لتقديرهم اولاد

الوارث

الوارث كأنهم يرثون منه **اولاد اخت مطلقا** اي لابن
اولاد اولاد **كاهم** الامثلة بنت اخت وابن اخري
وهما لابوين اولاد النصف للبنت والنصف الاخر
للاثنتين ثلاث بنات اخوة متفرقين لبنت ولد الام
السدرس والباقي لبنت الشقيق ثلاثة بنات اخوات متفرقات
المال بينهم اخماسا كاهماتهم فرضا ورثا وحق بنات
الاخوات المتفرقات كذلك ولو اجتمع الستة المذكورة
فحظ الشقيقة لولديها اثلاثا وكذا التي لاب وحظ
الثالثة لولديها بالسوية والى الثالث بقوله **كفرع**
جدا **وجدة اقم** اي اقم كلام من الاجداد والجدات السا
مقام فرعه الامثلة ام الى ام وابوام ام له الكل ابواي
ام وابوام اب المال للثاني ابوام ام وابوام اب المال
بينهما ابواي ام وام ابى ام وابوام ام المال للثالث
والى الرابع بقوله **خال وخالة كام نرلا والخلف في**
عم لام نقلوا في عمه مطلقا وهو ما بينه بقوله
هما **فقيل كالاغنام** لموافقة الاسم وعليه **فالمخلف**
يجري في كيفية **اقتسام** العمة للمال فقيل كل
عمة كالع لابيوين وقيل كالع الذي هو اخوها وفي
عبارة فقصور عن ذلك ومقاييد فقيد كالاغنام قوله
وقيل كالاخوة العزومة الشاملة للعم والعمة
وذا هو الاصح فاعتبر **عمومه** في العمات والعم

قات

قطين

للام وعلى هذا لو انفردن قسم المال بينهما بحسب
 ارثن من الاب وكذا ان نزلناهن منزلة العم لابوين
 والا قدمت العمة لابوين ثم لاب ثم لام وللعمات
 مع الاحوال والخالات الثلثان ولهولا الثلث ويعتبر
 في كل من الحظين ما يعتبر في كل المال لو انفرد احد
 الصنفين الامثلة ثلاث حالات متفرقات المال
 بينهما على خمسة كارتين من الام ثلاثة احوال متفرقة
 للمخال للام السدس والباقي للمخال لابوين ولو اجتمع
 هو لا ثلثا المال للمخال وللخالة لابوين للذكر مثلاما
 للأنثى وثلثه للمخال وللخالة لام كذلك قال الامام وتفضيل
 المخال من الام مشكل بقاعدة ولد الام ثلاثة احوال
 متفرقين وثلاث عمات متفرقات ثلث المال بين المخال
 لابوين والمخال لام على ستة للثاني سدس والباقي للاول
 والثلثان من العمات على خمسة كارتين من الاب ثلاث
 عمات متفرقات وثلاث حالات متفرقات لابوين
 لأمه فنصف السدس بين حالات الاب ومثله بين
 حالات الام لأنهن كل جديتين والباقي لعمات الاب لأنهن
 كالأب دون عمات الام لأنهن كالأب الام اذا انفرد ذلك
 فيقدم من كل صنف من الاصناف الاربعة الاسبق للوارث
 كما بينه بقوله **بالسبق للوارث قدم مطلقا عن التقييد**
بصنف فان لم يكونوا قدينا الاسبقا فمن به ادلوا

لميت

لميت بالتخفيف **قدرا** كانه الوارث من قبلنا وحظ
 اي الذي به ادلوا **اقسم مطلقا على الاولى** اي الذين
ادلوا به بحسب ارث فضلا كان من ادلوا به
هو الذي حظهم فاقنع بذلك واحتدي بالقوم
 فيه وقد تقدمت الاشارة الى ذلك واولاد الاحوال
 والخالات والعمات والاعمام للام كآبائهم وامهاتهم اجتمعا
 وانفردا واحوال الام وخالاتها كام الام واعمامها واعما
 كآبى الام واحوال الاب وخالاته كام الاب وعماته كآبى
 الاب على الاصح وكعم الاب على الاخر كما علم ذلك مما مر
 وبعد الترتيل على ما ذكر يعطون حكم المشبه به
 من ارث وحجب بتقدير الاجتماع فرعان احدهما قد
 يجتمع في شخص قرابتا رحم كان ينكح ابن بنت زيد بنت
 بنته الاخرى فتلد بنتا فهي بنت بنت زيد بنت
 ابن بنته او ينكح اخو زيد لأمه اخته لا يبدل بنتا
 فهي بنت اخت زيد لا يبدل وبنت اخته لأمه او ينكح خاله
 زيد عمته فتلد بنتا فهي بنت خاله زيد وبنت عمته
 فينزل وجوه القرابة فان سبق بعضها الى وارث
 قدم به والا قدرت اشخاصا صار ورثوا بها على ما
 يقتضيه الحال فلو خلف بنت عمته وهي بنت خاله
 فالثلث لها بالخولة والثلثان بالعمومة ولو كان
 معها بنت خال فقط فلذات الجهتين الثلثان بالعمومة

عائنا

والثالث بينها وبين بنت الخال نصفين فيكون لها
خمس أسداس المال أو كان معها بنت عمدة فقط
كان لذات الجهتين ثلث بالخولة وتشاركها بنت العمدة
في الثلثين نصفين فيحصل لهما هي الثلثان ولو كان
معهما من كل جهة واحدة فلها بالتقريبين النصف
ولبنت الخال السدس ولبنت العمدة الثلث تانيهما
لو كان مع ذوى الارحام احد الزوجين اخرج حظه
وقسم الباقي كالكل لو انفردا في زوجة وبنت
بنت وبنت اخت لابوين للزوج والربع والباقي بين
الاخريتين سواء في زوج وبنت بنت وخالة وبنت
عم للزوج النصف ولبنت البنت نصف الباقي وللخالة
سدس ولبنت العم الباقي **الملقبات** المشهورة
للمتقدمين من الصحابة والتابعين بلقب فاكثر في عشرة
كما استعمله ان تعرف بالمسائل الملقية في عرفهم **فها**
كما مذهب اي فخذها من نقاة ذكرت منها في باب
الجد والاختوة **الاكدرية التي قد لقيت** ايضا غرا
عند فرقة وهي ام زوج وجد واخت لغرام و ذكرت
ثم توجيه تلقيها بذلك **كذلك الخرقا** وهي ام
واخت لغرام مضت في ذلك الباب مبينة مع
توجيه تلقيها بذلك **ولقيت** ايضا **مثلثة** **لما**
اقتضى ذلك وهو في المثلثة جعل عثمان لهما

ثلاثة

الملقبات

ثلاثة عدد الروس ومن هنا لقيت بالعثمانية ايضا وفي المثلثة
ما مر في ذلك الباب ولم ار من لقبها به غيره **كذلك لقيت** **مربعة**
لجعل ابن مسعود لهما من اربعة للاخت النصف والباقي
بين الجد والام نصفين وله مربعات اخرا ذكرها الناظم في
الفصول وبينها في شرحه مع زيادة مربعات اخرا **مربعة**
لان الشعبي سألته الحاج عنها فقال اختلف فيها خمسة
عثمان وعلي وزيد وابن مسعود وابن عباس رضي الله تعالى
عنهم وكان لم يثبت الرواية عنده عن غيرهم ومن هنا لقيت
ايضا بالحاجية وبالشعبية **مسدسة** **مسبعة** لما مر
في ذلك الباب فهذه عشرة القاب للخرقا **كذلك الصاوي**
تخو جدي وثلاثة اخوة لام وخمس اعمام مضت في فضل
والكرام يقع على صنفين **والمباهلة** مضت في معرفة
قدر ما نقصه القول **وليس ذاك** اي التلقيب بالمباهلة
تلقب كل عايلة بلخصها بصورة واحدة **جمهورهم**
وهي زوج وام مع اخت لالام وقال الشيخان كالام انه
لقب لكل عايلة ولا مشاحجة في مثل ورد الناظم له بان
المفهوم من كلام الفراض انه لقب بصورة مخصوصة غير
قادح ام الفروع بالخا المعجمة وقيل بالجيم اسم لكل عايلة
لمنتهي عول **بدا الاصول العايلة** كزوج وام وشقيقتين
واختين لام لكنه ضعف هذا في الفصول هنا وصح انها اسم
لصورة خاصة وهي زوج وام وشقيقة واخوان لام واخت

لاب ووجه تلقينها بذلك كثرة السهام العائيلة فيهما تشبه
 لها بالافراخ وللشبه بالام وكثرة الفروج فيهما **وذي القاض**
شرح تنسب لما روي ان شريحا قضى فيها واعطى الزوج
 ثلاثة اعشار المال فكان يلقي الفقيه فيقول كم ميراث الزوج
 فيقال النصف او الربع فيقول والله ما اعطاني شريح ذلك
 ولا هذا فيلقي الفقيه فيلقي الفقيه شريحا فيسأله عن ذلك
 فيجبره الخبر فكان شرح اذا لقي الزوج قال اذا رايتني ذكرت
 بي حكما جازا واذا رايتك ذكرت بك رجلا فاجرا تبين لي
 فجورك انك تذيب الشكوى وتكتم الفتوى وتلقب ايضا
 بالبحا الوضوحها لانها عالت بتلثيها وهو اكثر مما تقول به
 الفرائض **فهذه الالقاب لا تستغرب لشهرتها وذات**
تشرية هي الحارثية وهي زوج وام وجدة وولد ام وعصبة
 شقيق وقدمت في فصل اولاد الاعيان اما تلقينها بالمشرك
 فمرثمة واما بالحارثية فلما روي الحاكم ان زيدا قال لعمر
 ان اباهم كان حمارا ما زادهم الاب الاقربا وقيل قايل ذلك احد
 الورثة بلفظ هب ان اباها كان حمارا ما زادنا الاب الاقربا
 وقيل قايلهم احدهم لعلي لا عمر وتلقب ايضا بالحربية
 وبالجمية لما قيل انهم قالوا هب ان اباها كان حمارا ملقي في النيم
 وبالمندرية لان عمر سبل عنها وهو على المنبر **والناقضه**
 وهي زوج وام وولداها في باب **عول خاليه** اي ماضية
 وخصصوا بالامتحان مسيله ليست بصعبة على

الطلبة

ولقبت بذلك لانها تقول عند ابن مسعود لاحد وثلاثين
 لانه ينقص بالمحجوب لمعني قام به وهذا من جملة المذا
 التي يذكرها بقوله **فيها مذهب** بصرفه للوزن **ثان**
تفرق اي مفرقة **مذكورة في كتبهم مبينه** وهي مع
 ما مر قول الجمهور انها من اثني عشر وتقول لسبعة عشر
 وقول ابن عباس الباقي عن الزوجة والام وولد بها للشقيقتين
 فتصع من اربعة وعشرين وقول اخر له الباقي عن الزوجة
 والام بين الاخوات اثلاثا فتصع من اثني وربعين وقول
 معاذ للام الثلث لانه لا يجبرها بالاخوات فتعول لتسعة
 عشر وقول لابن مسعود يسقط ولد الام وقول اخر له
 تسقط الشقيقتان وقول اخر له يسقط الصنفان معا
 والباقي للابن **لذاك ايضا سميت مثمنه والنسب لزيد**
الرضي اي سعيد بن ثابت بن الضحاك الارضاري فختنهم
 بالجد مع شقيقة اي **مصوره** بجمع شقيقة **واخت**
من اب وجده وقوله **الي دن** اي اربعة وخمسين صلة
 رد من قوله **بالاختصاص زرده** انت بها السكت او بالضمير
 معلوم اي مضحها باليسط وقد مر في الجد والاختوة
وعايل لتسعة قد لقبه قوم بغرا لشهرتها بينهم
 او ان الزوج كان اسمه اغرا وان الميثة اسمها غرا **وفيه**
مقربه اي قرب وفيه ميل الى ترجحه لكنه ضعفه في
 الفصول ورجح ما حكاه بقوله **وقيل ذا** اي لفظ الغرا

اسم لشقيقتين مع زوج باختين لام يتبع وهذا هو
الظاهر والرافعي لم يرجح شيئا بل قال ومنها الغرا وقد يفسر
بمطلق العول للتشعة وقد يفسر بصورة خاصة منه وذكر
الصورة المتقدمة وهذه الصورة **تعزي الى مروان** فيقال
لها المروانية لوقوعها في زمن مروان ونصويرها بذلك هو
المعروف وصورها الامام بزواج وست اخوات متفرقات
وانسب له اي لمروان صورة **اخرى على ايقان** اي يقين وهي
شخص له عشر ون دينار اهلاك عنها وعن عشرين
درهما وقد ترك جماعة فخصم من تركته دينار قل
ودرهم لزوجته ترك تنوين دينار وهو فاعل خض وقوله
لزوجته بزيادة اللام وقل حشو **في شقيقتان مع اختين**
لام ومع الزوجات حال كونهن **ضعف اثنين** اي اربعا
للزوجات الخمس للعول وهو اربعة دنائير واربعة دراهم
لكل واحدة دينار ودرهم ولقيت بذلك لما يقال ان عبد الملك
سيل عن زوجة ورثت ذلك فذكر هذه الصورة **ومرني**
المناسبات ما نسب الى الرضي المامون وهي ابوان
وابنتان ماتت احدهما عن من فيها قبل القسمة فتلك
عشرون من الملقبات المشهورة **فان ما يجب** رعايته
وقد تقدمت الكلالة والمعادة والعالية والثلاثية
من المشهورة ومنها تسعينية زيد وان كانت من المعادة
وهي جدوام وشقيقة واخوان واخت لاب وفيها اربعة



اقوال

ت

اقوال للصحابة اصحها اللام السدرس والمجد ثلث الباقي
وللشقيقة النصف ولولد الاب الباقي فاصلها ستة
او ثمانية عشر وتصع من تسعين ومن هنا سميت **تسعينية**
ويقال بها فيقال **شخص ترك ثلاثة ذكور وثلاث اناث**
وتسعين دينار فاخذت **احدي** الاناث **بارثباد** دينار
وليس ثم دين ولا وصية وهي **الاخت** للاب في هذه وجدد
المتأخرون ملقيات اخذت **كرت** نبذة منها في **منهج** الصور
قال الامام وقد اكثر وامن التلقيبات ولا نهاية لها وذكر
هنا في منهج الوصول ايضا نبذة من انواع المعايير
ولما فرغ من ذكر الفن اخذ في ذكر الختم بقوله **وفي الذي**
ذكرته في هذه المنظومة **كفاية لطالب الفن** اي
فن الفرائض حالة كونه **داعية** واهتمام **فها كها**
اي خذها **الفية** اي الف بيت تقريبا والاف هي الف
ومائة الاربعة **قدسية** نسبة الى القدس محل
تصنيفها مع انها قد **اغضت حيا** كالمرأة الحسناء
تغض عيبتها اي تدني جفونها حيا من عيب فيها
فتشبهها بالحسنة استعارة بالكناية واثبتت الاعضا
والحيالها استعارة تخيلية **كونها** اي لكونها **مطوية**
اي محتوية **على عيوب النظر** كالتيديل والسناد
وغيرهما كما مر **تقريبها مع ركا** اي ضعف وان كان
سببه عيبا يوجبها **وليها** اي ناظرها وكل من ولي

امر شي فهو وليه اي يوم من منظومته اي نظمه لها فكاكه
اي خلاصه من العذاب الجزاي لاجله اولوقته بما
كسب صلاة الجزا بدعوة اي مع دعوة خالصه من ذي
طلب لهذا الفن بها يدخل الجنة ويرى وجه ربه الكريم
بعد الفكاك من العذاب والحمد لله على النقام لهذا
النظم حمد مع الصلاة والسلام على الرسول سيد
الانام اي افضلهم واله وصحبه الكرام وتقدم بيان
هذه الالفاظ الالفاظ سيد في الخطبة وختم رحمه الله
منظومته بالحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد
صلي الله عليه وسلم وعلى اله وصحبه رضي الله عنهم كما
ابتداهما بذلك رجا قبول ما بينهما ثم الشرح المبارك
بفضل الله وعونه وحسن توفيقه والحمد لله والمنة
على ذلك والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه
وسلم ورضي الله تعالى عن مؤلفه وناظره والعلم العالين
وسائر عباد الله الصالحين من اهل السموات واهل
الارضين وكان الفراغ من تغليفه في يوم الاحد
سادس عشر ربيع الثاني من شهر رستة الف ومائة
واربعة وعشرين على يد كاتبها الفقير الى الله تعالى
المعترف بالعجز والتقصير احمد بن يوسف التتواني
محمد المعتوف في السوفى غفر الله له ولوالديه ومطالعه
ومن نظرفيه ودعا لهم بالمعزة والنظر الى وجه الله
الكريم وسائر عباد الله الصالحين وصلي الله على

سيدنا محمد وعلى اله
وصحبه وسلم
تسليما
كثيرا

